الجامعة الإسلامية . غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة



المباحث المتعلقة بالعقيدة في علم أصول الحديث (دراسة تحليلية)

قدم هذا البحث استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد الطالب

فادي محمد محمود أبو هندي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمود يوسف محمد الشوبكي

١٤٣٢هـ . ٢٠١١م



﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ النساء٥٩ .

إهداء

إلى أحق الناس بصحبتي والدَيَّ العزيزين...

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأحبة...

إلى عائلتي الكريمة وجامعتي الغراء...

إلى أعلام الهدى ومصابيح الدجى من العلماء الربانين والدعاة الصادقين...

إلى شيوخي وأساتذتي من كان منهم حيًا ومن كان تحت الثرى...

وأخص بالذكر منهم من كان لهم الفضل المباشر بعد الله تعالى في دراستي للماجستير:

شيخي الشهيد ـ نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحدًا ـ الأستاذ الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

وشيخي الدكتور عبد الرحمن الجمل ـ حفظه الله تعالى ـ ورعاه.

إلى كل من تعلمت منه ولو حرفًا...

إلى جميع أرواح الشهداء الطاهرة وأجساد الأسرى الصابرة...

وإلى جميع المسلمين والمسلمات في كل زمان ومكان...

أهدي هذا البحث المتواضع...

راجيًا من الله تعالى التوفيق والقبول والسداد.

الباحث

فادي محمد محمود أبو هندي



قال تعالى: ﴿ . . . وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾ **النمل ٤٠.**

ويقول رسولُه ﷺ: **(مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّـاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّـهَ)**[1]،فإنَّني وبَعدَ أنْ أَحمدَ اللهَ عزَّ وجَلَّ حَمْداً يليقُ به، أُثني عليه ثناءً قَدْرَ ما يُوفِي عطاءه الواسع أنْ يَسَّر لي جميعَ السُّبُل إلى إتمام هذه الرّسالة، وبَعدَ أنْ أُباركَ جُهدي وجُهدَكم بالصَّلاة والسَّلام على معلّمي الأوَّل، وشفيعي محمدٍ ﷺ:

أتقدم بالشكر والثناء والعرفان إلى أستاذي الأستاذ الدكتور/ محمود الشوبكي ـ حفظه الله ـ **الذي أشرف على هذا البحث، ومنحني من جهده، ووقته، وإرشاداته الطيبة، مما كان له الأثر البالغ في إثراء هذا البحث.**

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى عضويّ لجنة المناقشة.

الدكتور الفاضل/ نعيم الصفدي ـ حفظه الله . .

والدكتور الفاضل/ عماد الدين الشنطي ـ حفظه الله . .

لتفضلهما بقبول مناقشتي وإبداء الإرشادات التي تثري البحث وتكسبه متانة ورصانة.

وأتوجه بالعرفان إلى بيتي الثاني الجامعة الإسلامية، إدارةً، ومحاضرين، وموظفين، وأخص بالذكر كلية الشهداء، كلية أصول الدين، وقسمها الشامخ قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

---

(1) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم(١٩٥٤) ، ص٤٤٥ ،تحقيق: محمد الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، بدون سنة طبعة، قال الألباني: صحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن علوم الشريعة الإسلامية تكمل بعضها بعضًا، وهي ذات صلة وثيقة وروابط متينة فيما بينها، وما ذلك إلا لأن الأصل الذي يستقون منه واحد ألا وهو كتاب الله عز وجل وسنة النبي صلى الله عليه وسلم فمصادر العلوم الإسلامية جميعًا هما الوحيان، والعلوم الإسلامية تلتقي مع بعضها في جوانب كثيرة أحيانًا وفي جوانب أخرى قليلة، ويجدر بأهل العلم بيان الصلة بين العلوم الإسلامية وإفرادها بالدراسة التحليلية المستفيضة زيادة في توثيق صلة العلوم ببعضها بعضًا، وزيادة في بيان وشرح المسائل المتعلقة بينهما.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن من أسباب اختيار هذا الموضوع هو بيان العلاقة الوثيقة بين علم مصطلح الحديث وعلم العقيدة، وكذلك زيادة البيان والشرح حول هذه المباحث المشتركة التي ما زالت من الجهة العقدية تحتاج إلى تحليل وتفصيل كما سيتبين ذلك إن شاء الله تعالى، ولما كانت اهتماماتي بعلم الحديث كثيرة، واطلاعي عليه مستمر، ومتجدد، إضافة إلى تخصصي في علم العقيدة وقع في قلبي أن أكتب في المباحث العقدية المتعلقة بعلم مصطلح الحديث، لا سيما أن هذه المباحث ليست بالقليلة العدد، وهي لم تدرس دراسة تحليلية مفصلة للوقوف على حقيقتها وأحكامها المختلفة؛ فكانت جديرة بالدراسة والبحث، وقد تناول الباحث أكثر المباحث ذات الصلة بحسب الخطة المعتمدة للبحث، وإلا فمواطن الصلة كثيرة جدًا.

منهج البحث وطبيعة العمل فيه:

إن المنهج الذي اتبعه الباحث في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قام الباحث بجمع المسائل ذات الصلة بالعقيدة الإسلامية في علم مصطلح الحديث، ومن ثم قام بدراستها دراسة تحليلية، والله الموفق وهو المستعان.

طريقة البحث:.

١ـ تخريج الآيات وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، وتمييز الآيات بوضعها بين هلالين بهذا الشكل﴿ ﴾، وذلك في المتن.

٢ـ الاستدلال بالأحاديث النبوية والآثار التي تخدم البحث وعزوها إلى مظانها الحديثية، وذلك بذكر أهم مصادر السنة التي أخرجت الحديث وروته، ونقل حكم العلماء عليها عدا ما ورد في الصحيحين فهما لا يحتاجان لذلك كما هو معلوم.

٣. الترجمة لبعض شخصيات البحث والتعريف بهم حسب الحاجة لذلك.

٤ـ قد تعامل الباحث مع طبعات لكتب السنن يذكر فيها حكم الشيخ الألباني رحمه الله تعالى بجانب رقم الحديث.

٥ـ توثيق النصوص المنقولة لأول مرة في الهامش، مبتدئًا بذكر اسم الكتاب، فاسم المؤلف مع بيانات التوثيق كافة، وعند تكرار ذكر المرجع أثبت اسم الكتاب واسم العالم المشهور به مختصرًا كـ لابن تيمية أو لابن حجر أو لابن القيم، وأذكر الجزء والصفحة وفي حالة عدم وجود رقم طبعة أو سنة طبع، أكتب بدون دار طبع ولا تاريخ طبعة.

٦. إذا كان للكتاب أكثر من محقق فإني أثبت ذكرهم جميعًا.

٧. في حال التصرف في النص الأصلي، أو اختصاره، أو تلخيص فكرته، أشير إلى ذلك بقول: انظر.

٨. في حال الاقتباس من نفس الكتاب بعده مباشرة فإني أكتب المرجع السابق، ذاكرًا رقم الجزء . إن وجد . ورقم الصفحة.

٩. إعداد الفهارس اللازمة، وترتيبها على النحو التالي، الآيات القرآنية، ثم الأحاديث الشريفة، ثم الأعلام المترجم لهم، وأخيراً المصادر والمراجع والموضوعات.

١٠. قام الباحث بذكر الآيات القرآنية في الفهرس الخاص بها حسب ترتيب ذكرها في المصحف، وأما الأحاديث النبوية فحسب الحروف الأبجدية، وكذلك أعلام الرواة المترجم لهم حسب الترتيب الأبجدي للحروف.

الدراسات السابقة:

لم يقع نظر الباحث على بحث مستقل جمع هذه المباحث على حدة وأفردها بالدراسة، لذلك رأى الباحث الكتابة فيه؛ فكانت هذه الدراسة، ومما هو حري بالذكر أن أحد طلبة العلم ألا وهو خالد عبد اللطيف محمد نور عبد الله كتب رسالة علمية تحت عنوان: " **مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه** " لنيل درجة الدكتوراه، فأحببت أن أكمل هذه الفكرة من جهة الكتابة في مباحث عقدية تتعلق بعلم آخر من علوم الشريعة الإسلامية، والله تعالى الموفق، وهو المستعان.

خطة البحث:

وضع الباحث خطة لهذا البحث ، فجعله في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة، وذلك كما يلي:

المقدمة، وذكر فيها الباحث أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث وطبيعة العمل فيه، وطريقة البحث، والدراسات السابقة.

تمهيد: التعريف بالعقيدة ومصطلح الحديث.

أولًا: التعريف بالعقيدة.

ثانيًا: التعريف بمصطلح الحديث.

الفصل الأول: السنة النبوية.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السنة ومكانتها.

المبحث الثاني: أشهر شبهات منكري السنة النبوية المتعلقة بالعقيدة والرد عليها.

المبحث الثالث: حكم إنكار السنة النبوية.

المبحث الرابع: موقف بعض الفرق الضالة من السنة النبوية.

الفصل الثاني: الصحابة رضي الله عنهم.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الصحابي وفضله.

المبحث الثاني: عدالة الصحابة رضي الله عنهم .

المبحث الثالث: القدح في الصحابة رضي الله عنهم .

المبحث الرابع: رواية القادح في الصحابة رضي الله عنهم .

الفصل الثالث: خبر الآحاد والمتواتر.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف خبر الآحاد والمتواتر لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام.

المبحث الثالث: إنكار خبر الآحاد والمتواتر.

الفصل الرابع: أهل البدع.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف البدعة.

المبحث الثاني: أقسام البدع.

المبحث الثالث: رواية المبتدع وضوابط قبولها وردها.

المبحث الرابع: أشهر البدع المنسوبة للرواة والتعريف بها.

المبحث الخامس: منهج أهل الحديث في التعامل مع أهل البدع.

الفصل الخامس: الحديث الموضوع.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحديث الموضوع وطرق كشفه.

المبحث الثاني: أسباب الوضع في الحديث.

المبحث الثالث: حكم الوضع في الحديث.

المبحث الرابع: أشهر الفرق المجوزة لوضع الحديث.

المبحث الخامس: نقد المتون من الجهة العقدية.

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس

وهي على النحو التالي:

أولًا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثًا: فهرس أعلام الرواة المترجم لهم.

رابعًا: فهرس المصادر والمراجع.

خامسًا: فهرس الموضوعات.

تمهيد

التعريف بالعقيدة ومصطلح الحديث

أولًا: التعريف بالعقيدة.

ثانيًا: التعريف بمصطلح الحديث.

تمهيد: التعريف بالعقيدة ومصطلح الحديث.

أولًا: تعريف العقيدة.

العقيدة لغة:

(عقد) العين والقاف والدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شَدٍّ وشِدّةِ وُثوق([1])، والعقيدة: المعتقد([2])، والعقيدة مفرد عقائد، وهي من العقد وهو الربط، والإبرام، والإحكام، والتوثيق، والشد بقوة، والتماسك والمراصة، والإثبات، ومنه اليقين والجزم، واعتقدَ الشيءُ: صَلُبَ وَاشْتَدَّ. وتَعَقَّد الإخاءُ: اسْتَحْكَمَ مِثْلُ تَذَلَّلَ([3])، واعْتَقَدَ الإخَاءُ والمَوَدَّةُ بينهما: أي ثَبَتَ([4])، والعُقدةُ بالضم: موضع العَقْدِ، وهو ما عُقِدَ عليه([5])، والعقد نقيض الحل، يقال: عقده يعقده عَقْدًا، ومنه عُقْدَة اليمين والنكاح، وعُقْدَة النكاحِ والبيعِ: وُجُوبُهُمَا؛ وعُقْدَةُ كلِّ شيءٍ: إبرامه([6])، وعَقْدُ اليمينِ: أن يَحْلِف يمينا لا لغو فيها ولا استثناء فيجب عليه الوفاء بها([7])، كما قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ. . . ﴾المائدة٨٩.

والعقيدة الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده([8])، وَاعْتَقَدْتُ كَذَا: عَقَدْتُ عَلَيْهِ الْقَلْبَ وَالضَّمِيرَ، حَتَّى قِيلَ: الْعَقِيدَةُ: مَا يَدِينُ الْإِنْسَانُ بِهِ، وَلَهُ عَقِيدَةٌ حَسَنَةٌ: سَالِمَةٌ مِنْ الشَّكِّ، وَاعْتَقَدْتُ مَالًا: جَمَعْتُهُ([9]).

([1]) معجم مقاييس اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت ٣٩٥هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م، ج٤، ص٨٦.

([2]) المعجم الوسيط/ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة، ج٢، ص٦١٤، بدون دار طبع، ولا تاريخ طبعة.

([3]) لسان العرب/ لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، ج٣، ص٢٩٩.

([4]) العين/ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ج١، ص١٤٠.

([5]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين . بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ج٢، ص٥١٠.

([6]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٣، ص٢٩٨.

([7]) العين/ للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ج١، ص١٤٠.

([8]) المعجم الوسيط/ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، ص٦١٤.

([9]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية . بيروت، ج٢، ص٤٢١.

والعقود أوثق العهود، وعاقَدته مثل عاهدته([1])، والعَقْدُ مثل العَهْدِ، عاقَدْتُهُ عَقْداً مِثلُ عاهَدْتُهُ عَهْداً([2])، وعاقده: عاهده، وتعاقد الْقَوْم: تَعَاهَدُوا([3])، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ . . . ﴾المائدة١؛ أي: أوفوا بالعهود التي أكدتموها.

والعَقْد: الْعَهْدُ، وَالْجَمْعُ عُقود، وَهِيَ أَوكد العُهود، وَيُقَالُ: عَهِدْتُ إِلى فلانٍ فِي كَذَا وَكَذَا، وتأْويله أَلزمته ذَلِكَ، فإِذا قُلْتَ: عَاقَدْتُهُ أَو عَقَدْتُ عَلَيْهِ فتأْويله أَنك أَلزمته ذَلِكَ بِاسْتِيثَاقٍ. وَالْمُعَاقَدَةُ: الْمُعَاهَدَةُ. وَعَاقَدَهُ: عهده([4]).

ومادة " عقد " تطلق على عدة أمور، أهمها: الربط والشد، والعهد، والملازمة، والتأكيد.

١- الربط والشد بقوة؛ يقال: عقد الحبل، يعقده عقدا، إذا ربطه وشده بقوة، وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ الفلق٤. من السَّواحر اللواتي يُعقِّدن في الخُيُوط([5]).

٢- العهد؛ يقال: بين هذه القبيلة وتلك عقد أي: عهد. وجمعه عقود.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ . . . ﴾المائدة١؛ أي: أوفوا بالعهود التي أكدتموها.

٣- الملازمة؛ يقال: عقد قلبه على الشيء، أو عقد قلبه الشيء، إذا لزمه، ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين

عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ([6]) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ "([7]).

([1]) معجم مقاييس اللغة/ لابن فارس، ج٤، ص٨٦.

([2]) العين/ للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ج١، ص١٤٠.

([3]) المعجم الوسيط/ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج٢، ص٦١٤.

([4]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٣، ص٢٩٧.

([5]) معجم مقاييس اللغة/ لابن فارس، ج٤، ص٨٩.

([6]) هو عروة بن عياش بن أبي الجعد البارِقِيُّ، صحابي جليل وقد استعمله عمر على قضاء الكوفة، وضم إليه سلمان بن ربيعة قبل أن يستقضي شريحًا. انظر الإصابة في تمييز الصحابة/ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الجيل. بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، ج٥، ص١٢٤.

([7]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، حديث رقم: ٢٦٣٨، وباب: الجهاد ماض مع البر والفاجر، حديث رقم: ٢٦٤٠، وكتاب: فرض الخمس، باب: قول النبي ﷺ أحلت لكم الغنائم، حديث رقم: ٢٨٨٧، ط المحقق : محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر : دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، حديث رقم: ٣٤٨٠، ط دار إحياء التراث العربي. بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

أَي مُلَازِمٌ لَهَا كأَنه مَعْقُودٌ فِيهَا([1]).

٤- التأكيد؛ يقال: عقد البيع، إذا أكده. ومنه العقد المكتوب في البيع؛ حيث إنه لم يكتب إلا بعد إيقاع البيع وتأكيده، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ . . . ﴾المائدة٨٩.

وتعقيد الأيمان إنما يكون بقصد القلب وعزمه، بخلاف لغو اليمين التي تجري على اللسان بدون قصد.

العقيدة اصطلاحا:

لقد وردت على لسان العلماء قديمًا وحديثًا تعريفات كثيرة لمصطلح العقيدة، ولعل الاختلاف الأكثر بينها من باب اختلاف الألفاظ لا اختلاف التضاد، والعقيدة في تعريفها الاصطلاحي لها تعريفان عام وخاص.

معنى عام: يشمل كل عقيدة حق أو العقيدة الباطلة عند أهل الباطل وهي تعني اصطلاحًا الإيمان واليقين الجازم لدى المعتقد أي الذي لا يتطرق إليه شك.

ومعنى خاص: تعني اليقين والتسليم والإيمان الجازم بالله عز وجل وما يجب له من التوحيد والعبادة والطاعة([2]).

أولًا: العقيدة في الاصطلاح العام.

إن القصد في قولنا:" العقيدة في الاصطلاح العام " أن نعرف العقيدة بشكل عام دون نظر فيها أو حكم عليها سواء كانت صحيحة أو خاطئة، إسلامية أو كفرية، فلا يكون فرق بين عقيدة وأخرى في التعريف، وعليه فيكون بذلك التعريف لها في هذا السياق أقرب للتعريف اللغوي منه للاصطلاحي.

وتحت هذه المظلة عرفها الإمام حسن البنا فقال: العقائد هي الأمور التي يجب أن يصدق بها قلبك، وتطمئن إليها نفسك، وتكون يقينًا عندك، لا يمازجه ريب ولا يخالطه شك([3]).

([1]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٣، ص٢٩٨.

([2]) موقع أكاديمية المجد www.islamacademy.net
رابط المحاضرة
http://media.islamacademy.net/Library_Files/media/100/123/124/514/2869_AAQ101-1303.rm

([3]) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، ط دار الدعوة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ. ٢٠٠٢م، ص٣٩٥.

ومن المعلوم أن المسلم يصدق قلبه بالعقيدة الإسلامية، وتطمئن إليها نفسه، وتكون يقينًا عنده لا يمازجه ريب فيها ولا شك، ومن أصحاب العقائد الفاسدة من يصدق قلبه المريض بعقيدته الفاسدة، وتطمئن إليها نفسه الخبيثة، وتكون يقينًا عنده لا ريب ولا شك فيها.

وعرفها سيد سابق فقال: هي التصديق بالشيء والجزم به دون شك أو ريبة([1]).

وعرفها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقوله: العقيدة الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده([2]).

وعرفها آخر بقوله: العقيدة هي ما يعتقده الشخص في قرارة نفسه ويعقد العزم عليه ويراه صحيحاً سواء أكان صحيحاً في حقيقة الأمر أم باطلاً([3]).

وعرفها الشيخ علي بن نايف الشحود فقال: العقيدة في الاصطلاح العام: هي الإيمان الجازم الذي لا يتطرق إليه الشك لدى معتقده،هذا على جهة العموم([4]).

العقيدة في الاصطلاح الخاص.

نقصد بالعقيدة في الاصطلاح الخاص أن نعرف العقيدة الإسلامية على وجه الخصوص دون غيرها من العقائد، وعند علماء المسلمين دون غيرهم من أهل العلم.

وفي هذا السياق عرفها الإمام السفَّارِيني فقال: الِاعْتِقَادُ هُوَ حُكْمُ الذِّهْنِ الْجَازِمُ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْوَاقِعِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِلَّا فَهُوَ فَاسِدٌ([5]).

وتعريف الإمام السفاريني هذا يظهر فيه وبوضوح وجلاء تعريف العقيدة الإسلامية وهي العقيدة الوحيدة الصحيحة، وكذلك تعريف العقيدة الفاسدة الذي يشمل تعريف كل عقيدة غير صحيحة في حكم الإسلام.

وعرفها الدكتور محمد حافظ الشريدة بقوله: معرفة ما ورد في الكتاب والسنة فيما يتعلق بالإلهيات والنبوات والسمعيات معرفة مبنية على الجزم واليقين والتصديق([6]).

([1]) العقائد الإسلامية/ للسيد سابق، ص٨٠، ط دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

([2]) المعجم الوسيط/ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، ص٦١٤.

([3]) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها/ للدكتور غالب بن علي عواجي، ط دار لينة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م،ج١، ص٩٢.

([4]) الخلاصة في خصائص العقيدة الإسلامية/ جمع وإعداد: الباحث في القرآن والسنَّة علي بن نايف الشحود، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م، ص٤.

([5]) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية/ لشمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها ـ دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، ج١، ص٦٠.

([6]) مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية مبادئ وآثار، الدكتور محمد حافظ الشريدة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص٤٥ ـ ص٤٧.

وعرفها الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي بقوله: العقيدة هي معرفة مراد الله تعالى من الديانة ، ومن بعث الرسل ، وإنزال الكتب ، وخلق الجن والإنس ، ثم الاستقامة على ذلك والعمل بمقتضاه([1]).

وعرفها الشيخ علي بن نايف الشحود فقال: أما العقيدة الإسلامية في الاصطلاح الخاص: فهي الاعتقاد الجازم بأركان الإيمان وأصول الدين وثوابته وكل ما ثبت عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم من الأمور القلبية والعلمية، والقولية([2]).

وعرفها آخر بقوله: العقيدة هي معرفة مراد الله تعالى من الديانة ، ومن بعث الرسل ، وإنزال الكتب ، وخلق الجن والإنس ، ثم الاستقامة على ذلك والعمل بمقتضاه([3]).

والرابط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي سواء العام أو الخاص ظاهر جلي؛ لأن الذي جزم بالشيء، وصمم عليه، قد ألزمه قلبه، وربطه عليه، وشده بقوة، بحيث لا يتفلت منه أبدًا.

ثانيًا: التعريف بمصطلح الحديث.

مصطلح الحديث لفظ مركب من جزئين أو اسم مضاف يتكون من مضاف ومضاف إليه وهما " مصطلح " و " الحديث " ولا بد لمن أرد أن يُعَرِّفَ لفظًا مركبًا أن يُعَرِّفَ أجزائه أولًا على سبيل الإفراد ثم يعرفها مجتمعة كاسم علم خاص على شيء معين، لذلك سأعرف كلمة مصطلح منفردة وكذلك كلمة الحديث، ثم سأعرفها مجتمعات كاسم خاص لفن معين.

١. تعريف كلمة " مصطلح " لغة واصطلاحًا:

تعريف كلمة " مصطلح " لغة:

لقد قام الباحث بالبحث والتنقيب عن كلمة الاصطلاح في مصادر اللغة العربية القديمة من معاجم وقواميس وغير ذلك؛ في مواطن إمكانية وجود هذه الكلمة (الاصطلاح) وذلك بالبحث على فعل الكلمة الأصلي (اصطلح) ولكن لم يتيسر لي ذلك، وكأن الكلمة محدثة.

وقد أشار بعض الباحثين لذلك فقال:" لفظ " الاصطلاح " لم يرد له ذكر في معاجم اللغة العربية القديمة إلا بمعنى الصلح"([4]).

([1]) مجمل اعتقاد أئمة السلف/ لعبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ـ المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر: ١٤١٧هـ، ص١١٠.

([2]) الخلاصة في خصائص العقيدة الإسلامية/ لعلي بن نايف الشحود، ص٤.

([3]) مجمل اعتقاد أئمة السلف/ لعبد الله بن عبد المحسن التركي، ص١١٠.

([4]) الاختلاف في المصطلحات العقائدية والفكرية وأثره على الأمة الإسلامية/ إعداد الطالب: حسن سليمان حلس، إشراف: د. سعد عاشور، ص٢٠، الجامعة الإسلامية بغزة.

وفي العصر الحديث جاء في كتاب المعجم الوسيط: اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا، وتصالحوا اصْطَلَحُوا، والاصطلاح: مصدر اصطلح، والاصطلاح: اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته([١]).

وأما تعريف كلمة " مصطلح " اصطلاحًا:

فلها عدة تعريفات:

أولها: الاصطلاح: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد ... ويستعمل الاصطلاح غالبًا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال "([٢]).

ثانيها: الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقله عن موضعه الأول "([٣]).

ثالثها: هو عبارة اتفاق قوم على تسمية شيء باسم، بعد نقله عن موضعه الأول، لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرهما "([٤]).

رابعها: هو اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم ليتميز به عما سواه "([٥]).

خامسها: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين "([٦]).

سادسها: هو اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي، أو عملي، أو فني، أو أي عمل ذي طبيعة خاصة([٧]).

وهذه التعريفات متقاربة المعنى من بعضها بعضًا من قبيل اختلاف الألفاظ لا اختلاف التضاد دل على ذلك التشابه الكبير بينهما في الكلمات والعبارات والمعاني والأفكار.

([١]) انظر المعجم الوسيط/ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١، ص٥٢٠.

([٢]) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، ص١٢٩ ـ ص١٣٠.

([٣]) التعريفات/ لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ص٥٠.

([٤]) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية/ لمحمد بن علي التهانوي، ط دار صادر ـ بيروت، ج٢، ص٨٢٢.

([٥]) المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة ـ ضمن كتاب فقه النوازل/ للشيخ بكر أبو زيد، ط مؤسس الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ج١، ص١٢٣.

([٦]) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ط دار الندوة للنشر، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، ج٢، ص٩٧٠.

([٧]) مجلة القافلة ـ دراسات في علم المصطلح العربي/ عبد الصبور شاهين، العدد الأول، المجلد الثاني والثلاثون، محرم ١٤٠٤هـ أكتوبر ١٩٨٣م.

٢. تعريف " الحديث " لغة واصطلاحًا:

تعريف كلمة " الحديث " لغة:

الحديث: الجديدُ مِنَ الأَشياء([1])، وهو نقيض القديم(٢).

وَالْحَدِيثُ: الخَبَرُ يأْتي عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَالْجَمْعُ: أَحاديثُ، كَقَطِيعٍ وأَقاطِيعَ، وَهُوَ شاذٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ([3])؛ فالحَديثُ: الجديدُ، والخَبَرُ([4]).

والحديثُ: مَا يُحَدِّثُ بِهِ المُحَدِّثُ تَحْديثاً؛ وَقَدْ حَدَّثه الحديثَ وحَدَّثَه بِهِ([5]).

وأما تعريف " الحديث " اصطلاحًا:

فهو: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها([6]).

٣. تعريف علم " مصطلح الحديث " :

تعريف علم مصطلح الحديث باعتباره لقبًا لفن معين عند أهله هو: علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القَبول والرد([7]).

وقد قسم علماء الحديث علم مصطلح الحديث إلى قسمين: علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية.

أولًا: علم الحديث رواية: هو:" علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها "([8]).

([1]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٢، ص١٣٣.

([2]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ للجوهري، ج١، ص٢٧٨.

([3]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٢، ص١٣٣.

([4]) القاموس المحيط/ لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ص١٦٧.

([5]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٢، ص١٣٣.

([6]) بحوث في تاريخ السنة المشرفة/ لأكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة: الرابعة، ص١٩، وتيسير مصطلح الحديث/ بقلم: الدكتور محمود الطحان أستاذ الحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ص٩، ولمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٧هـ بيروت، ص١١ - ص١٣.

([7]) مصطلح الحديث/ المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: مكتبة العلم، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ص٥.

([8]) منهج النقد في علوم الحديث/ لنور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م، ص٣١.

ثانيًا: علم الحديث دراية: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد، وهذا يعني أن هذا العلم وضع قوانين ليضبط بها السند والمتن معا([1]).

ويطلق عليه "مصطلح الحديث" أو "علوم الحديث" أو "أصول الحديث" ويطلق عليه أيضًا "علم الحديث"، وأحسن تعريف لهذا العلم هو تعريف الإمام عز الدين بن جماعة حيث قال: "علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن"([2]).

ومما يؤكد أن علم الحديث له أسماء كثيرة قول الدكتور محمد عجاج الخطيب: قد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم (علوم الحديث) واسم (مصطلح الحديث) واسم (أصول الحديث) وكلها أسماء لمسمى واحد([3]).

([1]) الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين/ المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص٢٩.

([2]) منهج النقد في علوم الحديث/ لنور الدين عتر، ص٣٢.

([3]) أصول الحديث علومه ومصطلحه/ للدكتور محمد عجاج الخطيب، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م، ص٩.

الفصل الأول

السنة النبوية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السنة ومكانتها.

المبحث الثاني: أشهر شبهات منكري السنة النبوية والرد عليها.

المبحث الثالث: حكم إنكار السنة النبوية.

المبحث الرابع: موقف بعض الفرق الضالة من السنة النبوية.

المبحث الأول

تعريف السنة ومكانتها

أولًا: تعريف السنة.

السنة لغة:

السُّنَّةُ: الطريقة([1])، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ... ﴾النساء٢٦. يعني طرائقهم، والسُّنَّةُ: السيرة؛ حميدة كانت أو ذميمة([2]) حَسَنَةً كَانَتْ أَو قَبِيحَةً، قَالَ خَالِدُ بْنُ عُتْبة الْهُذَلِيُّ:

فَلَا تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرةٍ أَنتَ سِرْتَها، ... فأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُها([3]).

والجمع (سُنَنٌ) مثل غرفة و غرف([4]).

وإِذا أُطْلِقَت فِي الشَّرْعِ فإنما يُرَادُ بِهَا مَا أَمَرَ بِهِ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ونَهى عَنْهُ ونَدَب إِليه قَوْلًا وَفِعْلًا مِمَّا لَمْ يَنْطق بِهِ الكتابُ الْعَزِيزُ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي أَدلة الشَّرْعِ: الكتابُ والسُّنَّةُ أَي الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ([5]).

والسنة العادة، وقد ورد استعمالها بهذا المعنى في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾الإسراء٧٧.

أَيْ: هَكَذَا عَادَتُنَا فِي الَّذِينَ كَفَرُوا بِرُسُلِنَا وَآذَوْهُمْ: يَخْرُجُ الرَّسُولُ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِهِمْ: وَيَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ([6]).

وتطلق السنة على ما يقابل البدعة، فيقال: فلان على السنة، وفلان على البدعة، وعقيدة أهل السنة، وعقيدة أهل البدع، ومنه الطلاق السني والبدعى([7])، والسُّنَّةُ الطَّرِيقَةُ

([1]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ للفيومي، ج١، ص٢٩٩.

([2]) مختار الصحاح/ لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص٣٢٦.

([3]) لسان العرب/ لابن منظور، ج١٣، ص٢٢٥.

([4]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ للفيومي، ج١، ص٢٩٢.

([5]) لسان العرب/ لابن منظور، ج١٣، ص٢٢٥.

([6]) تفسير القرآن العظيم/ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م، ج٥، ص١٠١.

([7]) طلاق السنة أن يطلقها طاهرًا من غير جماع واحدة، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها، وطلاق البدعة هو أن يطلقها حائضا أو في طهر أصابها فيه. انظر المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني/ المؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ، ج٨، ص٢٣٦ - ص٢٣٨.

الْمَحْمُودَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: فُلَانٌ مِنْ أَهل السُّنَّة؛ مَعْنَاهُ مِنْ أَهل الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ الْمَحْمُودَةِ، وَهِيَ مأْخوذة مِنَ السَّنَنِ وَهُوَ الطَّرِيقُ(1).

السنة اصطلاحًا:

هي كل ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِية أو خُلُقِية أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غراء حراء أم بعدها(2).

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي.

وجمهور المحدثين لا يفرقون بين الحديث والسنة ويرون الترادف بينهما، وبعضهم يفرق بينهما فيرى أن الحديث كل ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم مما هو معمول به وما ليس بمعمول به كالحديث المنسوخ فإنه يسمى حديثًا، والسنة ما كان عليه العمل المأثور من سلفنا الصالح رضي الله عنهم(3)، ومن هنا قيل: السنة أخص من الحديث؛ وبناء على ذلك فكل سنة حديث، وليس كل حديث سنة(4).

وتعريف أهل الحديث للسنة هو من أوسع التعريفات لها؛ فهو يشمل أقواله صلى الله عليه وسلم وهي كل ما صدر عنه من لفظه، ويشمل جميع أفعاله صلى الله عليه وسلم في كافة أحواله، وتحوي ما له من الصفات الخلقية وهي التي خلقه الله تعالى عليها، وأوصافه الجسمية والبدنية، وكذلك تضم السنة صفاته الخُلُقية وهي ما جبله الله تعالى عليه من الأخلاق والشمائل، وتشمل كذلك سيرته من غزوات وأخبار قبل البعثة وبعدها.

ثانيًا: مكانة السنة.

إن مكانة السنة النبوية من مكانة القرآن الكريم فهما دين الله تعالى وشرعه الذي أمر بهما عباده، والسنة النبوية هي المفسرة لمبهم القرآن الكريم، المفصلة لمجمله، المخصصة لعمومه، المقيدة لمطلقه، المبينة لمشكله، الموضحة لأحكامه وأهدافه ومراميه، المنشئة لأحكامٍ ليست فيه.

وقد أشار الله تعالى إلى هذه الأمور كلها فقال: ﴿ ... وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾النحل٤٤.

---

(1) لسان العرب/ لابن منظور، ج١٣، ص٢٢٦.

(2) انظر أصول الحديث علومه ومصطلحه/ محمد عجاج الخطيب، ص١٩.

(3) انظر المرجع السابق، ص٢٥.

(4) الميسر في علوم الحديث/ للأستاذ الدكتور: أحمد يوسف أبو حلبية، والدكتور: نعيم أسعد الصفدي، الطبعة الأولى رجب ١٤٢٦هـ- أغسطس ٢٠٠٥م، ص١٠.

وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ الجمعة٢.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى :" فذكر الله الكتاب، وهو القُرَآن، وذكر الحِكْمَة، فسمعتُ مَنْ أرْضى من أهل العلم بالقُرَآن يقول: الحكمة سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال، والله أعلم؛ لأن القُرَآن ذُكر وأُتْبِعَتْه الحكمة، وذكرَ الله منَّه على خَلْقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يَجُزْ . والله أعلم . أن يقال الحكمة هاهنا إلا سنةُ رسول الله، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتَّم على الناس اتباع أمره "([1]).

وبالجملة فالسنة النبوية الشريفة هي التطبيق العملي الواقعي لما جاء به القرآن الكريم، وهي متممة له في تشريع أحكام ليست فيه؛ فهي تحرم كما يحرم، وتحلل كما يحلل، وتندب كما يندب، والقرآن الكريم لا تعرف أحكامه إلا من خلال هذه السنة، ولا يكتمل بناء الإسلام ونظامه متينًا إلا بالسنة([2]).

وقد رفع الله تعالى من قدر سنة النبي صلى الله عليه وسلم أيما رفع؛

حيث جعل في اتباعها الهداية؛ فقال تعالى: ﴿ . . . وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ الأعراف١٥٨.

وقال تعالى: ﴿ . . . وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا . . . ﴾ النور٥٤.

ولقد قرنها الله تعالى بالقرآن الكريم في مواطن كثيرة، ليبين وثيق العلاقة بينهما؛ ولزوم اتباعهما معًا، فقال تعالى: ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ . . . ﴾ النساء٨٠.

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ النساء٥٩.

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ . . . ﴾ الأنفال٢٤.

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ محمد٣٣.

والآيات في هذا الباب كثيرة.

([1]) الرسالة/ للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ.١٩٤٠م، ص٧٣.

([2]) الكشاف المبين عن مناهج المحدثين/ للأستاذ الدكتور: أحمد يوسف أبو حلبية، الطبعة السادسة ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م، ص١٠.

وبين الله تعالى أن السنة النبوية وحي كما أن القرآن وحي؛ فقال تعالى: . مبينًا حقيقة كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما في سورة النجم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿٤﴾ النجم٣-٤.

وأخرج أبو داود في سننه، وصححه الألباني عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ؛ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنْ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ؛ فَقَالَ:" اكْتُبْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ "(1).

وأخرج أبو داود في سننه، وصححه الألباني عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:" أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ..." (2).

وقدر الله تعالى أن تكون السنةُ النبويةُ منزلة من عند الله تعالى كما قال تعالى: ﴿ . . . وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾البقرة٢٣١.

وقوله تعالى: ﴿ . . . وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً ﴾النساء١١٣.

وقد دعا الله تعالى إلى التحاكم للنبي صلى الله عليه وسلم وسنته، كما دعا إلى التحاكم إليه وإلى كتابه.

فمن الآيات التي دعا الله تعالى للتحاكم إليه فيها قوله تعالى: ﴿ . . . إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ . . . ﴾يوسف٤٠.

وأما من الآيات التي دعا الله تعالى للتحاكم فيها للنبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: العلم، باب: في كتاب العلم، حديث رقم: ٣٦٤٦، ط دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٦١٠، وصححه الألباني في كتابه صحيح أبي داود، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م، ج٢، ص٢٧٨.

(2) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، حديث رقم: ٣٦٠٤، وصححه الألباني في تحقيقه لكتاب مشكاة المصابيح/ لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج١، ص٣٥، حديث رقم: ١٦٣.

تَسْلِيماً ﴾النساء٦٥.

وقد تعهد الله تعالى بحفظ السنة النبوية، وهذا مستفاد بالاستنباط من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾الحجر٩.

فتعهد الله تعالى في هذه الآية الكريمة بحفظ ثلاثة أمور؛ أمر ظاهر يعلمه غالبية الناس، وأمرين خفيين لا يعلمهن كثير من عباد الله تعالى فأما الأمر الظاهر الذي تعهد الله تعالى بحفظه ويعلمه غالبية الناس ألا وهو القرآن الكريم، وهو المقصود بالذكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر٩. وأما الأمران الخفيان اللذان لا يعلمهن كثير من الناس فهما الأمة والسنة؛ حيث إن الله تعالى إذا تعهد بحفظ شيء حفظ معه وسائله التي لا تحفظ إلا به، ووسائل حفظ القرآن الكريم التي لا يحفظ إلا بها هي الأمة والسنة؛ فأما الأمة فتحفظ القرآن الكريم في الصدور والسطور، وأما السنة النبوية فتحفظ القرآن الكريم بشرح غامضه وتبين مجمله وتقيد مطلقه وتخصيص عامه، ومن هنا كانت حاجة القرآن الكريم إلى السنة النبوية أشد من حاجة السنة النبوية للقرآن الكريم.

كما قال مكحول([1]): القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن([2]).

والمراد بذلك أن القرآن الكريم يحتاج للسنة النبوية أكثر من احتياجها له وذلك ليفهم على الوجه الحق فهي تشرح غامضه وتبين مجمله وتقيد مطلقه وتخصص عامه، بخلاف السنة النبوية فهي شرح في ذاتها.

وقد أكد الله تعالى على حفظ القرآن الكريم وبيانه بالسنة النبوية فقال تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴿ ١٧ ﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴿ ١٨ ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴿ ١٩ ﴾ القيامة١٧-١٩.

([1]) هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي، كان من أعلم أهل الشام وأشهرهم في زمانه وأبصرهم بالفتيا، مات سنة ست عشرة ومائة. انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ج٥، ص٢٨٩، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص٧٥.

([2]) شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن/لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، ٢٩٧هـ - ٣٨٥هـ، تحقيق عادل بن محمد، الناشر مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، سنة النشر ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٤٦، أثر رقم: ٤٨.

ومن المعلوم أن السنة النبوية هي المبينة للقرآن الكريم.

وقد أشار سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى إلى حفظ الله تعالى للسنة النبوية من الكذب والزيف والاختلاق.

قال سفيان الثوري([1]): ما ستر الله أحدًا يكذب الحديث([2]).

وقَالَ عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْوَزِيُّ([3]): قُلْتُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ([4]): أَمَا تَخْشَى عَلَى الْعِلْمِ أَنْ يَجِيءَ الْمُبْتَدِعُ فَيَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا أَخْشَى هَذَا بِعَيْشِ الْجَهَابِذَةِ النُّقَّادِ "([5]).

وعن عبد الرحمن بن مهدي([6]): لو أن رجلًا هم أن يكذب في الحديث لأسقطه الله([7]).

وقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: لِابْنِ الْمُبَارَكِ: أَمَا تَخْشَى عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يُفْسِدُوهُ؟ قَالَ: كَلَّا، فَأَيْنَ جَهَابِذَتُهُ "([8]).

([1]) هو سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بن مَسْرُوق الثَّوْرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، الْكُوفِيُّ، من ثور بن عبد مناة بن أُدًّ بن طابخة بن إلياس بن مُضَر بن نِزار بن مَعد بن عَدنان، وقيل: إِنَّهُ مِنْ ثور هَمْدَانَ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، كان مولده سنة ٩٧هـ في خلافة سليمان بن عبد الملك، ومات سنة ١٦١هـ ، وهو من أعلام وأئمة أهل السنة والجماعة في زمانه المنافحين عن دين الإسلام وعقيدة التوحيد. انظر تهذيب الكمال ج١١، ص١٥٤ . ص١٥٥، والتاريخ الكبير للبخاري ج٤، ص٩٢.

([2]) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى/ لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م، ج١، ص٢٢٦.

([3]) هو عبدة بن سليمان المروزي أبو محمد، ويقال: أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الرحمن، صاحب ابن المبارك، يقال: مات سنه تسع وثلاثين ومائتين. انظر الثقات لابن حبان ج٨، ص ٤٣٧ ، وتهذيب الكمال للمزي ج١٨، ص٥٣٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج٦، ص٤٠٦.

([4]) هو عَبد اللَّهِ بن الْمُبَارَك بن واضح الحنظلي التميمي، مولاهم، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْوَزِيّ، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإِسْلام، وُلِدَ سَنَة ثمان عشرة ومائة، مات سَنَة إحدى وثمانين ومائة في رمضان. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٥، ص٢١٢، وتهذيب الكمال للمزي ج١٦، ص٥.

([5]) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية . المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ، ج١، ص٦٠.

([6]) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن أبو سعيد العنبري البَصريّ،١٣٥هـ. ١٩٨هـ، ومات وهُوَ ابن ثلاث وستين سنة. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٥، ص٣٥٤، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج١١، ص٥١٢.

([7]) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى/ لأبي إسحاق الأبناسي، ج١، ص٢٢٦.

([8]) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ لابن عبد البر، ج١، ص٦٠.

وعن ابن المبارك: لو هم رجل في البحر أن يكذب الحديث لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب، فقيل له: فهذه الأحاديث المصنوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر٩. ([1]).

وعن القاسم بن محمد([2]): إن الله أعاننا علي الكذابين بالنسيان([3]).

يعني من كثرة كذبهم ينسى أحدهم ما كذبه ويقع فيما يناقضه ويخالفه، ونحن نحفظ كذبه فنكشفه.

([1]) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى/ لأبي إسحاق الأبناسي، ج١، ص٢٢٦.

([2]) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن المدني، كان ثقة، وكان رفيعا عالما فقيها إماما ورعا كثير الحديث، مات في ولاية يزيد بن عبد الملك بعد عمر بن عبد العزيز سنة إحدى أو اثنتين ومائة. تهذيب الكمال للمزي ج٢٣، ص٤٢٧.

([3]) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى/ لأبي إسحاق الأبناسي، ج١، ص٢٢٦.

المبحث الثاني

أشهر شبهات منكري السنة النبوية المتعلقة بالعقيدة والرد عليها

إن منكري السنة النبوية أحاطوا بدعتهم بمجموعة من الشبهات يلبسون فيها على الناس دينهم ومن أبرز هذه الشبهات ثلاثة:

أولها: قالوا إن القرآن الكريم قد حوى كل شيء من أمور الدين، وكل حكم من أحكامه، وذلك لقوله تعالى: ﴿ . . . وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ . . . ﴾النحل٨٩.

وقوله تعالى: ﴿ . . . مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ . . . ﴾الأنعام٣٨.

فلا حاجة إلى غير القرآن أصلًا([1]).

والجواب على هذه الشبهة هو:

إن استدلالهم بقول الله تعالى : ﴿ . . . وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ . . . ﴾**النحل٨٩**. استدلال غير صحيح يدل على فهمهم السقيم؛ لأن القرآن الكريم لم يبين كل شيء على وجه التفصيل، فأين عدد الصلوات؟ وكيفية أدائها؟ وتحديد أوقاتها؟ وأحكام الزكاة ومقاديرها؟ وكيفية أداء فريضة الحج؟ وإنما المقصود أن القرآن الكريم تبيانًا لأصول كل شيء والسنة النبوية تفصل ذلك.

وأما بالنسبة إلى استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ . . . مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ . . . ﴾**الأنعام٣٨**. فالمقصود بالكتاب اللوح المحفوظ على الراجح من أقوال أهل العلم، وليس القرآن الكريم كما يتوهمه بعض الناس.

قال الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رحمه الله: قوله تعالى: ﴿ . . . فِي الْكِتَابِ . . . ﴾ في قوله تعالى: ﴿ . . . مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ . . . ﴾**الأنعام٣٨**. المراد به اللوح المحفوظ، والسورة مكية، ولم يكن نزل من القرآن إلا قليل، والسورة سورة الأنعام كلها مكية على الصحيح([2]).

وقال الشيخ عثمان بن علي حسن: أما قوله تعالى: ﴿ . . . مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن

([1]) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة/ لعثمان بن علي حسن، ط مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م ج١، ص١١١.

([2]) شبهات حول السنة/ لعبد الرزاق عفيفي. رحمه الله.، ط وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ص١٠ بتصرف.

﴿شَيْءٍ... ﴾الأنعام٣٨. فالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ، كما دل عليه السياق: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾الأنعام٣٨([1]).

وقال الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رحمه الله: ﴿... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾النحل٨٩، فيقال فيها المراد بالكتاب القرآن، ولكن سورة النحل التي نزلت فيها هذه الآية أو هذه الجملة سورة مكية، ولم يكن نزل التشريع كله في مكة إنما نزلت أصول التوحيد وما يتصل بمعجزات الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة، وأما الفروع فقد نزلت في المدينة([2]).

وقال الدكتور محمد محمد أبو زهو: المراد من قوله تعالى: ﴿... مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ... ﴾ هو أن القرآن بيان لأمور الدين؛ إما بطريق النص، وإما بطريق الإحالة على السنة، وإلا لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿... وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ... ﴾([3]).

وقال الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رحمه الله: الآية إما أن يقال فيها: إنها من العام الذي أريد به الخصوص، وإما أن يقال: تبيانًا لكل شيء شرعه وفرضه على المسلمين وهم في مكة؛ لأن السورة مكية، ﴿... تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ... ﴾ مما أو جبه عليهم وشرعه لهم، لا أنها بيان لكل حكم من أحكام الإسلام([4]).

([1]) منهج الاستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة/ لعثمان بن علي حسن، ج١، ص١١٢.

([2]) شبهات حول السنة/ لعبد الرزاق عفيفي، ص١٢.

([3]) مكانة السنة في الإسلام/ للدكتور محمد محمد أبو زهو، ط دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م، ص٢٦.

([4]) شبهات حول السنة/ لعبد الرزاق عفيفي، ص١٤.

ثانيها: قالوا: إن الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيها الضعيف الذي لم يثبت عنه، والموضوع الذي هو مكذوب عليه، الأمر الذي يرفع الثقة بالأحاديث جميعها حيث لا يمكن لنا معرفة ما يعتمد عليه منها وما لا يعتمد([1]).

الجواب على هذه الشبهة:

إن رد الأخبار بشبهة أن الكذب ورد على صاحبها غير مستقيمة؛ لأنه من المعلوم عند العقلاء جميعًا أن الكذب يرد على عظماء الناس ومن هم دونهم، فهذا يفضي بعدم قبول أي خبر صغيرًا كان أم كبيرًا عن أي إنسان عظم شأنه أم قل، وليست هكذا تورد يا سعد الإبل، فهذا ليس من العدل والإنصاف في شيء، وإنما يقال: لا نقبل خبرًا عن فلان إلا بعد التثبت من صحته والتحقق منه، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾الحجرات٦.

فيقبل خبر الثقات الصادق، ويرد خبر الفساق الكاذب، وهذا هو الإنصاف بلا شك أو ريب.

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى:" وقد اقتضت حكمة العليم الخبير سبحانه وتعالى أن لا يدعَ لهذه الأحاديث التي اختَلَقَها المُغْرِضونَ لغايات شتى؛ تسري بين المسلمين دون أن يُقَيِّضَ لها من يكشف القناع عن حقيقتها، ويبين للناس أمرها، أولئك هم أئمة الحديث الشريف، وحامِلو ألوية السنة النبوية "([2]).

وقال الدكتور محمد محمد أبو زهو: إن هذه شبهة ساقطة إذ من المعلوم أن علماء الإسلام الموثوق بهم في رواية الحديث ومعرفة تراجم الرواة لم يدعو شيئًا من الأحاديث إلا وبينوا منزلته من القبول والرد([3]).

ومما يؤكد على ذلك أنه لما قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال: يعيش لها الجهابذة([4]).

([1]) مكانة السنة في الإسلام/ للدكتور محمد محمد أبو زهو، ص٣٠.

([2]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، شهرته: الألباني، دار النشر: دار المعارف، البلد: الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، ج١، ص٤٧.

([3]) مكانة السنة في الإسلام/ للدكتور محمد محمد أبو زهو، ص٣٠.

([4]) الجرح والتعديل/ لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٢٧١ – ١٩٥٢، ج٢، ص١٨.

وقد كان عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى من هؤلاء الجهابذة الذين بينوا الأحاديث الموضوعة التي اختلقها الكذَّابون.

وقال إسماعيل بن إبراهيم([1]): أخذ هارون الرشيد زنديقًا فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لم تضرب عنقي يا أمير المؤمنين؟ قال: أريح العباد منك، قال: فأين أنت من ألف حديث وضعتُها على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ما فيها حرف نطق به رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: فأين أنت يا عدو الله، من أبي إسحاق الفزاري([2]) وعبد الله بن المبارك، ينخلانها، فيخرجانها حرفًا حرفًا([3]).

وهؤلاء الجهابذة هم حراس السنة من البدع والكذب عليها.

كما قال سفيان الثوري رحمه الله تعالى : الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض([4]).

فحملة الحديث هم حماة الدين حقًا وجهابذة الأمة صدقًا.

---

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم، الإمام، العلامة، الحافظ، الثبت، أبو بشر الأسدي، مولاهم البصري، الكوفي الأصل، المشهور بابن عُلَيَّة، وهي أمه، ولد سنة مات الحسن البصري سنة عشر ومائة، ومات في سنة ثلاث وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء/ تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى ٧٤٨هجري . ١٣٧٤ ميلادي، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤م ،ج٩، ص١٠٧.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن أبي حصن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر أبو إسحاق الفزاري أحد أئمة المسلمين وأعلام الدين، مات سنة ثمان وثمانين ومائة في خلافة هارون. تاريخ دمشق/ المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ . ١٩٩٥ م، ج٧، ص١١٩ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج٨، ص٥٣٩.

(٣) تاريخ دمشق/ لابن عساكر، ج٧، ص١٢٧.

(٤) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٧، ص٢٧٤.

وقال الدارقطني([1]) يومًا: يا أهل بغداد، لا يظنن أحدكم أنه يقدر أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حي(٢).

وهذا الكلام من الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى يدل على سعة حفظة وإدراكه وقوة علمه و براعة فهمه للدين بما يعجز معه أهل الباطل أن يطعنوا في الدين أو يدسوا فيه ما ليس منه، وقد ورد مثل هذا عن غيره من العلماء فقد قال أبو بكر الجوزقي([3]): سمعت غير واحد من مشايخنا يذكرون عن محمد بن إسحاق بن خزيمة([4]) أنه قال: ما دام أبو حامد بن الشرقي في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله([5]).

---

(1) هو الدارقطني الإمام الحافظ المجود، شيخ الاسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد، وكان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك، ولد سنة ست وثلاث مائة، هو أخبر بذلك، ومات سنة خمس وثمانين وثلاث مائة. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي، ج١٦، ص٤٤٩.

(٢) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله/ لمجموعة من المؤلفين: الدكتور محمد مهدي المسلمي . أشرف منصور عبد الرحمن . عصام عبد الهادي محمود . أحمد عبد الرزاق عيد . أيمن إبراهيم الزاملي . محمود محمد خليل، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع . بيروت، لبنان، سنة النشر: ٢٠٠١ م، ج١، ص١٣.

(٣) هو مُحَمَّد بن عبد الله بن محمد بن زكريا، أبو بكر، الشَّيْبَانِيّ، الجوزَقِيُّ، الحافظ الإمام الأوحد المعدل، محدث نيسابور، وصاحب الصحيح المخرج على صحيح مسلم، وهو ابن أخت المحدث أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي، توفي في شوال سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة، وله اثنتان وثمانون سنة. انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ج٣، ص١٤٦ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج١٦، ص٤٩٣ ، والأعلام/ المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر . أيار / مايو ٢٠٠٢م، ج٦، ص٢٢٦.

(٤) هو مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن خُزَيْمَة بن الْمُغيرَة بن صَالح بن بكر، أَبُو بكر، النيسابوري، المعروف بإمام الأئمة، وَمَات مُحَمَّد بن إِسْحَاق لَيْلَة السبت بعد الْعشَاء الْآخِرَة، الْخَامِس من ذِي الْقعدَة، سنة إِحْدَى عشرَة وثلاثمائة، وَله ثَمَان وَثَمَانُونَ سنة، وَكَانَ رَحمَه الله أحد أَئِمَّة الدُّنْيَا علمًا وفقهًا وحفظًا وجمعًا واستنباطًا، حَتَّى تكلم فِي السّنَن بِإِسْنَاد لَا نعلم سبق إِلَيْهَا غَيره، مَعَ الإتقان الوافر وَالدّين الشَّدِيد، إِلَى أَن توفّي رَحمَه الله، اعتل لَيْلَة الْأَرْبَعَاء وَمَات ليلة السبت. الثقات لابن حبان ج٩، ص١٥٦ ، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي ج١، ص٣٦.

(٥) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة/ لجلال الدين السُّيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، ج٢، ص٣٩٢.

وعن محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: حياة أبي حامد بن الشرقي([1]) تحجز بين الناس والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم([2]).

كل هذه الأخبار تدلل على أن العلماء رحمهم الله تعالى بذلوا جهدًا كبيرًا في الذب عن السنة وبيان ما صح من الأحاديث وما لا يصح؛ فلا يقال بعد ذلك اختلط الأمر واشتبه فتركنا خير الأمر وشره، وإنما يقال: نتبع أقوال أهل الفن في فنهم فهم به أعلم من غيرهم، والله الموفق وهو المستعان وعليه التكلان.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد النيسابوري، ابن الشرقي، الإمام العلامة الثقة، حافظ خراسان، وتلميذ مسلم، توفي سنة ٣٢٥هـ. انظر تاريخ بغداد ج٤، ص٤٢٦ ، وسير أعلام النبلاء ج١٥، ص٣٧.

(٢) انظر تاريخ بغداد، ج٤، ص٤٢٦.

ثالثها: زعموا أنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على عدم حجية السنة، مثل حديث:" إن الحديث سيفشو عني، ما أتاكم يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس مني "([1]).

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الرد الأول:

إن هذا الحديث لا يصح لا سندًا ولا متنًا؛ فلقد سأل رجل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فقال له: أفَتَجِدُ حُجَّةً على مَنْ رَوَى أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: " مَا جَاءَكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوه عَلَى كِتَابِ اللهِ، فَمَا وَافَقَهُ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا خَالَفَهُ فَلَمْ أَقُلْهُ "؛ فقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ما رَوَى هذا أحدٌ يَثْبُتُ حَدِيثُهُ في شيء صَغُرَ وَلَا كَبُرَ، فيُقالَ لنا: قدْ ثَبَّتُّم حَدِيثَ مَنْ رَوَى هَذا في شَيْءٍ؛ وهذه رِوايةٌ مُنْقَطِعة عَن رَجُلٍ مَجْهولٍ، ونحن لا نَقْبَلُ مِثْلَ هذه الرِّوايَةِ في شيْءٍ([2]).

وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى : مَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَتَاكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ وَإِنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ أَنَا، وَكَيْفَ أُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، وَبِهِ هَدَانِي اللَّهُ» وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا تَصِحُّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِصَحِيحِ النَّقْلِ مِنْ سَقِيمِهِ([3]).

وقال الإمام العجلوني . رحمه الله تعالى : حديث " إذا سمعتم عني حديثًا فاعرضوه على كتاب الله؛ فإن وافقه فاقبلوه؛ وإلا فردوه "؛ لم يثبت فيه شيء، وهذا الحديث من أوضع الموضوعات، بل صح خلافه: " ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه([4]) "، وجاء في حديث آخر صحيح:" لا ألفين أحدكم متكئًا على متكإ يصل إليه عني حديث فيقول لا نجد هذا الحكم في

([1]) منهج الاستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة/ لعثمان بن علي حسن، ج١، ص١١٤.

([2]) انظر: الرسالة/ للشافعي، ص٢٢٢.

([3]) جامع بيان العلم وفضله/ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ م، ج٢، ص١١٨٩.

([4]) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، حديث رقم: ٣٩٨٨، وصححه الألباني في تحقيقه لكتاب مشكاة المصابيح/ للتبريزي، ج١، ص٣٥، حديث رقم: ١٦٣.

القرآن؛ ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه"([1])،([2]).

فهذا الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم:" إن الحديث سيفشو عني، ما أتاكم يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس مني " لا يصح لا هو ولا ما في معناه من الأحاديث.

قال الشيخ عثمان بن علي حسن: هذا الحديث وما في معناه من الروايات الضعيفة المنقطعة، وبعض أهل العلم نسبها إلى الوضع والاختلاق؛ فيسقط الاحتجاج به([3]).

الرد الثاني:

لو أراد علمائنا الأجلاء أن يطبقوا ما جاء في هذا الحديث مجاراة لأصحابه؛ فإنهم إذا عرضوه على كتاب الله تعالى وجدوه يعارضه؛ فهو مردود، وبشهادة نفسه وواضعه.

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى : قَدْ عَارَضَ هَذَا الْحَدِيثَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالُوا: نَحْنُ نَعْرِضُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَنَعْتَمِدُ عَلَى ذَلِكَ، قَالُوا: فَلَمَّا عَرَضْنَاهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَجَدْنَاهُ مُخَالِفًا لِكِتَابِ اللَّهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَلَّا نَقْبَلَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ، بَلْ وَجَدْنَا كِتَابَ اللَّهِ يُطْلِقُ التَّأَسِّيَ بِهِ والْأَمْرَ بِطَاعَتِهِ وَيُحَذِّرُ الْمُخَالَفَةَ عَنْ أَمْرِهِ جُمْلَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ ([4]).

الرد الثالث:

إن احتجاجهم بهذا الحديث علينا مخالف لمنهجهم وهو عدم الأخذ بالسنة والاحتجاج بها فكيف يحتجون بالسنة وهم يدعون لعدم الاحتجاج بها؛ إن عملهم هذا مخالف لدعواهم،

([1]) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ٢٦٦٣، ط دار إحياء التراث العربي . بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ج٥، ص٣٧، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، حديث رقم: ٤٦٠٥ ، وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: المقدمة، باب: تعظيم حديث رسول صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه، حديث رقم: ١٣، دار الفكر . بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج١، ص٦، صححه الألباني في كتاب مشكاة المصابيح/ المؤلف: محمد ابن عبد الله الخطيب التبريزي، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ – ١٩٨٥، تحقيق: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ج١، ص٣٥، حديث رقم: ١٦٢.

([2]) كشف الخفاء ومزيل الإلباس/ لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، ج٢، ص٥٢٠.

([3]) منهج الاستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة/ لعثمان بن علي حسن، ج١، ص١١٤.

([4]) جامع بيان العلم وفضله/ لابن عبد البر، ج٢، ص١١٨٩.

ويزداد الأمر عجبًا منهم أن يريدون هدم السنة النبوية بأكملها بحديث لا يصح؛ فاللهم احفظ علينا ديننا وإيماننا.

وقال الشيخ عثمان بن علي حسن: الحديث رجع على نفسه بالبطلان، وهذا استدلال منهم بالحديث؛ وهو ينقض مذهبهم في عدم الاحتجاج بالسنة([1]).

([1]) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة/ لعثمان بن علي حسن، ج١، ص١١٥.

المبحث الثالث

حكم إنكار السنة النبوية

إن الأخذ بالسنة النبوية واجب كما أن الأخذ بالقرآن الكريم واجب، وقد ذكر أهل العلم إسقاط أحدهما كفر بالله تعالى .

قال الشيخ عبد المتعال محمد الجبري: تكفل الله بجمع القرآن كما تكفل ببيانه، والسنة من البيان للقرآن، وقد ورد ذكر الجمع بالقرآن وبيانه في نص واحد ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾ القيامة ١٧-١٩. فالأخذ بالقرآن دون الأخذ بالبيان أخذ للبعض وترك للبعض الآخر من النص ﴿ . . . أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ . . . ﴾البقرة٨٥(١).

ولقد كان سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى يرون أن منكر السنة النبوية واقع في الضلال المبين، كما قال سيد شباب أهل البصرة أيوب السَّخْتِياني(٢) رحمه الله تعالى:" إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضال مضل "(٣).

وعن أبي قلابة(٤) قال: إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دع ذا وهات كتاب الله، فاعلم أنه ضال(٥).

---

(١) حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم/ لعبد المتعال محمد الجبري، ط دار التضامن، الناشر مكتبة وهبة ، ص٣٦ . ص٣٧.

(٢) هو أَيُّوب بن أَبي تميمة واسمه كيسان، أَبُو بكر البَصْرِيّ، السختياني، نسبة لبلدة يقال له: سختيان، ٦٦هـ . ١٣١هـ . انظر التاريخ الكبير للبخاري ج١، ص٤٠٩، وتهذيب الكمال للمزي ج٣، ص٤٥٧.

(٣) الكفاية في علم الرواية/ لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر: المكتبة العلمية . المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ص١٦.

(٤) هو عبد الله بن زيد الجَرْمِي من عباد أهل البصرة، أحد الأعلام، وكان عظيم القدر، مات بالشام سنة أربع ومائة في ولاية يزيد بن عبد الملك. الثقات لابن حبان ج٥، ص٢ وتذكرة الحفاظ للذهبي ج١، ص٧٢.

(٥) أحاديث في ذم الكلام وأهله/ لأبي الفضل المقرىء، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع . الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، تحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، ج٢، ص٥٦، أثر رقم: ٢١٠.

ولقد بين علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن ضلال منكري السنة النبوية كفر أكبر والعياذ بالله تعالى .

قال الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله:" لو أن امرأً قال : لا نأخذ إلاَّ ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمَّة"([1]).

وقال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى:" من أنكر كون حديث النبي صلى الله عليه وسلم قولًا كان أو فعلًا بشرطه المعروف في الأصول ـ حجة ـ كفر، وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو من شاء من فرق الكفرة "([2]).

وقال الإمام الشوكاني:" ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام "([3]).

وقال الإمام الشاطبي:" إن الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم خارجين عن السنة "([4]).

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى :" أجمع العلماء على أن من جحد كون السنة أصلًا معتبرًا يرجع إليه في الأحكام، وزعم أنه يكتفي بالقرآن عنها فهو كافر مرتد عن الإسلام([5]).

وقال الأستاذ الدكتور الحسين شواط: من أنكر حجية السنة فقد كفر وخرج من الملة ، لا تنفعه صلاة ولا صوم ولا زكاة ، ولا غيرها من القربات ، بل كيف يصوم ويصلي ويزكي وإنما ثبتت تفاصيل أحكام الصلاة والصوم والزكاة في السنة المطهرة؟ بهذا حكم أهل العلم

([1]) الإحكام في أصول الأحكام/ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج٢، ص٨٠.

([2]) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة/ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، ص٥.

([3]) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول/ لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٩٩م، ج١، ص٩٧.

([4]) الموافقات/ لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م، ج٤، ص٣٢٥.

([5]) نقلًا عن كتاب رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة/ للدكتور سيد بن حسين العفاني، ط در العفاني، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٦م، ص٦٣.

علـى منكـر حجيـة السـنة وأنـه كـافر خـارج مـن الملـة ، وذلـك يتنـاول مـن أنكـر أصـل الاحتجاج بها ، كما يتناول من رد حديثا صحيحا بغير تأويل بعدما بلغه وعرف صحته بتقرير أهل الاختصاص لهذه الصحة([1]).

وقـال المعلمـي اليمـاني: "منكـر وجـوب العمـل بالأحاديـث مطلقـاً تقـام عليـه الحجـة، فـإن أصرّ بـان كفره، ومنكر وجوب العمل ببعض الأحاديث إن كـان لـه عذر من الأعذار المعروفة بين أهل العلم وما في معناها فمعذور، وإلا فهو عاص لله ورسوله، والعاصي آثم فاسق، وقد يتفق ما يجعله في معنى منكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقًا "([2]).

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى :" لا شك أن من أنكر السنة فقد أنكر القرآن وكذبه؛ لأن القرآن الكريم قد أمر في مواضع كثيرة بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واتِّباعه وعلَّقَ الرحمة والهداية ودخول الجنة والنجاة من النار على ذلك([3]).

ولقـد بـين أهـل العلـم أن رفـض الاحتجـاج بالسـنة النبويـة ومحاولـة إسـقاطها كـرفض الاحتجاج بالقرآن الكريم ومحاولة إسقاطه، وأن الواقع في هذا الأمر لا عقل له وإن زعم.

كما قال الشيخ عبد المتعال محمد الجبري:" إن السنة جاءتنا عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك القرآن، وتحمل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نقل رواية القرآن إلينا كما تحملوا نقل رواية السنة؛ فرفض أحد الشيئين وإنكار العمل بـه دون الآخر يدل على فساد العقل واختلال موازين الفكر "([4]).

وهنا أكثرت من النقول عن العلماء قدماء ومحدثين للتأكيد على حكم منكر السنة النبوية، وعلى خطورة جرمه، وحتى لا أدع مجالًا للشك.

---

(١) حجية السنة وتاريخها/ الأستاذ الدكتور/الحسين شواط، رئيس الجامعة الأمريكية العالمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، حقوق الطبع محفوظة للجامعة الأمريكية العالمية، ص٢٤٣.

(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة/ لعبد الرحمن ابن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ. ١٩٨٦ م، ص٨١ . ص٨٢.

(٣) نقلًا عن كتاب رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة لسيد بن حسين العفاني، ص٦٤، من مقال للشيخ ابن باز رحمه الله.

(٤) حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم/ لعبد المتعال محمد الجبري، ط دار التضامن، الناشر مكتبة وهبة ، ص٣٦.

المبحث الرابع

موقف بعض الفرق الضالة من السنة النبوية

لما كان هذا الدين هو الكتاب والسنة، والكتاب لا يمكن تحريفه، والسنة هي المبينة للكتاب ولا يمكن فهمه فهمًا تامًا، والعمل به إلا بالسنة الموضحة والمبينة له كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ الآية، النحل٤٤. عند ذلك لجأ هؤلاء الأعداء إلى الطعن في السنة النبوية ونقلتها وذلك من خلال ما أحدثوه من مقولات وقذفوا بها إلى من اغتر بظاهر إسلامهم وما زينوه من الأهواء والآراء المنحرفة([1]).

ومن هؤلاء المعادين المشهورين للسنة النبوية الروافض والمعتزلة والخوارج والصوفية.

أولًا: الرافضة([2]).

إن موقف الروافض من السنة النبوية يتلخص في معرفة أنهم كفروا نقلتها ورواتها من الصحابة رضي الله عنهم إلا نفرًا يسيرًا يكاد أن لا يكون لهم نسبة عددية إذا ما أردنا أن نقارن بينهم وبين من كفروهم، وإذا أسقطوا النقلة سقطت منقولاتهم عندهم بلا شك أو ريب فلا سنة عندهم، وزاد الطين بلة لما كان الكذب ديدنهم ولا يستطيعون العيش بدونه كمثل السمك الذي لا يستطيع العيش إلا في الماء فلم يأتمنوا فيما ادعوه من نقولات.

قال الدكتور محمد حسن بخيت ـ حفظه الله تعالى ـ عن الرافضة :" القاعدة عندهم تقوم على أن من لم يوال عليًا فقد خان وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ونازع أئمة الحق؛ فليس أهلًا للثقة والاعتماد "([3]).

وقال الأستاذ الدكتور الحسين شواط:" يتفق العلماء وأهل التاريخ على أن أصل الكذب في الحديث بدأ من قبل الشيعة الرافضة، فإنهم انغمسوا في هذه الرذيلة بكل قوة، فوضعوا أحاديث في فضل علي، وأهل البيت، ووضعوا أحاديث أخرى تحط من شأن بقية

([1]) موقف أصحاب الأهواء والفرق من السنة النبوية ورواتها جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديما وحديثا/ لأبي ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، الناشر: مكتبة الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، ص٢٠.

(٢) هم فرقة من الشيعة رفضوا خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فسموا بذلك رافضة. انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه، جمع وترتيب الفقير إلى الله عبد الرحمن ابن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي رحمه الله، ط دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ج٤، ص٤٣٥.

([3]) الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي/ للدكتور محمد حسن بخيت، ط مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، ص٨٩.

الصحابة "([1]).

وقال الدكتور محمد حسن بخيت ـ حفظه الله تعالى ـ :" يعتمد الشيعة الإمامية الإثنا عشرية في الحديث على كتبهم الخاصة التي دونها علماؤهم، مثل: كتاب الكافي للكليني المتوفى سنة ٣٢٨هـ ، والتهذيب لمحمد الطوسي المتوفى سنة ٤٦١هـ ، والاستبصار للطوسي نفسه، والوافي لملا محسن الكاشي المتوفى سنة ١٠٩١هـ "([2]).

فالرافضة الكذب شعارهم، والتَّقية والنِّفاق دثارهم.

قَالَ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى([3]): سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ أَكْذَبَ فِي الدَّعْوَى، وَلَا أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ([4]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" قد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب"([5]).

وقال الرَّبِيعُ بن سليمان([6]): سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ فِي الْأَهْوَاءِ قَوْمًا أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ "([7]).

---

(1) حجية السنة وتاريخها/ لأ. د. الحسين شواط، ص٢٦٦.

(2) الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي/ للدكتور محمد حسن بخيت، ص٨٨.

(3) هو حرملة بن يحيى بن حرملة بن عمران بن قراد التُّجِيبِي، يكنى أبا حفص، وكان جليلًا نبيل القدر، من أوعية العلم، كان مولده سنة ستين ومائة، وتوفي حرملة سنة ثلاث وأربعين ومائتين. ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ج١، ص٢٧٠ ، وتهذيب الكمال للمزي ج٥، ص ٥٤٨ ، و تقريب التهذيب/ لابن حجر، طبعة دار الرشيد بحلب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، تحقيق محمد عوَّامة ج١، ص١٥٦.

(4) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة/ لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، شهرته: ابن بطة، المحقق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي و رضا بن نعسان معطي و يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل و حمد بن عبد الله التويجري ، دار النشر: دار الراية، البلد:الرياض، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ج٢، ص٥٤٥.

(5) منهاج السنة النبوية/ للشيخ الإسلام ابن تيمية، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة لأولى، ج١، ص٢٦.

(6) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم أبو محمد المصري، المؤذن، صاحب الشافعي، ولد سنة أربع وسبعين ومائة، توفي يوم الإثنين لعشر بقين من شوال، سنة سبعين ومائتين. انظر تهذيب الكمال للمزي ج٩، ص ٨٨ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج٣، ص٢١٣.

(7) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م، ج٨، ص١٥٤٤، أثر رقم: ٢٨١١.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الرافضة:" لما كان أصل مذهبهم مستندًا إلى جهل كانوا أكثر الطوائف كذبًا وجهلاً "([1]).

وسئل مالك رحمه الله عن الرافضة؟ فقال: لا تكلمهم ولا تروِ عنهم فإنهم يكذبون([2]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:" ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنه يرد شهادة من عرف بالكذب كالخطابية([3]) ورد شهادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء "([4]).

وقال أبو عبد الله بن بطة الحنبلي:" وأما الرافضة فأشد الناس اختلافا وتباينا وتطاعنا ، فكل واحد منهم يختار مذهبا لنفسه يلعن من خالفه عليه ، ويكفر من لم يتبعه ، وكلهم يقول : إنه لا صلاة ، ولا صيام ، ولا جهاد ، ولا جمعة ، ولا عيدين ، ولا نكاح ، ولا طلاق ، ولا بيع ، ولا شراء إلا بإمام ، وإنه من لا إمام له فلا دين له ، ومن لم يعرف إمامه فلا دين له"([5]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:" وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد وتعمد الكذب كثير فيهم وهم يقرون بذلك حيث يقولون ديننا التقية وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه وهذا هو الكذب والنفاق ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون

([1]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٢٥.

([2]) لسان الميزان/ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ . ١٩٨٦، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، ج١، ص١٠.

([3]) هم الخطابية أتباع أبي الخطاب الأسدي، وهم خمس فرق، هم يقولون: إن الإمامة كانت في أولاد علي إلى أن انتهت إلى محمد بن جعفر الصادق، ويقولون: إن الأئمة كانوا آلهة، وكان أبو الخطاب يقول في أيامه: إن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله واحباؤه، وكان يقول: إن جعفرًا إله؛ فلما بلغ ذلك جعفرًا لعنه وطرده، وكان أبو الخطاب يدعي بعد ذلك الإلهية، وكان أتباعه يقولون: إن جعفرًا كان إلهًا إلا أن أبا الخطاب كان أفضل منه، والخطابية يرون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وخرج أبو الخطاب على والي الكوفة في أيام المنصور؛ فبعث عسكرًا إليه فأسروه، وأمر بصلبه في كناسة الكوفة، وأتباعه كانوا يقولون: ينبغي أن يكون في كل وقت إمام ناطق وآخر ساكت، والأئمة يكونون آلهة، ويعرفون الغيب، ويقولون: إن عليًا كان في وقت النبي صامتًا، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ناطقًا، ثم صار علي بعده ناطقًا، وهكذا يقولون في الأئمة إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر، وكان أبو الخطاب في وقته إمامًا صامتًا، وصار بعده ناطقًا، وأتباع أبي الخطاب افترقوا بعد صلبه خمس فرق. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين/ المؤلف: طاهر بن محمد الإسفراييني، الناشر: عالم الكتب . بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ص١٢٦.

([4]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٢٧.

([5]) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة/ لابن بطة، ج٢، ص٥٥٦.

غيرهم من أهل الملة ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق فهم في ذلك كما قيل رمتني بدائها وانسلت إذ ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والردة منهم ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم"([1]).

وقال ابن أبي الحديد الشيعي:" واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم "([2]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة"([3]).

وقال شريك: احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ يضعون الحديث، ويتخذونه دينًا([4]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:" وشريك هذا هو شريك بن عبد الله القاضي، قاضي الكوفة، من أقران الثوري وأبي حنيفة، وهو من الشيعة الذي يقول بلسانه أنا من الشيعة، وهذه شهادته فيهم"([5]).

وبوب الإمام اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة بابًا بعنوان: سياق ما روي في مخازي الروافض الذين يسبون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتدينون بذلك وكفرهم وما نقل من حماقاتهم وترهاتهم([6]).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:" الكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف "([7]).

([1]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٣٠.

([2]) شرح نهج البلاغة/ لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى : ٦٥٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج١١، ص٤٨ . ص٤٩.

([3]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٢٩.

([4]) ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ . ١٩٦٣ م، ج١، ص٢٨.

([5]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٢٦.

([6]) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ للإمام اللالكائي، ج٨، ص١٥٤٠.

([7]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٢٩.

وقال يزيد بن هارون([1]): يُكْتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون "([2]).

وقال ابْنُ الْمُبَارَكِ: سَأَلَ أَبُو عِصْمَةَ([3]) أَبَا حَنِيفَةَ: مِمَّنْ تَأْمُرُنِي أَنْ أَسْمَعَ الْآثَارَ؟ قَالَ:" مِنْ كُلِّ عَدْلٍ فِي هَوَاهُ، إِلَّا الشِّيعَةَ؛ فَإِنَّ أَصْلَ عُقَدِهِمْ تَضْلِيلُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . "([4]).

وقال يحيي بن معين([5]): كلّ من شتم عثمانَ أو أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دجّالٌ ملعونٌ، لا يُكتَبُ حديثُهُ، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين(٦).

وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ:" دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ "(٧)، وقال شيخنا الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى معلقًا على هذا الأثر:" فِيهِ أَنَّ مَنْ سَبَّ السَّلَفَ، يُحَذَّرُ مِنْهُ، وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ، وَأَنَّ سَبَّ السَّلَفِ، يُعْتَبَرُ قَادِحًا مُبَاشِرًا، يَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ الرَّاوِي، وَيُجْرَحُ بِهِ الرُّوَاةُ، وَلَا يُحَدَّثُ إِلَّا عَمَّنْ كَانَ سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الْجَرْحِ كَسَبِّ السَّلَفِ وَغَيْرِهَا، وفِيهِ عَدَمُ قَبُولِ مَا يَنْقُلُهُ الرَّجُلُ، فِيمَنْ طَعَنَ فِيهِ، لِاحْتِمَالِيَّةِ الْكَذِبِ عَلَى الْمُطْعُونِ فِيهِ، وَهَذِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ، الَّتِي جَعَلَتْ عبد اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ رضي الله عنه يَرُدُّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ

([1]) هو يزيد بن هارون أبو خالد السُّلَمِي الواسطي، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، مات سنة ست ومائتين، وكان من خيار عباد الله ممن يحفظ حديثه. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٨، ص٣٦٨ ، والثقات لابن حبان ج٧، ص٦٣٢.

([2]) لسان الميزان/ لابن حجر، ج١، ص١٠.

([3]) هو نوح بن أبي مريم، واسمه مابنة، ويقال: مافنة، وقيل: يزيد بن جعونة المروزي، أبو عصمة القرشي، قاضي مرو، ويعرف بنوح الجامع، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة. تهذيب الكمال/ للمزي ج٣٠، ص٥٠ . ص٦٠.

([4]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٦.

([5]) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن عون أبو زكريا البغدادي، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين في ذي القعدة بالمدينة وهو حاج وحمل على نعش رسول الله صلى الله عليه و سلم ومناد ينادى بين يدي جنازته معشر المسلمين هذا يذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه و سلم كذا وكذا عاما وكان رحمه الله من أهل الدين والفضل وممن رفض الدنيا في جمع السنن وكثرت عنايته بها وجمعه لها وحفظه إياها حتى صار علما يقتدى به في الأخبار وإماما يرجع إليه في الآثار. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٨، ص٣٠٧ ، والثقات لابن حبان ج٩، ص٢٦٢.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال/ لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م، ج٢، ص٢٨٤.

([7]) صحيح مسلم/ لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ج١، ص١٦.

ثَابِتٍ"(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الرافضة:" القوم من أكذب الناس في النقليات ومن أجهل الناس في العقليات يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلا بعد جيل ولا يميزون في نقلة العلم ورواة الأحاديث والأخبار بين المعروف بالكذب أو الغلط أو الجهل بما ينقل وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار وعمدتهم في نفس الأمر على التقليد"(٢).

وقال الخطيب البغدادي . رحمه الله تعالى . :" وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى قَبُولِ أَخْبَارِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، الَّذِينَ لَا يُعْرَفُ مِنْهُمُ اسْتِحْلَالُ الْكَذِبِ وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ وَافَقَهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهِ شَهَادَةٌ ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِيهِمْ ، وَحَكَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَرُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي "(٣).

فالعلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منهم في سائر طوائف أهل القبلة.

والقوم من أكذب الناس في النقليات، وأجهل الناس في العقليات، ولهذا كانوا عند العلماء أجهل الطوائف، شابهوا اليهود في الخبث والهوى، وشابهوا النصارى في الغلو والجهل.

والرافضة تدعو للكذب لما يوافق هواها ومن فعل ذلك دفعوا له ما أراد من مال وذهب وغيره.

قَالَ الشَّعْبِيُّ(٤) . عن الرافضة .: يَا مَالِكُ، لَوْ أَرَدْتُ أَنْ يُعْطُونِي رِقَابَهُمْ عَبِيدًا أَوْ أَنْ يَمْلَئُوا بَيْتِي ذَهَبًا عَلَى أَنْ أَكْذِبَ لَهُمْ عَلَى عَلِيٍّ لَفَعَلُوا، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا كَذَبْتُ عَلَيْهِ أَبَدًا، يَا مَالِكُ،

---

(١) إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ لنزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص١٥٥ . ص١٥٦، مخطوط.

(٢) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٣.

(٣) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٠.

(٤) هو عَامر بْن شرَاحِيل بْن عَبْد الشّعبِيّ من شعب هَمدَان من أهل الْكُوفَة، كُنْيَتُهُ أَبُو عَمْرو، وَكَانَ فَقِيها شَاعِرًا، مولده سنة عشْرين، وَقد قِيلَ: سنة إِحْدَى وَعشْرين، وَمَات سنة تسع وَمِائَة، رَوَى عَن خمسين وَمِائَة من أَصْحَاب رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو من المنافحين عن السنة الذابين عن حياضها. الثقات لابن حبان ج٥، ص١٨٦ ، وتاريخ بغداد ج١٤، ص١٤٣.

إِنَّنِي قَدْ دَرَسْتُ الْأَهْوَاءَ كُلَّهَا، فَلَمْ أَرَ قَوْمًا هُمْ أَحْمَقُ مِنَ الْخَشَبِيَّةِ([1])، لَوْ كَانُوا مِنَ الدَّوَابِّ لَكَانُوا حُمُرًا، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا، وَقَالَ: أُحَذِّرُكَ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ، وَشَرُّهَا الرَّافِضَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْهُمْ يَهُودَ يَغْمِصُونَ الْإِسْلَامَ لِتَحْيَا ضَلَالَتُهُمْ([2]).

ثانيًا: المعتزلة.

إن موقف المعتزلة من السنة النبوية يتمثل في إنكار عدالة الصحابة رضي الله عنهم وإساءة الأدب معهم، ورد غالب أحاديثهم، وإذا عارضت مذهبهم آيات أولوها أو أحاديث أنكروها، ويشككون في كثير من الأحاديث الصحيحة ويقدمون العقل عليها فيحكمون به على الأحاديث.

قال الأستاذ الدكتور الحسين شواط:" ينكر المعتزلة العدالة العامة للصحابة ويسيئون الأدب معهم ، وبالتالي يردون أحاديث كثير منهم مثل طلحة والزبير وعائشة ومعاوية وسائر من قاتل علياً "([3]).

وقال أحمد أمين:" المعتزلة بعد أن قرروا أصولهم، وآمنوا بها إيمانًا تامًا، كان ما يعارضها من آيات يؤولونها وما يعارضها من أحاديث، ينكرونها . وكل ذلك في جرأة وصراحة . ولذلك فإن موقفهم من الحديث كثيرًا ما يكون موقف المتشكك في صحته، وأحياناً موقف المنكر له؛ لأنهم يحكمون العقل في الحديث لا الحديث في العقل "([4]).

وقال أبو لبابة حسين: لقد آمن المعتزلة بأصولهم الخمسة([5]) وما تفرع عنها من آراء وجعلوا منها القاعدة والأساس الذي تنطلق منه كل محاوراتهم ومعاملاتهم مع النصوص سواء كانت قرآناً أو سنة، فكان ما يعارض مبادئهم من آيات يؤولونها وما يعارضها من أحاديث، ينكرونها "([6]).

([1]) كانوا يسمون الخشبية لقولهم إنا لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم فقاتلوا بالخشب. منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٣٦.

([2]) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ للإمام اللالكائي ، ج٨، ص١٥٤٩، أثر رقم: ٢٨٢٣.

(٣) حجية السنة وتاريخها/ لأ. د. الحسين شواط، ص٢٧٠ . ص٢٧١.

([4]) ضحى الإسلام/ لأحمد أمين، ط دار الكتاب العربي بيروت . لبنان، الطبعة العاشرة بدون تاريخ، ج٣، ص٨٥.

([5]) الأصول الخمسة هي: العدل والتوحيد، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، انظر شرح العقيدة الطحاوية، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩١، ص٥٢٠.

([6]) موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها/ لأبي لبابة حسين، ط دار اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م، ص٧٣.

وكان رأس الاعتزال عمرو بن عبيد[1] يرد الحديث جهلًا منه وعنادًا؛ فلقد قال عمرو ابن عبيد . وذكر حديث الصادق المصدوق . : لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أجبته ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته ولو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا[2].

وهذا الكلام في غاية الضلال والفساد وسوء الأدب مع الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم.

وقال الشيخ عثمان بن علي حسن: المعتزلة بنوا مذهبهم في إنكار السنة على مرتكزين أساسين؛ الأول: التشكيك في عدالة النقلة، ولا سيما الصحابة . رضوان الله عليهم ، والثاني: تقديم الدليل العقلي على الدليل النقلي عند التعارض حسب زعمهم[3].

ثالثًا: الخوارج.

إن موقف الخوارج من السنة النبوية يتضح بجلاء إذا علمنا موقفهم من رواتها الأوائل وأشرف الأجيال في نقلها ألا وهم الصحابة رضي الله عنهم فهم على ما بين أفرادهم من اختلاف إلا أنهم يجمعون على تعديل الصحابة رضي الله عنهم جميعًا قبل الفتنة، وإسقاط عدالة كل من شارك في الفتنة أو رضي بالتحكيم أو ناصر أحد الطرفين ووالاه سواء علي أم معاوية رضي الله عنهما وقبلهم يكفرون عثمان بن عفان رضي الله عنه.

---

(1) هو عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان وباب من سبى فارس مولى لآل عرادة قدم من بلعدويه من حنظلة تميم، كان عمرو يسكن البصرة وجالس الحسن البصري وحفظ عنه، واشتهر بصحبته، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة فقال بالقدر ودعا إليه واعتزل أصحاب الحسن وكان له سمعة وإظهار زهد. تاريخ بغداد ج١٢، ص١٦٦.

وقال المزي: عمرو بن عبيد بن باب ويقال: ابن كيسان التميمي، أبو عثمان البصري، مولى بني تميم، من أبناء فارس، شيخ القدرية والمعتزلة. انظر تهذيب الكمال/ للمزي، ج٢٢، ص١٢٣.

وقال نعيم بن حماد: قلت لابن المبارك: لأي شيء تركوا عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمرًا كان يدعو إلى القدر. انظر تهذيب الكمال/ للمزي، ج٢٢، ص١٢٦.

وعن قريش بن أنس مات سنة ثلاث أو اثنتين وأربعين ومائة في طريق مكة. تاريخ بغداد ج١٢، ص١٨٦.

وقيل: إن عمرا وواصل بن عطاء ولدا جميعا في سنة ثمانين. تاريخ بغداد ج١٢، ص١٨٧.

(2) تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي، ج١٢، ص١٧٠.

(3) منهج الاستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة/ لعثمان بن علي حسن، ج١، ص١١٠، بتصرف.

قال أبو منصور عبد القاهر البغدادي رحمه الله تعالى :" الذى يجمع الْخَوَارِج على افْتِرَاق مذاهبها إكفار علي وَعُثْمَان والحكمين وَأَصْحَاب الْجمل وكل من رضى بتحكيم الْحكمَيْنِ "([1]).

وقال الشهرستاني رحمه الله تعالى عن الخوارج بفرقها:" يجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة: حقا واجبًا "([2]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:" كَانَتْ الْبِدَعُ الْأُولَى مِثْلُ " بِدْعَة الْخَوَارِجِ " إنَّمَا هِيَ مِنْ سُوءِ فَهْمِهِمْ لِلْقُرْآنِ لَمْ يَقْصِدُوا مُعَارَضَتَهُ لَكِنْ فَهِمُوا مِنْهُ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ فَظَنُّوا أَنَّهُ يُوجِبُ تَكْفِيرَ أَرْبَابِ الذُّنُوبِ؛ إذْ كَانَ الْمُؤْمِنُ هُوَ الْبَرَّ التَّقِيَّ، قَالُوا: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ بَرًّا تَقِيًّا فَهُوَ كَافِرٌ وَهُوَ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ، ثُمَّ قَالُوا: وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَمَنْ وَالَاهُمَا لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّهُمْ حَكَمُوا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَكَانَتْ بِدْعَتُهُمْ لَهَا مُقَدِّمَتَانِ، " الْوَاحِدَةُ " أَنَّ مَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ بِعَمَلِ أَوْ بِرَأْيٍ أَخْطَأَ فِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ. " وَالثَّانِيَةُ " أَنَّ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَمَنْ وَالَاهُمَا كَانُوا كَذَلِكَ "([3]).

وقال الأستاذ الدكتور الحسين شواط . عن الخوارج . : ومنشأ ضلالهم في السنة أنهم أسقطوا مرويات من حكموا بكفرهم وهم جمهور الصحابة ، ففقدوا بذلك مرجعية السنة في معظم مسائل الدين، وهم يمتازون عن غيرهم من الفرق بأنهم لا يستحلون الكذب بل يكفرون الكاذب ، وقد ورد ما يفيد وقوع بعضهم في الكذب ، فيكون ذلك من عمل آحاد منهم ، وليس منهجاً عاماً لهم([4]).

والخوارج لما كان عندهم غلو شديد في التكفير ذهبوا إلى أن الكذب كفر أكبر كيفما كان وعلى من كان، لذلك كانوا من أبعد الناس عن الكذب، ولم يعرف عنهم ذلك.

([1]) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية/ لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور، (المتوفى: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧، ص٥٥.

([2]) الملل والنحل/ لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي، ج١، ص١١٥.

([3]) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية ج١٣، ص٣٠ . ص٣١.

([4]) حجية السنة وتاريخها/ لأ. د. الحسين شواط، ص٢٦٩.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الخوارج:" ليسوا ممن يتعمد الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال: إن حديثهم من أصح الحديث لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب "([1]).

رابعًا: الصوفية.

إن موقف الصوفية من السنة النبوية يتلخص في تجاهلهم للأحاديث الصحيحة، ونشر الأحاديث الضعيفة، واختلاق الأحاديث الموضوعة، وعليه فلا عجب ولا غرو أن الغالب على المتصوفة الجهل بعلم الحديث وعدم تمييزهم فيه بين الطيب والخبيث، والصحيح والسقيم، فمن تنكب الهدي النبوي وتجاهل الطريق الحق السوي لا محالة سيضل، ومن أبرز أسباب ضلال الصوفية جهلهم بعلم الحديث، والذي أودى بهم إلى أن بنوا أصولًا على أحاديث لا تصح وهي من أوهى الأحاديث، فهذا حالهم عند كل من عرفهم فقلما أن تجد صوفيًا لا سيما من المتأخرين عالمًا بهذا الفن المنيف والعلم الشريف فهم حُطَّابُ ليل وجُرَّافُ سيل.

ولقد أشار كثير من علمائنا رحمهم الله تعالى إلى هذه الحقيقة والمتمثلة بجهل الصوفية بعلم الحديث.

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى:" ما زال عوام الصوفية يروون الواهيات "(٢).

وقال الذهبي رحمه الله تعالى: أبو سعد الصوفي، الملقب بطاووس الفقراء، قد ألف أربعين حديثًا، كل حديث من طريق صوفي معتبر، وجاء في ذلك مناكير لا تنكر للقوم، فإن غالبهم لا اعتناء لهم بالرواية([3]).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، صاحب كتاب " تنبيه الغافلين " وكان من المتصوفة، قال: تروج عليه الأحاديث الموضوعة"([4]).

وقال الإمام جمال الدين القاسمي الدمشقي رحمه الله تعالى:" قد أنكر العلماء على أهل التصوف كثيرًا مما ذكروه في كتبهم من الأحاديث التي يعلمون أنها من الموضوعات ومن تفاسير آيات يعلمون أنها مخالفة مع أنهم قوم أحبوا الأعمال"([5]).

([1]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٣٠.

([2]) الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر، ج٢، ص٥٢٨.

([3]) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج١٧، ص٣٠٣، في ترجمة أحمد بن محمد.

([4]) سير أعلام النبلاء/ للإمام الذهبي، ج١٦، ص٣٢٣.

([5]) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث/ للعلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي، تحقيق

وهذا أبو حامد الغزالي على جلالة قدره عند المتصوفة وعلو مكانه عندهم، عاش طوال حياته لا علم له بالحديث، وقد أورد في كتاب إحياء علوم الدين كل متهافت موضوع وكل باطل مصنوع، مما جعل الإمام أبو بكر الطرطوشي المالكي يقول: شحن أبو حامد " الإحياء " بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أعلم كتابًا على بسيط الأرض أكثر كذبًا منه، ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني رسائل إخوان الصفا، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة، وزعموا أن المعجزات حيل ومخاريق[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" إن في كتاب " قُوتِ الْقُلُوبِ[2] " أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً وَمَوْضُوعَةً وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةً مَرْدُودَةً، وَأَمَّا مَا فِي (الْإِحْيَاءِ) مِنْ الْكَلَامِ فِي " الْمُهْلِكَاتِ " مِثْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْكِبْرِ وَالْعُجْبِ وَالرِّيَاءِ وَالْحَسَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَغَالِبُهُ مَنْقُولٌ مِنْ كَلَامِ الْحَارِثِ الْمُحَاسَبِيِّ فِي الرِّعَايَةِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مَقْبُولٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مَرْدُودٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مُتَنَازَعٌ فِيهِ، و " الْإِحْيَاءُ " فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ؛ لَكِنْ فِيهِ مَوَادُّ مَذْمُومَةٌ؛ فَإِنَّهُ فِيهِ مَوَادُّ فَاسِدَةٌ مِنْ كَلَامِ الْفَلَاسِفَةِ تَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ وَالنُّبُوَّةِ وَالْمَعَادِ؛ فَإِذَا ذَكَرَ مَعَارِفَ الصُّوفِيَّةِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَخَذَ عَدُوًّا لِلْمُسْلِمِينَ أَلْبَسَهُ ثِيَابَ الْمُسْلِمِينَ "[3].

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى:" أما " الإحياء " ففيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية "[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" قَدْ أَنْكَرَ أَئِمَّةُ الدِّينِ عَلَى " أَبِي حَامِدٍ " هَذَا فِي كُتُبِهِ، وَقَالُوا: مَرَّضَهُ " الشِّفَاءُ " يَعْنِي شِفَاءَ ابْنِ سِينَا فِي الْفَلْسَفَةِ، وَفِيهِ أَحَادِيثُ وَآثَارٌ ضَعِيفَةٌ ؛ بَلْ مَوْضُوعَةٌ كَثِيرَةٌ، وَفِيهِ أَشْيَاءُ مِنْ أَغَالِيطِ الصُّوفِيَّةِ وَتُرَّهَاتِهِمْ، وَفِيهِ مَعَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْمَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ الْعَارِفِينَ الْمُسْتَقِيمِينَ فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمِنْ

محمد بهجة البيطار، تقديم محمد رشيد رضا، ط دار النفائس، بدون تاريخ طبعة، ص ١٧٥.

(١) سير أعلام النبلاء/ للإمام الذهبي، ج١٩، ص٣٣٤.

(٢) هو كتاب قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد/ لمحمد بن علي بن عطية الحارثي المشهور بأبي طالب المكي، وقد رأيته مطبوعًا من دار النشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: د.عاصم إبراهيم الكيالي، وعدد الأجزاء/٢.

(٣) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج١٠، ص٥٥١ ـ ص٥٥٢.

(٤) سير أعلام النبلاء/ للإمام الذهبي، ج١٩، ص٣٣٩ . ص٣٤٠.

غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْعِبَادَاتِ وَالْأَدَبِ مَا هُوَ مُوَافِقٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِمَّا يَرِدُ مِنْهُ فَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِيهِ اجْتِهَادُ النَّاسِ وَتَنَازَعُوا فِيهِ([1]).

وقال أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله تعالى عن أبي حامد الغزالي:" ذكر في كتاب الإحياء من الأحاديث الموضوعة وما لا يصح غير قليل، وسبب ذلك قلة معرفته بالنقل، فليته عرض تلك الأحاديث على من يعرف، وإنما نقل نقل حاطب ليل([2]).

وقد جمع الإمام السبكي في طبقاته([3]) الأحاديث الواقعة في كتاب الإحياء التي لم يجد لها إسنادًا، وعدتها ٩٤٣ حديثًا تقريبًا.

فإن كان هذا شيخ المتصوفة وإمامهم جاهل بالحديث لا علم له به فكيف بالبقية الباقية من المشايخ والمريدين؛ بل والصبية المدعين.

وقد أشار بعض أهل العلم إلى أن مصاحبة الصوفية تنسي طالب العلم الحديث الذي حفظه.

قال يحيى بن معين: داود بن المحبر([4]) ليس بكذاب، ولكنه كان رجلًا قد سمع الحديث بالبصرة، ثم صار إلى عَبَّادَان فصار مع الصوفية، فنسي الحديث وجفاه، ثم قدم بغداد، فجاء أصحاب الحديث فجعل يخطئ في الحديث؛ لأنه لم يجالس أصحاب الحديث، ولكنه كان في نفسه ليس يكذب([5]).

([1]) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج١٠، ص٥٥٢.

([2]) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم/ لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، الناشر: دار صادر . بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ، ج٩، ص١٦٩ . ص١٧٠.

([3]) طبقات الشافعية الكبرى/ لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ط دار إحياء الكتب العربية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناحي، ج٦، ص٢٨٧ . ص٣٨٨.

([4]) هو داود بن المُحَبَّر بن قحذم بن سليمان بن ذكوان الطائي، أبو سليمان، البصري نزل بغداد وحدث بها من رجال الحديث، له كتاب (العقل) واختلف العلماء في توثيقه، وأكثرهم على أنه ضعيف يروي عن كل أحد، وهو من أهل البصرة، سكن بغداد وتوفي بها، مات ببغداد في يوم الجمعة لثمان مضين من جمادى الأولى سنة ست ومائتين. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج٨، ص٣٥٩، والأعلام للزركلي ج٢، ص٣٣٤.

([5]) انظر الضعفاء الكبير/ للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، حققه ووثقه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م، ج٢، ص٣٥.

وقال جعفر الخلدي([1]): لو تركني الصوفية لجئتكم بإسناد الدنيا، مضيت إلى عباس الدوري وأنا حدث فكتبت عنه مجلسًا واحدًا، وخرجت من عنده فلقيني بعض من كنت أصحبه من الصوفية فقال: أيش هذا معك؟ فأريته إياه، فقال: ويحك تدع علم الخرق وتأخذ علم الورق، قال: ثم خرق الأوراق، فدخل كلامه في قلبي فلم أعد إلى عباس([2]).

قال الذهبي رحمه الله تعالى معلقًا على هذه القصة: ماذا إلا صوفي جاهل يمزق الأحاديث النبوية، ويحض على أمر مجهول، فما أحوجه إلى العلم([3]).

فالصوفيون بضاعتهم في علم الحديث ضعيفة ومزجاة، ولذلك فشت فيهم الأحاديث الموضوعة والمكذوبة وكل باطل لا أصل له.

ولهم في ذلك أقوال كثيرة تشير لذلك منها إذا سئل الصوفي عن حديث من أين جاء به ولم يسمع من ذي قبل ولا يعرف له أصل في السنة؛ فيرد قائلًا: صح كشفًا وإن لم يصح سندًا. وأحيانًا يجيب قائلهم: حدثني قلبي عن ربي.ويستهزئون بأهل السنة والجماعة لأنهم يروون الحديث النبوي عن أئمة الحديث من أمثال الإمام عبد الرزاق الصنعاني صاحب المصنف المشهور بمصنف عبد الرزاق فينكرون ذلك بقولهم: أنتم تحدثون عن عبد الرزاق، أما نحن فنحدث عن الرزاق مباشرة، ويقولون أيضًا: أنتم تأخذون علمكم عمن يموت أما نحن فنأخذ علمنا عن الحي الذي لا يموت، وقد قال أحدهم:

إذا طالبوني بعلم الورق   برزت عليهم بعلم الخرق([4]).

([1]) هو جعفر بن محمد نصير بن القاسم أبو محمد الخواص المعروف بالخلدي شيخ الصوفية في أيامه ببغداد، وأعلمهم بالحديث، كان خواصًا (يبيع الخوص، وهو ورق النخل) نسبته إلى (قصر الخلد) ببغداد ولم يكن منه وإنما دعاه (الجنيد) بالخلدي، فلزمه، حج ٥٦ حجة، مولده ووفاته ببغداد، مات في سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ج١٠، ص٣٨١ ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج٧، ص٢٢٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج١٥، ص٥٥٨ ، والأعلام للزركلي ج٢، ص١٢٨.

([2]) تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي، ج٧، ص٢٢٧.

([3]) سير أعلام النبلاء/ للإمام الذهبي، ج١٥، ص٥٥٩.

([4]) انظر مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين/ لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبوعبد الله، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣، تحقيق: محمد حامد الفقي، ج١، ص٤٠، وانظر دراسات في التصوف والفلسفة الإسلامية/ للدكتور صالح حسين الرقب، والأستاذ الدكتور محمود الشوبكي، ط مكتبة بيت المقدس، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، ص٣١.

الفصل الثانـي

الصحابة رضي الله عنـهم .

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الصحابي وفضله.

المبحث الثانـي: عدالة الصحابة رضي الله عنـهم .

المبحث الثالث: القدح في الصحابة رضي الله عنـهم .

المبحث الرابع: رواية القادح في الصحابة رضي الله عنـهم .

المبحث الأول

تعريف الصحابي وفضله

أولًا: تعريف الصحابي.

الصّحابيّ لغة: مشتقّ من الصّحبة([1]).

قال محمد بن عبيد الله المالكي: إنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب، قال: لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول صحابي مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلًا كان أو كثيرًا، كما أن القول مكلم ومخاطب وضارب مشتق من المكالمة والمخاطبة والضرب وجار على كل من وقع منه ذلك قليلا كان أو كثيرا، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال وكذلك يقال: صحبت فلانًا حولًا ودهرًا وسنة وشهرًا ويومًا وساعة؛ فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة من نهار هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم([2]).

وأما الصحابي اصطلاحًا: فهو مَنْ لَقِيَ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم في حياته مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَام([3]).

شرح التّعريف:

(من لقي النّبيّ صلّى اللَّه عليه وسلم في حياته) : جنس في التّعريف يشمل كل من لقيه في حياته، وأمّا من رآه بعد موته قبل دفنه صلّى اللَّه عليه وسلم فلا يكون صحابيّا كأبي ذؤيب الهذليّ الشّاعر فإنه رآه قبل دفنه([4]).

(مُؤْمِنًا بِهِ) : خرج به من لقيه كافرا وأسلم بعد وفاته.

(ومات على الْإِسْلَام) : خرج به من كفر بعد إسلامه ومات كافرا.

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه بابًا بعنوان: بَاب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ رَآهُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ "([5]).

([1]) الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر، ج١، ص٧.

([2]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٥١.

([3]) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر، ج١، ص٨ .

([4]) المرجع السابق، ج١، ص٩.

([5]) صحيح البخاري، كِتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ج٥، ص٢.

ثانيًا: فضل الصحابي.

لقد أخبر الله تعالى برضاه عن الصحابة رضي الله عنهم فقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً ﴾الفتح١٨.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : الرضى من الله صفة قديمة فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضى، و من رضي الله عنه لم يسخط عليه أبدًا([1]).

وأخرج الترمذي في سننه، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وصححه الألباني عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ "([2]).

وإن أفضل الناس بعد الرسل والأنبياء صلوات الله عليهم هم الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن أفضل الأمم هي أمة النبي صلى الله عليه وسلم، وأفضل أناس في أمته هم الصحابة رضي الله عنهم.

كما في الصحيحين، واللفظ للبخاري عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ "([3]).

وفي الصحيحين، واللفظ لمسلم عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَدْرِي أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمْ السِّمَنُ "([1]).

([1]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، تحقيق : محمد عبد الله عمر الحلواني ، محمد كبير أحمد شودري، ص٥٧٤.

([2]) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب: في فضل من بايع تحت الشجرة، حديث رقم: ٣٧٩٥، وصححه الألباني في كتاب صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص١٣٨، حديث رقم: ١٣٦٣٨.

([3]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، حديث رقم: ٢٥٦٢، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: ٢٥٣٣.

ولقد كانت البلاد الكافرة تفتح أمام الجماعة المسلمة الغازية التي فيها بعض الصحابة رضي الله عنهم كرامة من الله تعالى لهم، وإظهارًا لبركتهم، وبيانًا من الله تعالى لفضلهم، وذلك لما لهم من حسن قصد، وسلامة نية، وصدق في نشر الدعوة الإسلامية.

كما في الصحيحين، واللفظ لمسلم عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ([2]) مِنْ النَّاسِ؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: فِيكُمْ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَغْزُو فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَغْزُو فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ صَحِبَ مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ "([3]).

ولقد ثبتت الفضيلة للصحابي على وجه الإفراد كما ثبتت للصحابة رضي الله عنهم على وجه العموم، فيفتح بسببه كما يفتح بسببهم، وكذلك ثبتت المنقبة لمن صاحبهم أو صاحب من صاحبهم.

كما في صحيح مسلم عَنْ جَابِرٍ قَالَ: زَعَمَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُبْعَثُ مِنْهُمْ الْبَعْثُ فَيَقُولُونَ: انْظُرُوا، هَلْ تَجِدُونَ فِيكُمْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيُوجَدُ الرَّجُلُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ، ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّانِي؛ فَيَقُولُونَ: هَلْ فِيهِمْ مَنْ رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ، ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّالِثُ؛ فَيُقَالُ: انْظُرُوا، هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ مَنْ رَأَى مَنْ رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

([1]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، حديث رقم: ٢٤٥٧، وكتاب: المناقب، باب: فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ٣٣٧٧، وكتاب: الأيمان والنذور، باب: إثم من لا يفي بالنذر، حديث رقم: ٦٢٠١، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: ٤٦٠٣.

([2]) فِئَام: بفاء مكسورة ثم همزة أي جماعة. انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢، ج١٦، ص٨٣.

([3]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، حديث رقم: ٢٦٨٢وكتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم: ٣٣٢٧، وباب: فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ٣٣٧٦، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: ٤٥٩٧.

ثُمَّ يَكُونُ الْبَعْثُ الرَّابِعُ؛ فَيُقَالُ: انْظُرُوا، هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ أَحَدًا رَأَى مَنْ رَأَى أَحَدًا رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيُوجَدُ الرَّجُلُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ "([1]).

لذلك كان جيل الصحابة رضي الله عنهم أفضل جيل، وقرنهم خير قرن.

كما أخرج الإمام البخاري في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْنًا فَقَرْنًا حَتَّى كُنْتُ مِنْ الْقَرْنِ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ "([2]).

وفي صحيح مسلم عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ ؟ قَالَ:" الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ "([3]).

وقدر الله عز وجل أنه لو عبده رجل من آحاد الناس عمره كله ولو عُمِّرَ عُمْرَ نوح فإن ذلك لن يساوي في ميزانه جل وعلا عبادة ساعة له من صحابي من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرج ابن ماجه في سننه، وحسنه الألباني عَنْ نُسَيْرِ بْنِ ذُعْلُوقٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَلَمُقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَهُ "([4]).

والمقصود بقوله فَلَمُقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً يعني مع النبي صلى الله عليه وسلم خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَهُ.

وأخرج أبو داود في سننه، وصححه الألباني عَنْ رِيَاحِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: لَمَشْهَدُ رَجُلٍ مِنْهُمْ([5]) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْبَرُّ فِيهِ وَجْهُهُ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمُرَهُ، وَلَوْ عُمِّرَ عُمُرَ نُوحٍ "([6]).

([1]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: ٤٥٩٨.

([2]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ٣٢٩٣.

([3]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: ٤٦٠٤.

([4]) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: المقدمة، باب: فضل أهل بدر، حديث رقم: ١٥٨، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجة، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ج١، ص٣٢، حديث رقم: ١٥٨.

([5]) يعني من الصحابة رضي الله عنهم .

([6]) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في الخلفاء، حديث رقم: ٤٠٣١، وصححه الألباني في كتاب شرح العقيدة الطحاوية/ المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي .

ومن هنا كانت عبادات آحاد الناس لا تساوي عبادة أي صحابي من الصحابة رضي الله عنهم فلو فاقتهم بالعمل فلن تفوقهم بالأجر، فعمل منهم قليل أجره أعظم عند الله تعالى من عمل كثير من غيرهم وسواهم من آحاد الناس؛ فلو أنفق رجل في سبيل الله تعالى جبلًا من ذهب كجبل أحد وأنفق صحابي من الصحابة رضي الله عنهم مدًا من طحين أو ذهب؛ فإن هذا المد من طحين أو ذهب بل ونصيفه خير وأفضل من إنفاق جبل الذهب.

كما في صحيح مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ "([1]).

وفي الصحيحين، واللفظ لمسلم عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ؛ فَسَبَّهُ خَالِدٌ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ "([2]).

فالنبي صلى الله عليه وسلم ينهى خالد بن الوليد رضي الله عنه وهو صحابي جليل لكن تأخرت صحبته أن يسب عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وهو ممن تقدمت صحبته، وكلاهما من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم فكيف بمن ليس من الصحابة رضي الله عنهم لا من الذين تقدمت صحبته ولا من الذين تأخرت كيف يسبهم ويتطاول عليهم ؟! لَلنَّهْيُ عن سب الصحابة رضي الله عنهم في حقه أبلغ وأوكد وأشد.

والصحابة رضي الله عنهم قومٌ اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وإقامة دينه قبل أن يخلق الخلق.

كما أخرج الإمام أحمد في مسنده، وحسنه الألباني عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ:" إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ؛ فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ "([3]).

بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤، ج١، ص٥٥٠.

([1]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة، حديث رقم: ٤٦١٠.

([2]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: قول النبي . صلى الله عليه وسلم . لو كنت متخذًا خليلًا، حديث رقم: ٣٣٩٧، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة، حديث رقم: ٤٦١١.

([3]) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود، حديث رقم: ٣٦٠٠، ط المحقق: شعيب

والصحابة رضي الله عنهم أصدق الناس في أمة النبي صلى الله عليه وسلم.
كما أخرج الإمام أَحْمَدُ في مسنده، وصححه الألباني عن قَتَادَةَ بنِ دُعَامَةَ أَنَّهُ قال: أَحَقُّ مَنْ صَدَّقْتُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الَّذِينَ اخْتَارَهُمْ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ، وَإِقَامَةِ دِينِهِ([1]).

والصحابة رضي الله عنهم هم أفضل الناس وأعلم الناس وأتقى الناس في أمة النبي صلى الله عليه وسلم.

كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: من كان مستنا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، وأقومها هديا، وأحسنها حالا، اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم([2]).

وإن الصحابة رضي الله عنهم كلهم بلا استثناء لهم مقام رفيع ذو قدر؛ فلم يكن فيهم وضيع أو دون ذلك.

كما في صحيح مسلم أَنَّ عَائِذَ بْنَ عَمْرٍو، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيْ بُنَيَّ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:" إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْحُطَمَةُ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ نُخَالَةِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نُخَالَةٌ؟! إِنَّمَا كَانَتْ النُّخَالَةُ بَعْدَهُمْ، وَفِي غَيْرِهِمْ "([3]).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى : (إنما أنت من نخالتهم) يعني لست من فضلائهم وعلمائهم وأهل المراتب منهم، بل من سقطهم، والنخالة هنا استعارة من نخالة الدقيق وهي: قشوره، والنخالة والحقالة والحثالة بمعنى واحد، قوله (وهل كانت لهم نخالة إنما كانت النخالة

الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ج٦، ص٨٤، حسنه الألباني في كتاب شرح العقيدة الطحاوية، بتحقيقه، ط الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ، ص٣٥٠.

([1]) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك، حديث رقم: ١٢٣٧٦، وصححه الألباني في كتابه ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م، ج٢، ص١٠١، حديث رقم: ٨٤٥.

([2]) جامع بيان العلم وفضله/ لابن عبد البر، ج٢، ص١٩٨.

([3]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: فَضِيلَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ وَعُقُوبَةِ الْجَائِرِ وَالْحَثِّ عَلَى الرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ وَالنَّهْيِ عَنْ إِدْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ، حديث رقم: ٣٤١١.

بعدهم وفي غيرهم) هذا من جزل الكلام وفصيحه وصدقه الذي ينقاد له كل مسلم؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم كلهم هم صفوة الناس وسادات الأمة وأفضل ممن بعدهم، وكلهم عدول قدوة لا نخالة فيهم، وإنما جاء التخليط ممن بعدهم، وفيمن بعدهم كانت النخالة "([1]).

ولقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم مقام أصحابه رضي الله عنهم من أمته كمقامه منهم، وكمقام النجوم من السماء، ولا شك أن النجوم يهتدي بها الناس في ظلمات البر والبحر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم يهتدي به الصحابة رضي الله عنهم في أمور حياتهم كلها، لذلك كان لزامًا على الأمة المحمدية كلها أن تهتدي بالصحابة رضي الله عنهم في أمور حياتهم كلها وتقتفي آثارهم لأن الهداية فيها.

كما في صحيح مسلم عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ([2]) قَالَ: صَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشَاءَ، قَالَ: فَجَلَسْنَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: مَا زِلْتُمْ هَاهُنَا؟ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ، قَالَ: أَحْسَنْتُمْ أَوْ أَصَبْتُمْ، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَانَ كَثِيرًا مِمَّا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ "([3]).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى : فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون أي من الفتن والحروب وارتداد من ارتد من الأعراب واختلاف القلوب ونحو ذلك مما أنذر به صريحًا وقد وقع كل ذلك، قوله صلى الله عليه و سلم (وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون) معناه من ظهور البدع والحوادث في الدين والفتن فيه وطلوع قرن الشيطان وظهور الروم وغيرهم عليهم وانتهاك المدينة ومكة وغير ذلك، وهذه كلها من معجزاته صلى الله عليه وسلم"([4]).

([1]) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ للنووي، ج١٢، ص٢٢٦.

([2]) هو أبو موسى الأشعري رضي الله عنه الصحابي المعروف والمشهور.

([3]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَانٌ لِأَصْحَابِهِ وَبَقَاءَ أَصْحَابِهِ أَمَانٌ لِلْأُمَّةِ، حديث رقم: ٤٥٩٦.

([4]) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ للنووي، ج١٦، ص٨٣.

وبوب الإمام النووي رحمه الله تعالى في صحيح مسلم بابًا بعنوان: بَاب: بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَانٌ لِأَصْحَابِهِ وَبَقَاءَ أَصْحَابِهِ أَمَانٌ لِلْأُمَّةِ([1]).

وإن الله تعالى قدر أن تكون العافية في أمة النبي صلى الله عليه وسلم في أولها، فلا بدع ولا محدثات ولا منكرات.

كما في صحيح مسلم عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا، فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ([2])، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ([3])، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنَّ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ فَيُرَقِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَنْكَشِفُ وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنْ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ "([4]).

ومن أغضب الصحابة رضي الله عنهم فقد أغضب الله تعالى .

كما في صحيح مسلم عَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَتَى عَلَى سَلْمَانَ وَصُهَيْبٍ وَبِلَالٍ فِي نَفَرٍ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ، مَا أَخَذَتْ سُيُوفُ اللَّهِ مِنْ عُنُقِ عَدُوِّ اللَّهِ مَأْخَذَهَا، قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَتَقُولُونَ هَذَا لِشَيْخِ قُرَيْشٍ وَسَيِّدِهِمْ! فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ

([1]) انظر المرجع السابق، ج١٦، ص٨٣.

([2]) قوله " ومنا من ينتضل " أي يرمي بسهمه والمناضلة بالسهام المراماة بها. انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة . بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ج١، ص٩٦.

([3]) قوله " ومنا من هو في جشره " هو بفتح الجيم والشين وهي الدواب التي ترعى وتبيت مكانها. انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ للنووي، ج١٢، ص٢٣٣.

([4]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، حديث رقم: ٣٤٣١.

لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ، لَئِنْ كُنْتَ أَغْضَبْتَهُمْ لَقَدْ أَغْضَبْتَ رَبَّكَ، فَأَتَاهُمْ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا إِخْوَتَاهْ، أَغْضَبْتُكُمْ؟ قَالُوا: لَا، يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَخِي "([1]).

ولقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حب الصحابة رضي الله عنهم علامة الإيمان، وبغضهم علامة النفاق.

كما في الصحيحين، واللفظ لمسلم عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:" حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ "([2]).

وفي الصحيحين، واللفظ لمسلم عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بنَ عَازِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَنْصَارِ:" لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ؛ مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ "([3]).

ومن باب أولى أن يكون حب المهاجرين علامة الإيمان وبغضهم علامة النفاق لأنهم أفضل من الأنصار وأسبق منهم إسلامًا وأعلم في الدين منهم، ومنهم الخلفاء الراشدون.

وفي صحيح مسلم عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ "([4]).

لذلك من آمن بالله واليوم الآخر، يستحيل أن يكون مبغضًا للصحابة رضي الله عنهم .

كما في صحيح مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ"([5]).

([1]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل سلمان وصهيب وبلال، حديث رقم: ٤٥٥٩.

([2]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: علامة الإيمان حب الأنصار، حديث رقم: ١٦، وكتاب: المناقب، باب: حب الأنصار، حديث رقم: ٣٥٠٠، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان، حديث رقم: ١٠٨ ، ١٠٩.

([3]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: حب الأنصار، حديث رقم: ٣٤٩٩، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان، حديث رقم: ١١٠.

([4]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان، حديث رقم: ١١٣.

([5]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان، حديث رقم: ١١١.

فالعقل الإسلامي لا يتصور رجلًا يؤمن بالله واليوم الآخر يبغض الصحابة رضي الله عنهم أصحاب سيد المرسلين ونقلة دين رب العالمين؛ لذلك كان من المقرر في الشريعة الإسلامية أن من يبغض الصحابة رضي الله عنهم فذلك علامة على عدم إيمانه بالله واليوم الآخر وهو أضل من بعير أهله.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى :" مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَكُونُ فِي قَلْبِهِ حِقْدٌ عَلَى خِيَارِ الْمُؤْمِنِينَ، وَسَادَاتِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ النَّبِيِّينَ؟!([1]).

وقدر الله تعالى الخير للصحابة رضي الله عنهم حتى في سبهم الذي نُهي عنه في شريعته، وهذه تسلية لنا نسلي بها أنفسنا حين يقع السب من أعدائهم.

كما في صحيح مسلم عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أُخْتِي، أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَبُّوهُمْ "([2]).

وعن جابر بن عبد الله قال: قيل لعائشة: إن ناسًا يتناولون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إنهم ليتناولون أبا بكر وعمر، قالت: ما تعجبون من هذا ؟ انقطع عنهم العمل فلم يحب الله أن يقطع عنهم الأجر! ([3]).

فالعاقل أينما ولى وجهه سيجد للصحابة رضي الله عنهم فضائل ومناقب كثيرة إذا كان منصفًا وصاحب بصيرة.

([1]) شرح العقيدة الطحاوية/ لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، ص٤٧٩.

([2]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: التفسير، حديث رقم: ٥٣٤٤.

([3]) تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي، ج١١، ص٢٧٦.

المبحث الثاني

عدالة الصحابة رضي الله عنهم

إن العدالة التي نثبتها للصحابة رضي الله عنهم لم نعطها هبة لهم من عند أنفسنا؛ فنحن أقل من ذلك، فضلًا عن أننا لا نملك هذا الأمر، وإنما العدالة ثابتة لهم جميعًا بنص الكتاب العزيز، والسنة الشريفة سواء منهم من تقدم إسلامه ومن تأخر، ومن هاجر ومن لم يهاجر، ومن اشترك في الغزوات ومن لم يشترك، ومن لابس الفتنة ومن لم يلابسها؛ فهذه العدالة لهم جميعًا تضافرت عليها الأدلة من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وعدالتهم تقتضي وتستلزم بعدهم جميعًا عن الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنى عدالتهم عصمتهم من المعاصي أو من السهو أو الغلط، فهذا لم يقل به أحد من أهل العلم، وحتى مع ارتكاب بعضهم لبعض الذنوب، فقد امتن الله عز وجل عليهم بالتوبة والمغفرة لذنوبهم، وكانوا كغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالصحابة رضي الله عنهم بشر، وليسوا بالمعصومين؛ لكنهم كانوا في القمة دينًا وخلقًا وصدقًا وأمانةً وورعًا.

قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً . . . ﴾البقرة١٤٣.

وجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أن كلمة وسطًا فيها بمعنى عدولًا أخيارًا، فهم المخاطبون بهذه الآية أولًا وابتداءً، وأول من يدخل فيها بلا شك أو ارتياب.

وأخرج الإمام البخاري في صحيحه عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: هَلْ بَلَّغْتَ ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لِأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ؛ فَتَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً . . . ﴾ وَالْوَسَطُ الْعَدْلُ "[1].

([1]) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾، حديث رقم: ٣٠٩١، وكتاب: تفسير القرآن،

وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... ﴾آل عمران١١٠.

وجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها ، وأول من يدخل فى هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول وهم الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك يقتضى استقامتهم فى كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ولا يتصور أن يصفهم الله عز وجل بأنهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك ؟!

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾التوبة١٠٠.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان و لم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان([1]).

وقال الخطيب البغدادي: عَدَالَة الصَّحَابَةِ ثَابِتَةٌ مَعْلُومَةٌ بِتَعْدِيلِ اللَّهِ لَهُمْ وَإِخْبَارِهِ عَنْ طَهَارَتِهِمْ ، وَاخْتِيَارِهِ لَهُمْ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ "([2]).

وقال ابن حجر: اتفق أهل السنّة على أنّ الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة([3]).

ولقد بوب الإمام الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في علم الرواية بابًا بعنوان: بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْدِيلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِلصَّحَابَةِ، وَأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ لِلسُّؤَالِ عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِيمَنْ دُونَهُمْ([4]).

وفي الصحيحين عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:" إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ؛ ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا

بَاب: قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾، حديث رقم: ٤١٢٧.

([1]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص٥٧٤.

([2]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٤٦.

([3]) الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر، ج١، ص١٦٢.

([4]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٤٦.

أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبَلْدَةَ، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ، قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ؛ فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا أَوْ ضُلَّالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يُبَلِّغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ "([1]).

قال ابن حبان رحمه الله تعالى: " في قوله صلى الله عليه وسلم:" ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب"، أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله صلى الله عليه وسلم وقال: ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفا "([2]).

وأخرج الإمام أحمد في مسنده، وحسنه الألباني عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ:" إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ؛ فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ "([3]).

([1]) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع، حديث رقم: ٦٥، وباب: ليبلغ العلم الشاهد الغائب، حديث رقم: ١٠٢، وكتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى، حديث رقم: ١٦٢٥، وكتاب: المغازي، باب: حجة الوداع، حديث رقم: ٤٠٥٤، وكتاب: الأضاحي، باب: من قال الأضحى يوم النحر، حديث رقم: ٥١٢٤، وكتاب: الفتن، باب: قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، حديث رقم: ٦٥٥١، وكتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿ ٢٢ ﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿ ٢٣ ﴾ القيامة ٢٢-٢٣، حديث رقم: ٦٨٩٣، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، حديث رقم: ٣١٧٩، ٣١٨٠.

([2]) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/ لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج١، ص١٦٢.

([3]) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود، حديث رقم: ٣٥٨٩، وحسنه الألباني في كتاب شرح الطحاوية بتحقيقه، ص٣٥٠.

قال الآمدي: اخْتِيَارُ اللَّهِ تعالى لَا يَكُونُ لِمَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ([1]).

([1]) الإحكام في أصول الأحكام/ لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت . دمشق . لبنان، ج٢، ص٩١.

المبحث الثالث

القدح في الصحابة رضي الله عنهم

يعتبر القدح في الصحابة رضي الله عنهم قدح في القرآن الكريم وسنة النبي الأمين، فالقدح فيهم معول هدم كبير في دين رب العالمين، وقد حذر علماء السلف والخلف رحمهم الله تعالى من القدح وعواقبه في الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو زرعة([1]): إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح أولى بهم، وهم زنادقة([2]).

والقدح في الصحابة رضي الله عنهم نوعان:

النوع الأول: قدح عام.

ويراد به انتقاصهم جميعًا أو غالبيتهم سواء كان القدح في دينهم كأن يتهمهم بالكفر أو الفسق أو الضلال وما شابه ذلك أو في مروئاتهم وأخلاقهم كالجبن والبخل وهلم جرًّا.

فحكم متهمهم بالعموم الكفر أيًا كان نوع هذا الاتهام ولكنه إذا كان في دينهم فكفره أوكد بلا شك أو ارتياب.

وقد كَفَّرَ الله تعالى من اتهمهم بالجبن والكذب وأنه لا هَمَّ عندهم إلا الأكل وملئ البطن.

كما قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ . . . ﴿٦٦﴾ التوبة ٦٥-٦٦.

([1]) هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو، أبو زرعة، النصري، الحافظ، شيخ الشام في وقته، الإمام، الصادق، محدث الشام، ولد قبل المائتين، و مات سنة إحدى وثمانين ومائتين. انظر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٣٥، ص١٤١ ، وسير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج١٣، ص٣١١.

([2]) تاريخ دمشق/ لابن عساكر، ج٣٨، ص٣٢.

فعن زيد بن أسلم[1]: أن رجلا من المنافقين قال لعوف بن مالك[2] في غزوة تبوك: ما لقُرَّائنا هؤلاء أرغبُنا بطونًا وأكذبُنا ألسنةً، وأجبُننا عند اللقاء! فقال له عوف: كذبت، ولكنك منافق! لأخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عوف إلى رسول الله ليخبره، فوجد القرآن قد سبقه، قال زيد: قال عبد الله بن عمر: فنظرت إليه متعلقًا بحَقَب ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكبُهُ الحجارة، يقول: ﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾! فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ ؟ ما يزيده[3].

فإذا كان الله تعالى قد كفر من اتهمهم بالجبن والكذب وكبر البطن فكيف يكون الحكم في من نسب الكفر والضلال والفسق إليهم لا شك أنه أكفر منهم وأشد ضلالًا ولا كرامة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ـ عليه الصلاة و السلام . إلا نفرًا قليلًا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم؛ فهذا لا ريب أيضًا في كفره؛ لأنه كذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم، والثناء عليهم؛ بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين؛ فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب و السنة كفار أو فساق، وأن هذه الآية التي هي ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ آل عمران: ١١٠. وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا أو فساقًا ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارهم، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام[4].

---

(1) هو زيد بن أسلم بن ثعلبة بن عدي بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة بن حرام بن جعل بن عمرو بن جشم بن ودم بن ذبيان بن هميم بن ذهل بن هني بن بلي البلوي العجلاني حليف الأنصار ثم لبني عمرو بن عوف وهو ابن عم ثابت بن أقرم، شهد بدرًا، قتله طليحة بن خويلد الأسدي أول خلافة أبي بكر، وقتل معه عكاشة بن محصن. انظر أسد الغابة لابن الأثير ج١، ص٣٩٢ ، والإصابة في تمييز الصحابة لا بن حجر ج٢، ص٥٩١.

(2) هو عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي، يكنى أبا عبد الرحمن، ويقال: أبو حماد، وقيل: أبو عمرو، وقيل: أبو محمد، وقيل: غير ذلك، أسلم عام خيبر، ونزل حمص، وآخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي الدرداء، وأول مشاهده خيبر، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح، وسكن الشام، وتوفي بدمشق سنة ثلاث وسبعين. انظر أسد الغابة لابن الأثير ج١، ص٨٨١ ، والإصابة في تمييز الصحابة لا بن حجر ج٤، ص٧٤٢.

(3) جامع البيان في تأويل القرآن/ لأبي جعفر الطبري، ج١٤، ص٣٣٣، وقال الشيخ المحدث أحمد شاكر: هذا إسناد صحيح.

(4) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص٥٩٠.

النوع الثاني: قدح خاص.

ويراد به انتقاص بعض الصحابة رضي الله عنهم دون غالبيتهم بأمر لا يقدح في دينهم ومعتقدهم، كأن يتهم أحدهم بالجبن أو البخل، وهذا لا يكفر إذا كان كلامه هذا خارج عن شبهة قامت عنده كتأويل ما لم يكن في أعلام الصحابة رضي الله عنهم كالخلفاء الراشدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : من سبهم سبًا لا يقدح في عدالتهم و لا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد و نحو ذلك؛ فهذا هو الذي يستحق التأديب و التعزير ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم([1]).

فأهل العلم يفرقون بين من سبهم سبًا يقدح في دينهم وعدالتهم وبين ما هو غير ذلك، وبين من شتمهم على العموم وبين الشتم لبعضهم.

---

(1) المرجع السابق، ص٥٩٠.

المبحث الرابع

رواية القادح في الصحابة رضي الله عنهم

إن العلماء رحمهم الله تعالى أسقطوا رواية القادح في الصحابة رضي الله عنهم لأن من قدح في نقلة الدين الإسلامي وأراد إسقاطهم حق له أن يسقط هو ورواياته فتطرح جانبًا ولا يلتفت إليه، وهذا ما سطره سلفنا الصالح رضي الله عنهم فهذا أبو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى يشير إلى هذا بكلام في غاية الجلاء والوضوح.

قال ابْنُ الْمُبَارَكِ: سَأَلَ أَبُو عِصْمَةَ(1) أَبَا حَنِيفَةَ: مِمَّنْ تَأْمُرُنِي أَنْ أَسْمَعَ الْآثَارَ؟ قَالَ:" مِنْ كُلِّ عَدْلٍ فِي هَوَاهُ إِلَّا الشِّيعَةَ؛ فَإِنَّ أَصْلَ عُقَدِهِمْ تَضْلِيلُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ. صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. "(2).

وحفظ هذا المنهج علم الجهاد والعلم الإمام العظيم والعالم الجليل عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى فأخذه يعلمه الجماهير المسلمة ويدعوهم إلى تطبيقه.

قال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ:" دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ "(٣).

قال شيخنا الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى معلقًا على هذا الأثر: فِيهِ أَنَّ مَنْ سَبَّ السَّلَفَ، يُحَذَّرُ مِنْهُ، وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ، وَأَنَّ سَبَّ السَّلَفِ يُعْتَبَرُ قَادِحًا مُبَاشِرًا، يَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ الرَّاوِي، وَيُجْرَحُ بِهِ الرُّوَاةُ، وَلَا يُحَدَّثُ إِلَّا عَمَّنْ كَانَ سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الْجَرْحِ كَسَبِّ السَّلَفِ وَغَيْرِهَا، وفِيهِ عَدَمُ قَبُولِ مَا يَنْقُلُهُ الرَّجُلُ فِيمَنْ طَعَنَ فِيهِ، لِاحْتِمَالِيَّةِ الْكَذِبِ عَلَى الْمُطْعُونِ فِيهِ، وَهَذِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَتْ عبد اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ رضي الله عنه يَرُدُّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ (٤).

ولم يكن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى من الذين يخالفون ما يقولون، وإنما كان من الذين يبدءون بأنفسهم فيكون التوفيق الرباني حليفهم.

قال سفيان بن عبد الملك(٥): سألت ابن المبارك، قلت: عمرو بن ثابت لم تركت

---

(1) هو نوح بن أبي مريم، سبقت ترجمته ص٣٤.

(2) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٦.

(3) مقدمة المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور بصحيح مسلم/ للإمام مسلم، ج١، ص١٦.

(4) إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ المؤلف نزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص١٥٥ . ص١٥٦، مخطوط.

(5) هو سفيان بن عبد الملك، المَرْوَزِي، من أهل مرو، وكان عبد الله بن المبارك يثق به، ويرفع إليه كتبه. مات قبل المائتين. انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج٧، ص٣٨٧ ، و تهذيب الكمال للمزي ج١١،

حديثه ؟ قال: كان يشتم السلف، فلذلك تركت حديثه (١).

ولم يكن هذا المنهج طريق عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى وحده وإنما كان منهج غيره من علماء السلف والخلف؛ فلقد كان يحيى بن معين يصف عمرو بن ثابت بأنه غير مأمون.

قال يحيى بن معين(٢): عمرو بن ثابت ليس بثقة ولا مأمون؛ لا يكتب حديثه (٣).

وهذا الكلام قاله يحيى بن معين رحمه الله تعالى في حق عمرو بن ثابت بالدرجة الأولى لأنه كان يسب السلف ويريد الرواية عنهم ومن المعلوم أن من جرح النقلة فلا بد من جرحه للمنقول ولا محالة؛ لأن الحديث النبوي نُقل لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة الصحابة رضي الله عنهم وهم أوثق الناس وأعدلهم في أمة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإن لم يُحْمَلْ عنهم فعمن يُحْمَلْ؟!.

وعمرو بن ثابت جمع مع بدعة سب السلف الصالح رضي الله عنهم بدعًا كثيرة منها، كما قال الساجي(٤) . عن عمرو بن ثابت . : مذموم، وكان ينال من عثمان، ويقدم عليًا على الشيخين(٥).

وقال الآجري(٦): سألت أبا دَاوُد عَن عَمرو بْن ثَابت ؟ فَقَالَ: كَانَ رَجُلَ سَوءٍ؛ قَالَ: لما مَات النَّبِي صلى الله عليه وسلم كفر الناس إلاّ خمسة، وجعل أَبُو دَاوُدَ يذُمُّه(٧).

ص١٧٣.

(١) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج٣، ص٢٦١.

(٢) سبقت ترجمته انظر ص٣٤، من هذه الرسالة.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال/ لابن عدي، ج٥، ص١٢١.

(٤) هو زكريا بن يحيى السَّاجِيُّ، البصري، ثقة فقيه، مشهود له بالخير والفضل، مات سنة سبع وثلاثمائة. انظر تقريب التهذيب، ج١، ص٢١٦.

(٥) تهذيب التهذيب/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، ج٨، ص١٠.

(٦) هو محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر الآجري، كان ثقة صدوقا دينا وله تصانيف كثيرة وحدث ببغداد قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة ثم انتقل إلى مكة فسكنها حتى توفى بها، وقال محمد بن على الصوري: توفى أبو بكر الآجري في المحرم سنة ستين وثلاثمائة قرأت ذلك على بلاطة قبره بمكة. انظر تاريخ بغداد ج٢، ص٢٤٣.

(٧) انظر سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل/ لأبي داود سليمان ابن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،

وهذان مبتدعان آخران اسمهما تليد بن سليمان ويونس بن خباب كانا يشتمان السلف فترك حديثهما الإمام الجهبذ يحيى بن معين رحمه الله تعالى وحذر الناس منهما.

قَالَ يَحْيى بْن مَعِين: تليد بْن سُلَيْمَان كَانَ كذَّابًا، وَكَانَ يشتم عُثْمَان بْن عفان، وكل من شتم عُثْمَان أو أحدًا من أصحاب رَسُول اللَّـهِ صلى الله عليه وسلم دجال فاسق ملعون، لا يكتب حديثه، وعليه لَعْنَة اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ(١).

وعن يحيى بن معين أنه سئل عن يونس بن خباب(٢) ؟ فقال: ليس بثقة كان يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فليس بثقة (٣).

وكان الرافضي الخبيث جابر الجُعْفِي(٤) يسب السلف فأمر أهل العلم الناس بترك حديثه.

قَالَ يَحْيَى بْنُ يَعْلَى: سَمِعْتُ زَائِدَةَ يَقُولُ: جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ رَافِضِيٌّ يَشْتُمُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَأَمَرَنَا زَائِدَةُ(٥) أَنْ نَتْرُكَ حَدِيثَهُ (٦).

وهذا أبو إسرائيل الملائي يترك حديثه أقطاب العلم في زمانه لأنه كان يشتم عثمان بن عفان رضي الله عنه.

المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢١٢ . ص٢١٣.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال/ لابن عدي، ج٢، ص٢٨٤.

(٢) هو يونس بن خباب، الأسيدي، أبو حمزة، ويقال: أبو الجهم، الكوفي، مولى بني أسيد، كان يترفض، وكان ينتقص من قدر الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال عباد بن عباد: لقيت يونس بن خباب فقال لي: إن عثمان قتل بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت له: فلم زوجه الأخرى، قال: أنت لا تفلح، توفي بعد المائة. انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ج٩، ص٢٣٨، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج٧، ص١٧٢ ، و تهذيب الكمال للمزي ج٣٢، ص٥٠٣.

(٣) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين/ لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد ابن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار . المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص٤٠٦.

(٤) هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرثي بن جعفي الجعفي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي، من فقهاء الشيعة، من أهل الكوفة، أثنى عليه بعض رجال الحديث، وذمه أكثرهم، واتهم ببدع كثيرة، وروايته مطروحة عند المحققين من أهل العلم لا يأخذ بها، مات سنة ثمان وعشرين ومائة. انظر تهذيب الكمال للمزي ج٤، ص٤٦٥ ، والأعلام للزركلي ج٢، ص١٠٥.

(٥) هو زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، كان ثقة صاحب سنة، مات سنة ستين أو إحدى وستين ومائة. انظر تهذيب الكمال للمزي، ج٩، ص٢٧٣.

(٦) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج١، ص١٩١.

قال البخاري: أبو إسرائيل الملائي إسماعيل بن أبي إسحاق كوفي تركه ابن مهدي كان يشتم عثمان(١).

وقال ابن حبان: روى عنه أهل العراق وكان رافضيا يشتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، تركه ابن مهدي، وحمل عليه أبو الوليد الطيالسي حملًا شديدًا، وهو مع ذلك منكر الحديث (٢).

وقال عمرو بن علي: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث أبي إسرائيل المُلَائِي فأبى أن يحدثني عنه، قال: كان شيخًا يشتم عثمان(٣).

وقال بهز(٤): كنت عند أبي معاوية فقال: حدثنا أبو إسرائيل، فقلت: يا أبا معاوية، لا تحدث عن أبي إسرائيل، قال: لم ؟ قلت: تذكر يوم شج ابنه فلان، قال: إنك لتذكر، قال: إني كنت عند أبي إسرائيل فسمعته يقول: إن عثمان قتل كافرًا، إن عثمان قتل كافرًا ثلاثًا، قال أبو معاوية: فإني أشهد الله أني لا أذكر أبا إسرائيل في حديث حتى ألقى الله عز وجل (٥).

فأقطاب العلم تركوا حديث أبي إسرائيل الملائي لأنه كان يتهم عثمان بن عفان رضي الله عنه ويشتمه ويكفره ويبارك قتله.

كما قال بهز: سمعته يتهم عثمان ويقول: قتل كافرًا(٦).

وقال عفان(٧): زعم لي بهز أنه سمع أبا إسرائيل الملائي يقول: إن عثمان كفر بما أنزل الله (٨).

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص٧٦.

(٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/ لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ابن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ، ج١، ص١٢٤.

(٣) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج١، ص٧٦.

(٤) هو بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري، كان ثقة، كثير الحديث، حجة، مات بعد المائتين. انظر تهذيب الكمال/ للمزي، ج٤، ص٢٥٧.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال/ لابن عدي، ج١، ص٤٦٧.

(٦) الضعفاء والمتروكين/ المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، سنة الولادة ٥١٠ هـ سنة الوفاة ٥٧٩ هـ، تحقيق عبد الله القاضي، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٠٦هـ مكان النشر بيروت،ج١، ص١١٦.

(٧) هو عفان بن مسلم أبو عثمان البصري، مات سنة عشرين ومائتين أو قبلها بقليل. انظر تاريخ بغداد ج١٢، ص٢٦٩.

(٨) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج١، ص٧٦.

وقال بهز بن أسد: سمعت أبا إسرائيل المُلَائي يشتم عثمان(١).

ومن نال من الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنهوانتقصه فبئس دينه ومذهبه في ذلك ومطيته مطية سوء.

كما قال معاذ بن المثنى: سألت علي بن المديني(٢) عن أبي إسرائيل الملائي، قال: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: لم يكن في دينه بذاك، وكان يذكر عثمان(٣).

وكيف ينقل حديثه وقد كفر صحابيًا مشهودًا له بالجنة ومن خلفائهم! ولو كفر زانية أو شارب خمر لكفر بذلك.

ولم يستثنِ أهل السنة والجماعة من عدم قبول رواية القادح في الصحابة رضي الله عنهإلا رواية الخوارج، وذلك لمجموعة من الأمور كانت عند الخوارج تحققت فيهم أهمها: رؤيتهم بأن الكذب كفر، وعدم معرفة الكذب عنهم بل كان الصدق شعارهم ومعدنهم، ولم يجرب عليهم كذبًا إطلاقًا؛ فكانوا يروون أحاديث صحيحة حجة عليهم تعارض منهجهم وأفكارهم، ولا يمنعهم ذلك من الكذب فيها أو إخفاءها على الأقل، واشتهار قبول السلف الصالح لمروياتهم وشهاداتهم، ولعدم معرفة اللعن والسب عنهم للصحابة رضي الله عنهم وإن كانوا قد كفروا جمهور الصحابة رضي الله عنهم في مسألة الحكمين والقتال الذي نشب بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم من أجل ذلك كله قَبِلَ أهل السنة والجماعة مروياتهم، وهذا بخلاف الروافض الذين قدحوا في الصحابة رضي الله عنهم واستحلوا الكذب، وأصبحت التقية التي في حقيقتها استحلال الكذب دينًا لهم وأصلًا من أعظم أصول عقيدتهم؛ من أجل ذلك رد أهل السنة والجماعة روايتهم ولم يقبلوها.

قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج (٤).

وقد حدث الإمام قَتَادَةُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ الْأَعْرَجِ وَكَانَ حَرُورِيًّا (٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : الْخَوَارِجُ مَعَ أَنَّهُمْ مَارِقُونَ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِتَالِهِمْ، وَاتَّفَقَ

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال/ لابن عدي، ج١، ص٤٦٧.

(٢) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن بن المديني البصري، مولى عروة بن عطية السعدي، الإمام المبرز في هذا الشأن، صاحب التصانيف الواسعة، والمعرفة الباهرة، ١٦٤ هـ . ٢٣٤هـ . انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج١٠، ص٩ ، وتهذيب الكمال للمزي ج٢١، ص٥.

(٣) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج١، ص٧٦.

(٤) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٣٠.

(٥) انظر المرجع السابق، ص١٣٠.

الصَّحَابَةُ، وَعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قِتَالِهِمْ، وَصَحَّ فِيهِمُ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَشَرَةِ أَوْجُهٍ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، رَوَى الْبُخَارِيُّ ثَلَاثَةً مِنْهَا، لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، بَلْ هُمْ مَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَهُمْ مِنْ أَصَحِّ الْحَدِيثِ لَكِنَّهُمْ جَهِلُوا، وَضَلُّوا فِي بِدْعَتِهِمْ، وَلَمْ تَكُنْ بِدْعَتُهُمْ عَنْ زَنْدَقَةٍ، وَإِلْحَادٍ، بَلْ عَنْ جَهْلٍ، وَضَلَالٍ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْكِتَابِ([1]).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى:" اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك؛ لما رأوا من تحريهم الصدق، وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظوارت من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج "([2]).

([1]) منهاج السنة النبوية/ لابن تيمية، ج١، ص٦٧ . ص٦٨.

([2]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٥.

الفصل الثالث

خبر الآحاد والمتواتر

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف خبر الآحاد والمتواتر لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام.

المبحث الثالث: إنكار خبر الآحاد والمتواتر.

المبحث الأول

تعريف خبر الآحاد والمتواتر لغة واصطلاحًا

أولًا: تعريف خبر الآحاد لغة واصطلاحًا.

١. تعريفه:

أ . لغةً: الآحاد: جمع أحد، بمعنى الواحد، وهو أول العدد، تقول: أحد واثنان([١]).

ب . اصطلاحًا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر([٢]).

٢. ما يفيده الخبر الواحد:

يفيد العلم النظري؛ أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال ([٣])؛ فيكون وجوب العمل به؛ متى توفرت فيه شروط القبول، وعلى هذا جمهور المسلمين ([٤])؛ فهو يفيد العلم والعمل، ويؤخذ به في العقائد.

٣. وجوده:

تعتبر غالبية الأحاديث النبوية هي من باب الآحاد وليس التواتر.

فلو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدا بالنسبة إليها ([٥]).

ومن هنا كان الذي يرد خبر الآحاد من الحديث النبوي ولا يأخذ به إنما يرد غالبية سنة النبي صلى الله عليه وسلم وحد التواتر مختلف فيه عند أهل العلم فلو قيل له . من باب الإلزام من أجل أن يرجع للحق وهو الأخذ بكل خبر صح وثبت كان آحادًا أو متواترًا . نحن لا نأخذ إلا بأكبر عدد متواتر قال به أهل العلم وهو عدد أهل بدر (٣١٤) تقريبًا فيلزمه ذلك بعدم الأخذ بشيء من السنة النبوية لأنه لم يبلغ حديث منها هذا القدر من التواتر؛ وقد أمرنا الله تعالى في كثير من الآيات القرآنية الصريحة بالأخذ بالسنة والرجوع إليها؛ من أجل ذلك لا مناص أمامه إلا موافقة الحق ألا وهو الأخذ بالسنة النبوية آحادها ومتواترها.

([١]) الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية/ لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) الناشر: دار العلم للملايين . بيروت، الطبعة الرابعة، يناير ١٩٩٠، ج٣، ص٢.

([٢]) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ للسيوطي، ص١٧٦، والميسر في علوم الحديث/ للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية والدكتور نعيم أسعد الصفدي، الطبعة الأولى رجب ١٤٢٦هـ أغسطس ٢٠٠٥م، ص٥٩، بدون دار طبع.

([٣]) تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م، ص٢٢.

([٤]) أصول الحديث علومه ومصطلحه/ للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص٣٠٢.

([٥]) تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص٢٦.

٤. حُكْمُ منكر خبر الآحاد:

إن ما صح من أخبار الآحاد إما أن يفيد العلم النظري المستوجب للعمل أو العلم اليقيني المستوجب للعمل أيضًا.

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى :" خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان؛ من ذلك الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول " ([1]).

فخبر الآحاد يفيد العلم اليقيني أحيانًا وأخرى يفيد العلم النظري المتوقف على النظر والاستدلال، ومن أجل هذا كان منكره من الذين ينظر فيما أنكر؛ فليس من أنكر خبرًا من أخبار الآحاد التي أفادت علمًا يقينيًا كمن أنكر خبرًا من أخبار الآحاد التي أفادت علمًا نظريًا وإن اتفق الخبران في وجوب العمل بهما ما دام أنهما قد صحا ووافقا القواعد العلمية المعتمدة التي قعدها العلماء رحمهم الله تعالى كأن لا يكون منسوخًا.

([1]) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام/ لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٥م، ص٦٢.

ثانيًا: تعريف الخبر المتواتر لغة واصطلاحًا.

١. تعريفه:

أ- المتواتر لغةً: هو اسم فاعل، مشتق من الفعل تواتر بمعنى تتابع، تقول: تواتر المطر أي تتابع نزوله ([١])؛ فالتواتر التتابع.

ب- اصطلاحًا: هو الحديث الذي رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه؛ بحيث يكون مستندُ خبرهم الحس والمشاهدة ([٢]).

٢. شرح التعريف:

ومعنى التعريف: أن المتواتر هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر ([٣]).

٣. شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي:

أ- أن يرويه عدد كثير.

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا ([٤]).

٤. حُكْمُهُ:

المتواتر يفيد العلم الضروري، أي العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقا جازما، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

فإفادة الحديث المتواتر للعلم القطعي الضروري، أو ثبوت الحديث المتواتر بدرجةِ العلم القطعي الضروري، بمجرد ثبوت كونه متواتراً، فالمتواتر كله على هذه الصفة ([٥]).

([١]) انظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ للفيومي، ج١، ص١٠٧، وتيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص١٩.

([٢]) الميسر في علوم الحديث/ للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية ونعيم أسعد الصفدي، ص٥٧.

([٣]) تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص٢٣.

([٤]) المرجع السابق، ص٢٠.

([٥]) نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ص٥٥.

٥. أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي:

أ . المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه؛ مثل حديث: " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ "([١])؛ فهذا الحديث رواه بضعة وستون صحابيًا، وقيل: بضعة وسبعون، وقيل: أكثر من ذلك، ورواه عدد أكثر من ذلك من التابعين ثم من أتباع التابعين([٢]).

ب . المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه؛ مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار مجموع الطرق، ومنها أحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك([٣]).

٦. وجوده:

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث: " نضر الله امرأ "، وغيرها كثير؛ لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدا بالنسبة إليها ([٤]).

ومن المؤلفات المشهورة في ذلك.

كتاب: نظم المتناثر من الحديث المتواتر/ لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني.

وكتاب: الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة/ للسيوطي.

([١]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ١٠٧، وكتاب: الأدب، باب: من سمى بأسماء الأنبياء، حديث رقم: ٥٧٢٩، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه، باب: تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم:٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد روي في الصحيحين في مواطن كثيرة عن جم غفير من الصحابة رضي الله عنهم .

([٢]) الميسر في علوم الحديث/ للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية ونعيم أسعد الصفدي، ص٥٨.

([٣]) أصول الحديث علومه ومصطلحه/ للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص٣٠١.

([٤]) تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص٢٦.

٧. أشهر المصنفات فيه:

لقد اعتنى المحدثون في جمع الأحاديث الواردة في كل باب من أبواب علمهم، وكان منها جمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها؛ فمن تلك المصنفات:

أ . الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: السيوطي، وهو مرتب على الأبواب.

ب . قطف الأزهار: للسيوطي أيضًا، وهو تلخيص للكتاب السابق.

ج . نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني([1]).

([1]) انظر الميسر في علوم الحديث/ للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية ونعيم أسعد الصفدي، ص٥٩.

المبحث الثاني

حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام

إن القول بأن أخبار الآحاد لا يحتج بها في العقائد قول مخالف للكتاب والسنة التي نحتج جميعًا على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام الشرعية؛ وذلك لعمومها وشمولها؛ فما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخبار كانت آحاد أو متواترة يؤخذ بها سواء كانت في العقيدة أو الأحكام، والقول بأخذ خبر الآحاد في الأحكام دون العقيدة تخصيص بدون مخصص، وهو قول ظاهر الفساد عند من نور الله تعالى بصيرته من العباد، ويلزم عن القول به أمور باطلة، وما لزم من الباطل فهو باطل.

وإن القول بعدم قبول خبر الآحاد في العقائد يستلزم رد السنة؛ لقلة المتواتر إذا ما قارناه بأخبار الآحاد، وكثيرًا من الأخبار التي تعد في باب الأحكام يقترن بها عقيدة؛ فيلزم ردها وهذا زيادة في العدوان على السنة أن زاد الأمر من التعدي على ما جاء في العقيدة إلى ما جاء في الأحكام.

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى :" أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ فِيمَا عَلِمْتُ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ وَإِيجَابِ الْعَمَلِ بِهِ إِذَا ثَبَتَ وَلَمْ يَنْسَخْهُ غَيْرُهُ مِنْ أَثَرٍ أَوْ إِجْمَاعٍ، عَلَى هَذَا جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ فِي كُلِّ عَصْرٍ مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، إِلَّا الْخَوَارِجَ وَطَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ شِرْذِمَةٌ لَا تُعَدُّ خِلَافًا، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ قَبُولِ الْوَاحِدِ السَّائِلِ الْمُسْتَفْتِي لِمَا يُخْبِرُهُ بِهِ الْعَالِمُ الْوَاحِدُ إِذَا اسْتَفْتَاهُ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ، وَقَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ مِثْلُهُ "(1).

وقال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى:" وَعَلَى الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ كَانَ كَافَّةُ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْخَالِفِينَ، فِي سَائِرِ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا، وَلَمْ يَبْلُغْنَا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِنْكَارٌ لِذَلِكَ وَلَا اعْتِرَاضٌ عَلَيْهِ، فَثَبَتَ أَنَّ مِنْ دِينِ جَمِيعِهِمْ وُجُوبَهُ، إِذْ لَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْعَمَلَ بِهِ لَنُقِلَ إِلَيْنَا الْخَبَرُ عَنْهُ بِمَذْهَبِهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "(2).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في معرض كلامه عن أحاديث الوعيد :" ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ مِنْ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ السَّلَفِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ حُجَّةٌ فِي جَمِيعِ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ الْوَعِيدِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ مَا زَالُوا

---

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية . المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ، ج١، ص٢.

(2) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٣١.

يُثْبِتُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْوَعِيدَ كَمَا يُثْبِتُونَ بِهَا الْعَمَلَ وَيُصَرِّحُونَ بِلُحُوقِ الْوَعِيدِ الَّذِي فِيهَا لِلْفَاعِلِ فِي الْجُمْلَةِ وَهَذَا مُنْتَشِرٌ عَنْهُمْ فِي أَحَادِيثِهِمْ وَفَتَاوِيهِمْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَعِيدَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِالْأَدِلَّةِ الظَّاهِرَةِ تَارَةً وَبِالْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ أُخْرَى؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمَطْلُوبُ الْيَقِينَ التَّامَّ بِالْوَعِيدِ بَلْ الْمَطْلُوبُ الِاعْتِقَادُ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْيَقِينِ وَالظَّنِّ الْغَالِبِ كَمَا أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ فِي الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ"([1]).

وقد قال ابن القيم رحمة الله عليه في تفسير قَوله تعالى:": ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ... ﴾الإسراء٣٦،أَيْ لَا تَتَّبِعْهُ وَلَا تَعْمَلْ بِهِ، وَلَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ يَقْفُونَ أَخْبَارَ الْآحَادِ وَيَعْمَلُونَ بِهَا وَيُثْبِتُونَ لِلَّهِ تَعَالَى بِهَا الصِّفَاتِ، فَلَوْ كَانَتْ لَا تُفِيدُ عِلْمًا لَكَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُمْ قَدْ قَفَوْا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ "([2]).

وقد رد الإمام الشافعي عليه رحمة الله تعالى على من زعم عدم قبول خبر الآحاد في العقيدة في كتابه الرسالة بما يقطع قول كل مخالف ويقنع عقل كل شاك حتى جاء بالأمر على أفضل صورة وخير بيان.

وكذلك رد الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة بما لا يقل عن عشرين وجهًا على القائلين بعدم حجية خبر الآحاد في العقيدة مفندًا مزاعمهم ومسقطًا لبنيانهم جاعلًا له أثرًا بعد عين.

وقد ألف العلامة المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى كتابًا أسماه " وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة والأحكام " وذكر عشرين وجهًا تقريبًا تدل على وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة وغيرها، ورد على القائلين بأنه لا يُحتجُّ بأخبار الآحاد في العقيدة لأنها لا تفيد اليقين، وذكر أن القول بأن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في العقيدة قول مبتدع محدث لا أصل له فى الشريعة، ولم يقل به أحد من الصحابة وسلف هذه الأمة، ومن المعلوم أن كُلَّ أمر مُبتَدع في أمر من أمور الدين باطل مردود، كما أن هذا القول يستلزم رد مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم لمجرد كونها في العقيدة وهي أخبار آحاد ثابتة.

([1]) مجموع الفتاوى/ لا بن تيمية، ج٢٠، ص٢٦٠ . ص٢٦١.

([2]) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة/ مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م، ص٥٧٨.

وكثير من العلماء ردوا على من زعم تلك الفرية، وفندوا شبهاته، وجعلوا الأمر أبيض ناصعًا بعد أن كاد يغطيه سواد الشبهات العقليات.

وقد أفرد الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتابًا تحت عنوان أخبار الآحاد، وبوب فيه بابًا بعنوان: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصَّدُوقِ فِي الأَذَانِ وَالصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ وَالفَرَائِضِ وَالأَحْكَامِ، رد فيه بالأحاديث النبوية الصحيحة على من لم يقبل أخبار الآحاد في الشريعة عقيدة كانت أو أحكام([1]).

وبوب الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى بابًا بعنوان: بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ الدَّلَائِلِ عَلَى صِحَّةِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَوُجُوبِهِ ([2]).

والأدلة التي دعت إلى الأخذ بخبر الآحاد في الكتاب والسنة كثيرة يعلمها من نور الله تعالى بصيرته وفتح عليه من علمه وأراد الاتباع لا الابتداع.

فمن الأدلة الشرعية قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ المائدة٦٧.

حيث أمر الله سبحانه وتعالى رسوله في هذه الآية الكريمة بإبلاغ جميع ما أرسله به إلى الناس كافة، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة للجميع لتعذر خطاب جميع الناس شفاها، وكذا تعذر إرسال عدد التواتر إليهم، ومعلوم أنه بلغ الرسالة على أتم وجه وأكمله.

قال ابن حجر العسقلاني رحمة الله تعالى عليه:" احْتَجَّ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ مَعَ أَنَّهُ كَانَ رَسُولًا إِلَى النَّاسِ كَافَّةً وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَبْلِيغُهُمْ فَلَوْ كَانَ خَبَرُ الْوَاحِدِ غَيْرَ مَقْبُولٍ لَتَعَذَّرَ إِبْلَاغُ الشَّرِيعَةِ إِلَى الْكُلِّ ضَرُورَةً لِتَعَذُّرِ خِطَابِ جَمِيعِ النَّاسِ شِفَاهًا وَكَذَا تَعَذُّرُ إِرْسَالِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ إِلَيْهِمْ وَهُوَ مَسْلَكٌ جَيِّدٌ"([3]).

ومن الأدلة أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ التوبة١٢٢.

قال ابن القيم رحمة الله عليه :" الطَّائِفَةُ تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ فَمَا فَوْقَهُ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الطَّائِفَةَ تُنْذِرُ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ وَالْإِنْذَارُ: الْإِعْلَامُ بِمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ" ([4]).

([1]) صحيح البخاري، ج٩، ٨٦.

([2]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٢٦.

([3]) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لا بن حجر، ج١٣، ص٢٣٥.

([4]) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة/ مؤلف الأصل: ابن القيم، ص٥٧٨.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا . . . ﴾ الحجرات٦.

حيث علق الله ـ سبحانه وتعالى ـ وجوب التثبت على خبر الفاسق، فدلَّ على أن العدل إذا جاء بنبأ يقبل قوله؛ ففي الآية دليل واضح على قبول خبر الواحد في أي باب من أبواب الدين كان، وتخصيصه بباب دون باب يحتاج إلى مخصص ولا مخصص فيبقى على عمومه شاملًا لكل الأبواب وعلى رأسها أمهات الأبواب العقيدة والشريعة.

قال القرطبي رحمه الله تعالى :" فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ عَدْلًا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ فِيهَا بِالتَّثَبُّتِ عِنْدَ نَقْلِ خَبَرِ الْفَاسِقِ" (1).

وقال ابن القيم ـ طيب الله ثراه ورفع في الجنة مثواه ـ : وَفِي الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى (فَتَثَبَّتُوا) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْجَزْمِ بِقَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّثْبِيتِ، وَلَوْ كَانَ خَبَرُهُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ لِأَمْرٍ بِالتَّثَبُّتِ حَتَّى يَحْصُلَ الْعِلْمُ (2).

ومن الأدلة العملية والنصية إرسال النبي صلى الله عليه وسلم أفرادًا من أصحابه رسلًا للناس يبلغونهم دين الله تعالى نيابة عنه.

وفي الصحيحين عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ؛ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ" (3).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى:" فِيهِ بَعْثُ السُّعَاةِ لِأَخْذِ الزَّكَاةِ وَقَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَوُجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ "(4).

---

(1) الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤ م، ج١٦، ص٣١٢.

(2) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة/ مؤلف الأصل: ابن القيم، ص٥٧٧.

(3) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة، حديث رقم: ١٣٠٨، وباب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، حديث رقم: ١٣٦٥، وكتاب: المظالم والغصب، باب: الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم، حديث رقم: ٢٢٦٨، وكتاب: التوحيد: باب: ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، حديث رقم: ٦٨٢٣، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى، كتاب: الإيمان: باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، حديث رقم: ٢٧، ٢٨.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج٣، ص٣٦٠.

وقال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني:" لو لم يَقع الْعلم بِخَبَر الْوَاحِد فِي أُمُور الدّين لم يقْتَصر صلى الله عَلَيْهِ وَسلم على إرْسَال الْوَاحِد من أَصْحَابه فِي هَذَا الْأَمر"([1]).
فهذا من الأدلة العملية على قبول أخبار الآحاد التي نقلها العدول لاعتماد الرسول صلى الله عليه وسلم على الواحد في التبليغ، فلو كان الواحد لا تقوم به الحجة في التبليغ لم يكن لإرسال الرسل فائدة.

ومن الأدلة الشرعية أيضًا قوله تعالى: ﴿ . . . فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾النحل٤٣ .

وفي الغالب المسئول واحد وهو العالم المستفتى؛ فدل على أن جوابه يفيد العلم وإن كان من باب خبر الآحاد، ولو كان لا يفيد العلم لم يرشد الشرع إلى سؤاله.
قال ابن القيم رحمة الله عليه :" فَأَمَرَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الذِّكْرِ وَهُمْ أُولُو الْكِتَابِ وَالْعِلْمِ، وَلَوْلَا أَنَّ أَخْبَارَهُمْ تُفِيدُ الْعِلْمَ لَمْ يَأْمُرْ بِسُؤَالِ مَنْ لَا يُفِيدُ خَبَرُهُ عِلْمًا، وَهُوَ سُبْحَانُهُ لَمْ يَقُلْ سَلُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ بَلْ أَمَرَ بِسُؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ مُطْلَقًا، فَلَوْ كَانَ وَاحِدٌ لَكَانَ سُؤَالُهُ وَجَوَابُهُ كَافِيًا([2]).

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه بابًا بعنوان بَابُ مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأُمَرَاءِ وَالرُّسُلِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ([3]).

وكذلك تحول الصحابة رضي الله عنهم حينما جاءهم آت وهم يصلون فأبلغهم بتحول القبلة فتحولوا وهم يصلون.
كما في الصحيحين عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ "([4]).

قال ابن القيم لله دره: إن الْمُسْلِمِينَ لَمَّا أَخْبَرَهُمُ الْوَاحِدُ وَهُمْ بِقِبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ أَنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ إِلَى الْكَعْبَةِ قَبِلُوا خَبَرَهُ وَتَرَكُوا الْحُجَّةَ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا وَاسْتَدَارُوا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ شُكِرُوا عَلَى ذَلِكَ وَكَانُوا عَلَى أَمْرٍ مَقْطُوعٍ

([1]) الانتصار لأصحاب الحديث/ لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار . السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م، ص٣٨.

([2]) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة/ مؤلف الأصل: ابن القيم، ص٥٧٨.

([3]) صحيح البخاري/ للإمام البخاري، ج٩، ص٨٦.

([4]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد، حديث رقم: ٦٧١٠، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة: باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، حديث رقم: ٨٢٠.

بِهِ مِنَ الْقِبْلَةِ الْأُولَى، فَلَوْلَا حُصُولُ الْعِلْمِ لَهُمْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَمْ يَتْرُكُوا الْمَقْطُوعَ بِهِ الْمَعْلُومَ لِخَبَرٍ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ([1]).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله:" فِيهِ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ وَنَسْخُ مَا تَقَرَّرَ بِطَرِيقِ الْعِلْمِ بِهِ لِأَنَّ صَلَاتَهُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ عِنْدَهُمْ بِطَرِيقِ الْقَطْعِ لِمُشَاهَدَتِهِمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جِهَتِهِ وَوَقَعَ تَحَوُّلُهُمْ عَنْهَا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ بِخَبَرِ هَذَا الْوَاحِدِ "([2]).

([1]) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة/ مؤلف الأصل: ابن القيم، ص٥٧٦ . ص٥٧٧.

([2]) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٥٠٧.

المبحث الثالث

إنكار خبر الآحاد والمتواتر

إن العلماء رحمهم الله تعالى يحكمون بالضلال على كل من رد أي خبر ثبت في الشرع، كان متواترًا أو آحادًا وكان رده هذا بدون دليل شرعي؛ وعلى وجه الخصوص إذا كان من باب الهوى والتعصب والجهل؛ فالواجب على كل مسلم الأخذ بالنص الشرعي أيًا كان اسمه ووسمه إذا ثبت وصح وكان موافقًا للقواعد العلمية المعتمدة في الأخذ به كأن لا يكون منسوخًا مثلًا.

قال تعالى: ﴿ . . . فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾النور٦٣.

قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل:" من ردَّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكة"([1]).

ولما كان الحديث المتواتر يفيد العلم اليقيني كان منكره كافرًا، وذلك أن التكفير لا ينبغي أن يُبنى إلا على أصل سالمٍ من قوادح معتبرة ولو كان مختلفًا فيها، لأن الكفر حكم قطعي بخروج عبد مسلم من دائرة الإسلام، والقطع لا يتحقق مع أصل مختلف فيه ومن ثم إذا وقع الاختلاف فيه لم يكن ثمة أصلًا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:" ما كان نص كتاب بَيِّنٍ أو سنة مجتمع عليها فيها مقطوع، ولا يسع الشك في واحد منهما، ومن امتنع من قبوله استتيب"([2]).

ويؤخذ بعين الاعتبار عند أهل العلم أن لا يكون الخبر المنكر مما لم يكن متواترًا إلا عند الخاصة من أهل العلم دون العامة من الناس فإنهم لا يكفرونه لمانع جهل معتبر قام به وتحقق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:" ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه؛ فيكون الخبر محتملًا للتأويل، وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد؛ فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين، حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصًا منه، كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول، لا أن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"([3]).

([1]) مناقب الإمام أحمد بن حنبل/ لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ط دار الآفاق الجديدة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م، ص١٨٢.

([2]) الرسالة/ للشافعي، ص٤٢٩.

([3]) المرجع السابق، ص٤٦١.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى :" العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوما لغيرهم فضلًا أن يتواتر عندهم؛ فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علمًا لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به البتة "([1]).

كذلك لا يكفر منكر لفظ الحديث المتواتر من العوام، وإنما يكفر إن أنكر معناه ومضمونه إذا كان معلومًا من الدين بالضرورة بخلاف من أنكر حرفاً مجمعاً عليه من كتاب الله تعالى فإنه يكفر إذا كان إنكاره عناداً.

ولا يشترط أبداً في المتواتر أن يكون معلوماً من الدين بالضرورة لأن المواريث نقلت بالتواتر وليست من المعلومة من الدين بالضرورة، وكما لا يشترط في المعلوم من الدين بالضرورة أن يكون متواتراً.

وأما خبر الآحاد فيفيد العلم اليقيني أحيانًا وأخرى يفيد العلم النظري المتوقف على النظر والاستدلال، ومن أجل هذا كان منكره من الذين ينظر فيما أنكر؛ فليس من أنكر خبرًا من أخبار الآحاد التي أفادت علمًا يقينيًا كمن أنكر خبرًا من أخبار الآحاد التي أفادت علمًا نظريًا وإن اتفق الخبران في وجوب العمل بهما ما دام أنهما قد صحا ووافقا القواعد العلمية المعتبرة التي قعدها العلماء رحمهم الله تعالى كأن لا يكون منسوخًا كما أسلفت القول في ذلك.

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى :" خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان؛ من ذلك الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول "([2]).

وكذلك ينظر في حال المنكر للخبر فإن كان من أهل العلم والاجتهاد وإنكاره جاء اجتهادًا فإن صاحب هذا الإنكار له أجر واحد وإن كان مجانبًا للصواب في اجتهاده هذا.

كما في الصحيحين

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:" إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ "([3]).

والعالم والقاضي في حكم الحاكم في الأجر إذا حكموا في مسألة من المسائل بلا خلاف.

وأما إن كان عن جهل فالجهل مانع معتبر من موانع التكفير كما هو معلوم، ومثله لو كان عن تأويل.

([1]) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام/ للألباني، ص٦٥.

([2]) المرجع السابق، ص٦٢.

([3]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم: ٦٨٠٥، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم: ٣٢٤٠.

وأما إن كان عن هوى وتعصب فالحكم عليه بالضلال يكون بلا شك، ويزداد الأمر خطورة إذا أنكر خبرًا من أخبار الآحاد التي تفيد العلم اليقيني فإن لم يكن كافرًا فيقال في حقه هو أقرب للكفر منه للإيمان.

الفصل الرابع

أهل البدع

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف البدعة.

المبحث الثاني: أقسام البدع.

المبحث الثالث: رواية المبتدع وضوابط قبولها وردها.

المبحث الرابع: أشهر البدع المنسوبة للرواة والتعريف بها.

المبحث الخامس: منهج أهل الحديث في التعامل مع أهل البدع.

المبحث الأول

تعريف البدعة

البدعة لغة:

الْبِدْعَةُ الْحَدَثُ فِي الدِّينِ بَعْدَ الْإِكْمَالِ([1])، والبِدْعة كلّ مُحْدَثة([2])،والبِدْعُ: الشَّيْءُ الَّذِي يَكُونُ أَوَّلًا، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنَ الرُّسُلِ . . . ﴾الأحقاف٩. أَي مَا كُنْتُ أَوّلَ مَنْ أُرْسِلَ، قَدْ أُرسل قَبْلِي رُسُلٌ كَثِيرٌ([3])، ومَا أَنَا أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِالْوَحْيِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَشْرِيعِ الشَّرَائِعِ بَلْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى الرُّسُلَ قَبْلِي مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَأَنَا عَلَى هُدَاهُمْ([4])، والبِدْعُ، بالكسر: الأَمْرُ الذي يكونُ أوّلاً([5])، وأَبْدَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ إبْدَاعًا خَلَقَهُمْ لَا عَلَى مِثَالٍ([6])، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ . . . ﴾البقرة١١٧. أَي خالقهما، وَيجوز أَن يكون من بَدَعَ الخَلْقَ أَي بدأه، وَيجوز أَن يكون بِمَعْنى مُبْدِع، بديع السَّمَاوَات وَالْأَرْض منشئهما على غير حِذَاء وَلَا مِثَال، وكلّ مَن أنشأ مَا لم يسبَق إِلَيْهِ قيل لَهُ: أَبْدَعْتَ، وَلِهَذَا قيل لمن خَالف السّنة: مُبْتَدِع؛ لِأَنَّهُ أحدث فِي الْإِسْلَام مَا لم يسْبقهُ إِلَيْهِ السَّلَف، وَقَول الله تَعَالَى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ . . . ﴾ بِمَعْنى مُبْدعهما؛ إِلَّا أَن (بديع) مِن بَدَع لَا مِن أَبْدَعَ، وَأَبْدَعَ أَكثر فِي الْكَلَام من بَدَعَ، وَلَو استُعمل بَدَعَ لم يكن خطأ، فبَدِيع فَعِيل بِمَعْنى فَاعِل مثل قدير بِمَعْنى قَادر، وَهُوَ صفة من صِفَات الله؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ الْخلق على مَا أَرَادَ على غير مثالٍ تَقَدّمه([7]).

وأما البدعة اصطلاحًا:

فقد عرفها ابن تيمية رحمه الله تعالى بقوله:" الْبِدْعَةُ مَا خَالَفَتْ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ أَوْ إجْمَاعَ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنْ الِاعْتِقَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ"([8]).

([1]) مختار الصحاح/ لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ص٣٠.

([2]) تهذيب اللغة/ لأبي منصور الأزهري الهروي، ج٢، ص١٤٢.

([3]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٨، ص٦.

([4]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ للفيومي، ج١، ص٣٨.

([5]) القاموس المحيط/ للفيروزآبادى، ص٧٠٢.

([6]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ للفيومي، ج١، ص٣٨.

([7]) تهذيب اللغة/ لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ج٢، ص١٤٣.

([8]) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج١٨، ص٣٤٦.

وعرفها الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق . حفظه الله تعالى . قريبًا من التعريف السابق بشكل كبير فقال:" البدعة طريقة مستحدثة في الدين، يراد بها التعبد، تخالف الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة"(1).

(1) موقف أهل السنة والجماعة من البدع والمبتدعة/ لعبد الرحمن بن عبد الخالق، ص١٢، بدون دار طبع ولا تاريخ طبعة.

المبحث الثاني

أقسام البدع

لقد وفق الله تعالى أهل الحديث لتقسيم البدعة فجرى تقسيمهم لها من جهة الحكم التكليفي؛ فيقسمونها إلى بدعة مكفرة وغير مكفرة يعني مفسقة، وكذلك يقسمونها أحيانًا إلى بدعة كبيرة وصغيرة.

قال شيخنا المحدث الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى (١) :" تنقسم البدعة من حيث حكمها التكليفي إلى بدعة مكفرة، وبدعة غير مكفرة، وبدعة كبيرة، وبدعة صغيرة، في تفاوت لا يخفى على أهل العلم".

ومن الأمثلة على أن أهل الحديث قسموا البدعة إلى مكفرة وغير مكفرة يعني مفسقة تقسيم كثير منهم للبدعة على هذه الطريقة.

قال الشيخ المحدث محمود الطحان حفظه الله تعالى:" البدعة نوعان:

أ- بدعة مكفرة: أي يكفر صاحبها بسببها، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، أو من اعتقد عكسه.

ب- بدعة مفسقة: أي يفسق صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً"(٢).

المبتدع هو من فسق لمخالفته عقيدة السنة، وتنقسم البدعة إلى قسمين: بدعة مكفرة، وبدعة غير مكفرة، أما المبتدع الذي يرمى ببدعة مكفرة فترد روايته قولا واحدا، خلافا لمن شذ في ذلك؛ لكن ينبغي التثبت مما يرمى به، وألا تسرع بتكفيره "(٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى:" نحن نؤمن بأن كل بدعة ضلالة، ثم هذه الضلالات تنقسم إلى: بدع مكفرة، وبدع مفسقة، وبدع يعذر فيها صاحبها"(٤).

وقال حافظ ثناء الله الزاهدي(٥):" الْمُبْتَدِعُ هُوَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ فِي الِاعْتِقَادِ أو فِي العَمَلِ.

---

(١) انظر إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ لنزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص٤٧، مخطوط.

(٢) تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص١٥٣.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث/ لنور الدين عتر، ص٨٣.

(٤) شرح الأربعين النووية/ لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الثريا للنشر، ص٢٨٧، بدون تاريخ طبعة.

(٥) الفصول في مصطلح حديث الرسول/ لحافظ ثناء الله الزاهدي، ص٩، بدون دار طبع، ولا تاريخ طبعة.

وَالبِدْعَةُ: هِيَ التَّعَبُّدُ للهِ بِمَا لَم يَشْرَعْهُ اللهُ، أو أَنَّهَا اعْتِقَادٌ في عَمَلٍ مُعَيَّنٍ بِأَنَّهُ شَرْعِيٌّ مِنْ حَيْثُ الشَّكْلِ وَالصُّورَةِ، وَسَبَبٌ لِلتَّقَرُّبِ إلى اللهِ وَذَرِيعَةٌ لِلأَجْرِ وَالثَّوَابِ، مَعَ أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِتَشْرِيعِهِ صُوْرَةً، وَلاَ بِإِثْبَاتِهِ تَقَرُّباً وَثَوَاباً، وَهِي عَلَى نَوعَيْنِ:

١- مُكَفِّرَةٌ: وهِي الَّتِي تَسْتَلْزِمُ الكُفْرَ، ورِوَايَةُ صَاحِبِهَا مَرْدُوْدَةٌ عَلى الإِطْلَاقِ.

٢- مُفَسِّقَةٌ: وهِي الَّتِي تَسْتَلْزِمُ الفِسْقَ ".

وقال شيخنا المحدث الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى(١):" تنقسم البدعة من حيث حكمها التكليفي إلى بدعة مكفرة، وبدعة غير مكفرة، وبدعة كبيرة، وبدعة صغيرة، في تفاوت لا يخفى على أهل العلم".

أ. البدعة المكفرة، وضابطها أن يفتي أهل العلم بكفر من يبتدعها، أو يعمل بها، كمن ينكر معلومًا من الدين بالضرورة

ب. البدعة غير المكفرة، وهي بدع الذنوب، منها ما هو من المعاصي التي ليست بكفر، أو يختلف هل هي كفر أم لا؟

ج. البدعة الكبيرة: كبائر البدع ما أخل منها بأصل من الضروريات الخمس فهو كبيرة، وما لا فهي صغيرة.

د. البدعة الصغيرة، ومنها ما هو مكروه.

ولقد قال محمد إبراهيم داود شحاذة:" لقد قسم العلماء البدعة إلى قسمين:

١ـ بدعة مكفرة: واشترط العلماء فيها أن يكون التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، مثل انكار المبتدع أمرًا متواترًا من أمور الشرع معلومًا بالدين بالاضطرار فهذا ترد روايته بالإجماع، أما إذا لم ينكر هذه الضرورات الشرعية وانضم إليه الورع والتقوى فتقبل روايته عند بعضهم، أما إذا كان غير ورع وكان يستحل الكذب فترد روايته.

٢ـ بدعة مفسقة: كبدع الخوارج والروافض غير الغلاة، وغيرهم من الطوائف المخالفين لأهل السنة(٢).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى :" البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق.

---

(١) انظر إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ لنزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص٤٧ . ص٤٨، مخطوط.

(٢) الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ لمحمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٣٧ . ص٣٩.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة(١).

---

(١) انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ . ١٩٦٣ م، ج١، ص٥ . ص٦.

المبحث الثالث

رواية المبتدع وضوابط قبولها وردها

لقد اختلف أهل الحديث في رواية المبتدع أتقبل أم ترد؛ فذهب بعضهم إلى الرد جملة وتفصيلًا؛ فهم يرون أن الرجل إذا وقع في بدعة فقد استحق الترك بلا شك أو مراء عندهم في ذلك؛ لأنه بذلك فقد شرط العدالة.

فعن الحسن(١) قال:" لا تسمعوا من أهل الأهواء "(٢).

وذهب بعض أهل الحديث إلى قبول رواية المبتدع كان رأسًا في بدعته أو لم يكن، وسواء كانت روايته في بدعته أو لم تكن ما دام حافظًا متقنًا ضابطًا لا يعرف عنه الكذب.

قال علي(٣): قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ(٤): إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ(٥) يَقُولُ: اتْرُكْ مَنْ كَانَ رَأْسًا فِي الْبِدْعَةِ يَدْعُو إِلَيْهَا ، قَالَ يَحْيَى: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَتَادَةَ؟ كَيْفَ تَصْنَعُ بِابْنِ أَبِي رَوَّادَ وَعُمَرَ بْنِ ذَرٍّ؟» وَعَدَّ يَحْيَى قَوْمًا ، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: هَذَا إِنْ تَرَكَ هَذَا الضَّرْبَ تَرَكَ نَاسًا كَثِيرًا(٦).

وفرقت طائفة أخرى بين الداعية فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة دون غيره، منهم ابن المبارك وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وروي أيضاً عن مالك.

---

(١) هو الحسن بن أبي الحسن، واسمه يسار البصري، أبو سعيد مولى زيد بن ثابت، ويقال: مولى جابر بن عبد الله، ويقال: مولى جميل بن قطبة بن عامر بن حديدة، ويقال: مولى أبي اليسر، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه و سلم، كان من أشبه الناس بأصحاب رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وكان على كلامه نور النبوة، وهو من أعلام أهل السنة والجماعة في زمانه، من أئمة البصرة المعروفين والمشهورين على اختلاف الأعصار والأمصار، مات في رجب سنة عشر ومائة، في خلافة هشام بن عبد الملك، وهو ابن نحو من ثمان وثمانين سنة. انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ج٢، ص١٣١، وتهذيب الكمال للمزي ج٦، ص٩٥.

(٢) الجرح والتعديل/ لابن أبي حاتم الرازي، ج٢، ص٣٣.

(٣) هو علي بن المديني، سبقت ترجمته ص٦٦.

(٤) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، التميمي، أبو سعيد البصري، الأحول، الحافظ، يقال: مولى بني تميم، ويقال: ليس لأحد عليه ولاء، لقد أثنى عليه العلماء في دينه وعلمه ما لا يحصى عده، وهو من جهابذة أهل زمانه، ولد سنة عشرين ومائة في أولها، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ج٨، ص٣٨٠، وتهذيب الكمال للمزي ج٣١، ص٣٢٩.

(٥) هو ابن مهدي وقد سبقت ترجمته ص٦٦.

(٦) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج١، ص٨.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَقِيلَ لَهُ: تَرَكْتَ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ وَتُحَدِّثُ عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ([1]) وَسَعِيدٍ وَفُلَانٍ، وَهُمْ كَانُوا فِي عِدَادِهِ؟ قَالَ:" إِنَّ عَمْرًا كَانَ يَدْعُو"([2]).

وقال إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ([3]): قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتَ مِنْ أَبِي قَطَنٍ الْقَدَرِيِّ؟ قَالَ:" لَمْ أَرَهُ دَاعِيَةً، وَلَوْ كَانَ دَاعِيَةً لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ"([4]).

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ:" ثَلَاثَةٌ لَا يُحْمَلُ عَنْهُمُ ، الرَّجُلُ الْمُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ ، وَالرَّجُلُ كَثِيرُ الْوَهْمِ وَالْغَلَطِ ، وَرَجُلٌ صَاحِبُ هَوًى يَدْعُو إِلَى بِدْعَةٍ"([5]).

وقال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ:" مَا كَتَبْتُ عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَقَدْ سَمِعَ عَبَّادٌ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ قَدَرِيٌّ يَرْوِي عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قُلْتُ لِيَحْيَى: هَكَذَا تَقُولُ فِي كُلِّ دَاعِيَةٍ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ إِنْ كَانَ قَدَرِيًّا أَوْ رَافِضِيًّا، أَوْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَهْوَاءِ، مِمَّنْ هُوَ دَاعِيَةٌ؟ قَالَ:" لَا يُكْتَبُ عَنْهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ ذَلِكَ، وَلَا يَدْعُو إِلَيْهِ كَهِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ وَغَيْرِهِ، مِمَّنْ يَرَى الْقَدَرَ وَلَا يَدْعُو إِلَيْهِ"([6]).

وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يُكْتَبُ عَنِ الْمُرْجِئِ وَالْقَدَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُكْثِرُ الْكَلَامَ فِيهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ دَاعِيًا، فَلا "([7]).

([1]) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري، والد معاذ بن هشام، واسم أبي عبد الله سنبر الربعي، من بكر بن وائل، وقيل: الجحدري، ودستوا كورة من كور الأهواز، كان يبيع الثياب التي تجلب منها؛ فنسب إليها، ويقال له: صاحب الدستوائي، مات سنة أربع وخمسين ومائة. انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ج٦، ص٢٧٨ ، وتهذيب الكمال للمزي ج٣٠، ص٢١٥.

([2]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٧.

([3]) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن ديسم، أبو إسحاق الحربي، ولد في سنة ثمان وتسعين ومائة، كان إماما وكان يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورعه، إمام مصنف عالم بكل شيء بارع في كل علم، مات ببغداد يوم الإثنين لتسع بقين من ذي الحجة، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من ذي الحجة سنة خمس وثمانين ومائتين، وصلى عليه يوسف بن يعقوب القاضي في شارع باب الأنبار، وكان الجمع كثيرًا جدًا، وكان يومًا في عقب مطر ووحل، ودفن في بيته رحمه الله. انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج٦، ص٢٧ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج١٣، ص٣٥٦.

([4]) المرجع السابق، ص١٢٧.

([5]) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج١، ص٨.

([6]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٧.

([7]) شرح السنة/ لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي ـ دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ج١، ص٢٤٨ ـ ص٢٥٠.

وقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ: سَمِعْتَ مِنَ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؟ فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، أَيْ كَثْرَةً، قُلْتُ: فَلِمَ لَا تُسَمِّيهِ وَأَنْتَ تُسَمِّي غَيْرَهُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ هَذَا كَانَ رَأْسًا(1).

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السِّجِسْتَانِيُّ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: يُكْتَبُ عَنِ الْقَدَرِيِّ؟ قَالَ:" إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيًا"(2).

وقال مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ:" لَا يُؤْخَذُ حَدِيثُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ صَاحِبِ هَوًى، يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَوَاهُ، وَلا مِنْ كَذَّابٍ يَكْذِبُ فِي حَدِيثِ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَتَّهِمُهُ بِأَنْ يَكْذِبَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم "(3).

وقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِي:" مَنْ رَأَي رَأْيًا وَلَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ احْتُمِلَ، وَمَنْ رَأَى رَأْيًا وَدَعَا إِلَيْهِ فَقَدِ اسْتَحَقَّ التَّرْكَ "(4).

وسئل مالك كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد وذكر غيرهما وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة(5).

وسأل أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: أَيُكْتَبُ عَنِ الْمُرْجِئِ وَالْقَدَرِيِّ؟ قَالَ:" نَعَمْ يُكْتَبُ عَنْهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيًا "(6).

ولقد كان اشتراط جمهور أهل الحديث لرواية المبتدع أن لا تكون في بدعته من باب الاحتياط.

قَالَ الْخَطِيبُ البغدادي رحمه الله تعالى :" إِنَّمَا مَنَعُوا أَنْ يُكْتَبَ عَنِ الدُّعَاةِ خَوْفًا أَنْ تَحْمِلَهُمُ الدَّعْوَةُ إِلَى الْبِدْعَةِ، وَالتَّرْغِيبُ فِيهَا عَلَى وَضْعِ مَا يُحَسِّنُهَا"(7).

وقال الذهبي رحمه الله تعالى : أبان بن تغلب الكوفي شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته، وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم؛ فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحريف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق؛ فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من

---

(1) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٧.

(2) المرجع السابق، ص١٢٨.

(3) شرح السنة/ للبغوي، ج١، ص٢٥٠.

(4) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٦.

(5) تهذيب التهذيب/ لابن حجر، ج٢، ص٣٢.

(6) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص١٢٨.

(7) المرجع السابق، ص١٢٨.

الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة(١).

وقال الذهبي رحمه الله تعالى:" الشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد عليا أفضل منهما "(٢).

وقال الإمام البغوي رحمه الله تعالى:" وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَأَهْلِ الأَهْوَاءِ، فَقَبِلَهَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِذَا كَانُوا فِيهَا صَادِقِينَ ، فَقَدْ حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ يَعْقُوبَ الرَّوَاجِنِيِّ ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ ، يَقُولُ : حَدَّثَنَا الصَّدُوقُ فِي رِوَايَتِهِ الْمُتَّهَمُ فِي دِينِهِ عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَاحْتَجَّ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ بِمُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِيِّ، وَحَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ الرَّحَبِيِّ، وَقَدِ اشْتَهَرَ عَنْهُمَا النَّصْبُ(٣)، وَاتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِأَبِي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدِ بْنِ حَازِمٍ الضَّرِيرِ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، وَقَدِ اشْتَهَرَ عَنْهُمَا الْغُلُوُّ"(٤).

وقال الشيخ المحدث محمود الطحان . حفظه الله تعالى . (٥):" حكم رواية المبتدع:

أ- إن كانت بدعته مكفرة: ترد روايته.

ب- وإن كانت بدعته مفسقة: فالصحيح الذي عليه الجمهور أن روايته تقبل بشرطين:

١- ألا يكون داعية إلى بدعته.

٢- وألا يروي ما يروج بدعته.

وقال حافظ ثناء الله الزاهدي(٦): الْمُبْتَدِعُ هُوَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ فِي الإِعْتِقَادِ أو فِي العَمَلِ.

وَالبِدْعَةُ: هِيَ التَّعَبُّدُ للهِ بِمَا لَم يَشْرَعْهُ اللهُ، أو أَنَّهَا اعْتِقَادٌ في عَمَلٍ مُعَيَّنٍ بِأَنَّهُ شَرْعِيٌّ مِنْ حَيْثُ الشَّكْلِ وَالصُّورَةِ، وَسَبَبٌ لِلتَّقَرُّبِ إلى اللهِ وَذَرِيعَةٌ لِلأَجْرِ وَالثَّوَابِ، مَعَ أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِتَشْرِيعِهِ صُوْرَةً، وَلاَ بِإِثْبَاتِهِ تَقَرُّباً وَثَوَاباً، وَهِي عَلى نَوعَيْنِ:

١- مُكَفِّرَةٌ: وهِي الَّتِي تَسْتَلْزِمُ الكُفْرَ، ورِوَايَةُ صَاحِبِهَا مَرْدُوْدَةٌ عَلى الإِطْلاَقِ.

---

(١) انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ للذهبي، ج١، ص٥ . ص٦.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص٥ . ص٦.

(٣) النّصب بغض عَليّ وَتَقْدِيم غَيره عَلَيْهِ. انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

(٤) شرح السنة/ للبغوي، ج١، ص٢٥٠.

(٥) تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص١٥٣ . ص١٥٤.

(٦) الفصول في مصطلح حديث الرسول/ لحافظ ثناء الله الزاهدي، ص٩، بدون دار طبع، ولا تاريخ طبعة.

٢- مُفَسِّقَةٌ: وهِي الَّتِي تَسْتَلْزِمُ الفِسْقَ، ورِوَايَةُ صَاحِبِهَا مَقْبُولَةٌ بِشَرْطَيْنِ:
أَنْ لاَّ يَكُونَ دَاعِياً إِلى بِدْعَتِهِ، وبِأَنْ لاَّ تَكُونَ رِوَايَتُهُ مِمَّا يُؤَيِّدُ بِدْعَتَهُ.

قال شيخنا الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى :" إذا كان الداعية إلى بدعة أمينًا، وعرف صدقه، يقبل حديثه، على سبيل الانتقاء من روايته، لا على سبيل الرواية له مطلقًا، ويدل على هذا صنيع الأئمة رحمة الله تعالى عليهم"(١).

فقد روى الإمام مسلم عن شيخه أحمد بن حنبل، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ(٢)، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ:" أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي (يَعْنِي: فُلَانًا) لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ"(٣).

قال شيخنا الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى : ينبغي أن يلاحظ هنا أن الحديث من رواية الأئمة الثلاثة، أحمد بن حنبل(٤)، والبخاري(٥)، ومسلم، وهو حديث يؤيد مخالفي علي رضي الله عنه، أو بلغة أخرى، يؤيد النواصب، ومن رواته قيس بن أبي حازم، وكان قيس بن أبي حازم عثمانيًا " وحديثه هذا ينتصر لمذهبه(٦).

وعن إسماعيل بن أبي خالد قال: كان قيس بن أبي حازم عثمانيًا(٧).

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه

عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زِرٍّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ، أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ(٨).

قال شيخنا الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى :" انظر إلى صنيع مسلم، وصنيع

---

(١) إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ لنزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص٢٥، مخطوط.

(٢) هو قيس بن أبي حازم، واسمه حصين بن عوف، مات سنة سبع وتسعين، انظر تهذيب الكمال/ للمزي، ج٢٤، ص١٠.

(٣) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم، حديث رقم: ٣١٦.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، كتاب: مسند الشاميين، بقية حديث عمرو بن العاص، حديث رقم: ١٧١٣٦.

(٥) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الأدب، باب: تبل الرحم ببلالها، حديث رقم: ٥٥٣١.

(٦) انظر إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ المؤلف نزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص٢٦، مخطوط.

(٧) تاريخ دمشق/ لابن عساكر، ج٤٩، ص٤٦٥.

(٨) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان، حديث رقم: ١١٣.

الأئمة الذين رووا هذا الحديث قبله، ومن شاركه في إخراجه، كالإمام أحمد في مسنده(1)، والترمذي(2) والنسائي(3) وغيرهم، وأيقن أن المبتدع الداعية يُنتقى من حديثه ما عُرف فيه صدقه، فعدي بن ثابت إمام الشيعة وقاصهم، قال ابن معين: شيعي مفرط، وقال الدارقطني: كان غاليًا في التشيع"(4)،(5).

وقال أبو حاتم: صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم(6).

قال شيخنا الدكتور نزار ريان رحمه الله تعالى:" الخلاصة: أن الأئمة رحمة الله عليهم، كانوا يخرجون حديث من عرف بالصدق من المبتدعة، ولو كان حديثه مؤيدًا بدعته، ولا يخرجون لمبتدع كُلَّ روايته، وإنما هو الانتقاء(7).

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم: ١٨٥٠٠، وحديث رقم: ١٨٥٧٦، ج٣٠، ص٤٥٩، وص٥٤١.

(2) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حديث رقم: ٣٧٣٦، ج٥، ص٦٤٣ ، وباب: في فضل الأنصار وقريش، حديث رقم: ٣٩٠٠، ج٥، ص٧١٢.

(3) أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الإيمان وشرائعه، باب: علامة الإيمان، حديث رقم: ٥٠١٨، وحديث رقم: ٥٠٢٢.

(4) انظر: تهذيب الكمال/ للمزي، ج١٩، ص٥٢٤.

(5) إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ لنزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص٢٦، مخطوط.

(6) انظر: الجرح والتعديل/ لابن أبي حاتم الرازي، ج٢، ص٧.

(7) إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ لنزار بن عبد القادر ريان، ج٣، ص٢٦، مخطوط.

المبحث الرابع

أشهر البدع العقدية المنسوبة للرواة والتعريف بها

إن الباحث في هذا المبحث ليس بصدد التعريف بالبدعة من جهة اللغة وشرحها بذكر ما خالفت به الشرع، فهذا ليس غرض الباحث في هذا المبحث، ولكن الباحث سيثبت ذكرها عند أهل الحديث وتعريفهم الاصطلاحي لها على وجه من الإيجاز والاختصار.

أولًا: بدعتا التشيع والرفض:.

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" التشيع محبَّة علي رضي الله عنه وتقديمه على الصحابة؛ فَمن قدمه على أبي بكر وَعمر رضي الله عنهما فَهُوَ غال فِي تشيعه، وَيُطلق عَلَيْهِ رَافِضِي، وَإِلَّا فشيعي؛ فَإِن انضاف إِلَى ذَلِك السب أَو التَّصْرِيح بالبغض فغال فِي الرَّفْض، وَإِن اعْتقد الرّجْعَة إِلَى الدُّنْيَا فأشد فِي الغلو[1]، ولقد ظهرت في زمن الإمام علي حتى أصبحت تشكل طائفة كبيرة لها عقائدها المستقلة ومناهجها المتميزة(٢).

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" وأما التَّشَيُّع فقد قدمنَا أَنه إِذا كَانَ الراوي ثَبت الْأَخْذ وَالْأَدَاء لَا يضرّهُ لَا سِيمَا إِذا يكن دَاعِيَة إِلَى رَأْيه "[3].

ثانيًا: بدعة القدرية:.

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" القدرية من يزْعم أَن الشَّرّ فعل العَبْد وَحده[4].

ثالثًا: بدعة السبئية:.

السبئية فرقة ضالة تنسب إلى عبد الله بن سبأ اليهودي من مبادئها الغيبة، الرجعة، الوصية، وألوهية علي بالمشاركة(٥).

رابعًا: بدعة الإرجاء:.

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" الإرجاء بِمَعْنى التَّأْخِير، وَهُوَ عِنْدهم على قسمَيْنِ؛ مِنْهُم من أَرَادَ بِهِ تَأْخِير القَوْل فِي الحكم فِي تصويب إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّذين تقاتلوا بعد

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

(٢) الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ لمحمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٤٢.

(٣) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٠٠.

(٤) المرجع السابق، ج١، ص٤٥٩.

(٥) الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ لمحمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٤٢.

عُثْمَان، وَمِنْهُم من أَرَادَ تَأْخِير القَوْل فِي الحكم على من أَتَى الْكَبَائِر وَترك الْفَرَائِض بالنَّار؛ لِأَن الْإِيمَان عِنْدهم الْإِقْرَار والاعتقاد، وَلَا يضر الْعَمَل مَعَ ذَلِك[1].

وقال محمد شحاذة الموصلي: الإرجاء هو تأخير العمل عن الإيمان(٢)

خامسًا: بدعة الجهمية:.

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" الجهمية من يَنْفِي صِفَات الله تَعَالَى الَّتِي أثبتها الْكتاب وَالسّنة، وَيَقُول: إن الْقُرْآن مَخْلُوق[3].

سادسًا: بدعة الحشوية:.

الحشوية هم الذين تمسكوا بالظواهر وذهبوا إلى التجسيم، وهم يقولون بقدم الحروف والأصوات، وبأن التلاوة قديمة والإيمان والروح قديم(٤).

سابعًا: بدعة النصب:.

النّصب بغض عَليّ وَتَقْدِيم غَيره عَلَيْهِ[5].

وقال ابن حجر رحمه الله تعالى :" أكثر من يوصف بالنصب يكون مشهورا بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة بخلاف من يوصف بالرفض فإن غالبهم كاذب ولا يتورع في الإخبار والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن عليا رضي الله عنه قتل عثمان أو كان أعان عليه فكان بغضهم له ديانة بزعمهم ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتلت أقاربه في حروب علي "[6].

ثامنًا: بدعة الفلاسفة:.

الفلاسفة هم الذين اختلطت عليهم الشعاب فوقعوا في بؤرة الإلحاد تحت وطأة الأدلة الفاسدة(٧).

---

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

(2) الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ محمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٤٣.

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

(4) الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ لمحمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٤٣.

(5) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

(6) تهذيب التهذيب/ لابن حجر، ج٨، ص٤٥٨.

(7) الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ لمحمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٤٣.

تاسعًا: بدعة الخوارج:.

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" الخوارج الَّذين أَنْكَرُوا على عَليّ التَّحْكِيم وتبرءوا مِنْهُ وَمن عُثْمَان وَذريته وقاتلوهم فَإِن أطْلقُوا تكفيرهم فهم الغلاة مِنْهُم([1]).

عاشرًا: بدعة الإباضية:.

الإباضية: فرقة من الخوارج(٢)، وهم أَتبَاع عبد الله بن أباض([3]).

الحادي عشر: بدعة القعدية:.

القعدية: الَّذين يزينون الْخُرُوج على الْأَئِمَّة وَلَا يباشرون ذَلِك([4]).

الثاني عشر: بدعة الوقف:.

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" الواقف فِي الْقُرْآن من لَا يَقُول مَخْلُوق وَلَا لَيْسَ بمخلوق([5]).

([1]) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

([2]) الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ لمحمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٤٣.

([3]) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

([4]) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩ ، والرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ لمحمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، ص٤٣.

([5]) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج١، ص٤٥٩.

المبحث الخامس

منهج أهل الحديث في التعامل مع أهل البدع

لقد كان أهل الحديث رؤوس أهل السنة والجماعة لا يلقون المبتدعةَ إلا منكرين؛ فلا يسمعون كلامهم سواء كان قليلًا أو كثيرًا حقًا أو باطلًا، وكانوا يحذرون من البدع وأهلها أشد التحذير.

قال سفيان الثوري([1]): من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة وهو يعلم أنه صاحب بدعة خرج من عصمة الله، ووكل إلى نفسه([2]).

وقال أيضًا: من سمع بدعة فلا يحكها لجلسائه لا يلقيها في قلوبهم([3]).

وعقب الذهبي رحمه الله تعالى على ذلك بقوله: أكثر أئمة السلف على هذا التحذير، يرون أن القلوب ضعيفة، والشُّبَه خطافة"[4].

وقال سفيان الثوري:" البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها "([5]).

يعني أن صاحب البدعة لا يوفق للتوبة من بدعته إلا أن يشاء الله تعالى أمرًا فلا راد لأمره ولا معقب، لأن صاحب البدعة يرى نفسه على الحق وهو لا يعلم أنه على الباطل، ويعتقد في بدعته أنها قربة، وهو لا يدري أنها مهلكة، فكيف يتوب منها وهذا حاله وهذه حقيقته.

ولذلك كان يحيى بن أبي كثير يقول:" إذا رأيتَ المبتدعَ في طريق، فخذ في غيره"[6].

وقال سفيان:" إني لأدعو للسلطان، وأدعو لأصحاب الأهواء، ولكن لا أستطيع أن أذكر إلا ما فيهم"([7]).

ولما بكى سليمان التيمي([8]) في مرضه، قيل له: ما يبكيك؟ قال: مررت على قدري،

([1]) سبقت ترجمته ص١٦ من هذه الرسالة.

([2]) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ج٧، ص٣٤.

([3]) المرجع السابق، ج٧، ص٣٤.

(4) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٧، ص٢٦١.

([5]) مسند ابن الجعد، أثر رقم: ١٨٠٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/للالكائي ج١، ص٢١٦ . ص٢١٧، أثر رقم: ٢٣٨ ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ج٧، ص٢٦.

(6) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٦، ص٢٩.

([7]) مسند ابن الجعد/ أثر رقم: ١٩٠١.

([8]) هو سليمان التيمي الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو المعتمر سليمان بن طرخان القيسي، مولاهم البصري، لم يكن تيميا بل نزل فيهم، كان من أصدق الناس، ومن أخوف الناس لله تعالى، وكان إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تغير لونه، مكث أربعين سنة يصوم يوما ويفطر يوما ويصلي

فسلمت عليه، فأخاف الحساب عليه[1].

وكان أبو الجوزاء أوس بن عبد الله الرَّبَعِيُّ البصري[2] يقول:" لأن أجالس الخنازير أحب إلي من أن أجالس أحدًا من أهل الأهواء[3].

وقال عبد الله بنِ المبارك رحمه الله:" إياك أن تجلس مع صاحب بدعة"[4].

وقال رجل لسفيان الثوري: يا أبا عبد الله، أوصني، قال:" إياك والأهواء، والخصومة، وإياك والسلطان "[5].

وهو ما يحذرنا منه إبراهيم الحربي رحمه الله بقوله:" إياكم أن تجلسوا إلى أهل البدع، فإن الرجل إذا أقبل ببدعة ليس يفلح"[6].

وقال الإمام الأوزاعي:" ما ابتدع رجل بدعةً، إلا سُلِبَ الورعَ "[7].

وقال سفيان الثوري:" المسلمون كلهم عندنا على حالة حسنة إلا رجلين؛ صاحب بدعة، أو صاحب سلطان "[8].

وقال الإمام الشافعي: كان الإمام مالك إذا جاءه بعض أهل الأهواء، قال: أما إني على بينة من ديني، وأما أنت، فشاك، اذهب إلى شاك مثلك فخاصمه[9].

صلاة الفجر بوضوء العشاء وعاش سبعا وتسعين سنة، وكان عابد البصرة وعالمها، مات في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين ومائة رحمه الله تعالى. انظر تهذيب الكمال للمزي ج١٢، ص٥ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ج١، ص١١٣.

(1) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٦، ص٢٠٠.

(2) هو أوس بن عبد الله بن خالد الربعي، أبو الجوزاء، البصري، وكان قد صحب ابن عباس اثنتي عشرة سنة، وكان عابدًا فاضلًا، لم يكذب قط، قتل سنة ثلاث وثمانين في معركة الجماجم. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٢، ص١٦ ، والثقات لابن حبان ج٤، ص٤٢.

(3) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ج٣، ص٧٨.

(4) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٨، ص٣٩٩.

(5) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/للالكائي، ج١، ص١٥٤، أثر رقم: ٢٥٤ ، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ج٧، ص٢٨.

(6) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج١٣، ص٣٥٨.

(7) المرجع السابق، ج٧، ص١٢٥.

(8) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ للالكائي، ج١، ص٢٢٤، أثر رقم: ٢٥٥.

(9) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٦، ص٣٤٥.

وقال الفضيل بن عياض[1]:" من جلس مع صاحب بدعة، لم يعط الحكمة[2].

ولقي الإمامُ الأوزاعيُ ثورًا بنَ يزيد الكلاعيَّ[3] فمد يده إليه، فأبى الأوزاعي أنْ يمد يده إليه وقال: يا ثور، لو كانت الدنيا، لكانت المقاربة، ولكنه الدين"[4] لأنه كان يرى رأي القدر.

وصنيع الأوزاعي هنا، صنيع إمام يقتدى به، ويؤثر فعله، ولذلك يجب على من يُرَى فِي الدين مَكَانُهُ، أن يجعل بينه وبين أهل الأهواء وقاية وخندقًا، لا يصل إليهم ولا يصلون إليه.

وقال ابن القيم رحمه الله: قال لي شيخ الإسلام رضي الله عنه وقد جعلت أورد عليه إيرادا بعد إيراد: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرا للشبهات[5].

وقال رجل من أصحاب الأهواء لأيوب السَّخْتِيَانِي: يا أبا بكر، أسألك عن كلمة؟ فولى وهو يقول: ولا نصف كلمة، ولا نصف كلمة[6] يفر بدينه من البدع والفتن.

وقال أبو جعفر العقيلي: قلت لعبد الله بن أحمد: لِمَ لَمْ تكتب عن علي بن الجعد؟[7] قال: نهاني أبي أن أذهب إليه، وكان يبلغه عنه أنه يتناول الصحابة"[8].

---

(1) هو فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر، أبو علي، التميمي، ثم اليربوعي، الخراساني، المروزي، الزاهد، مشهور بالورع والزهد والتقوى والبكاء والخشية وبه يضرب المثل في ذلك، وهو علم معروف على اختلاف الأعصار والأمصار، مات سنة ست وثمانين ومائة. انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ج٤٨، ص٣٧٥ ، وتهذيب الكمال للمزي ج٢٣، ص٢٨١.

(2) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٨، ص٤٣٥.

(3) هو ثور بن يزيد، أبو خالد، الكلاعي، الشامي، وكان قدريا، كان له يوم مات سبعون سنة، مات سنة خمس وخمسين ومائة ببيت المقدس. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٢، ص١٨١ ، والثقات لابن حبان ج٦، ص١٢٩.

(4) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٦، ص٣٤٤.

(5) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة/ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ج١، ص١٤٠.

(6) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٦، ص٢١.

(7) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، ثقة ثبت رمي بالتشيع، مات سنة ثلاثين ومائتين، أخرج له البخاري وغيره، مما لا يؤيد بدعته، انظر: تهذيب الكمال٣٤١/٢٠.

(8) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج١٠، ص٤٦٥ .

وقال بندار بن الحسين[1]:" صحبة أهل البدع تورث الإعراض عن الحق"[2].

وقال أيوب السختياني وقد رأى رجلًا من أصحاب الأهواء: إني لأعرف الذِّلَّةَ في وجهه، ثم تلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾الأعراف١٥٢. ثم قال: هذه لكل مفتر[3].

فالمبتدعة من أكثر الناس افتراءً وذلة في الدنيا والآخرة.

قال سليمان التيمي:" إن الرجل ليذنب الذنب فيصبح وعليه مذلته"[4].

نعوذ بالله تعالى من الابتداع في الدين والخذلان.

وقال أحمد بن سنان القطان([5]):" إذا ابتدع الرجل بدعة، نزعت حلاوة الحديث من قلبه"[6].

وكذلك كان أهل الحديث ينهون عن الصلاة خلف أهل البدع ويرون ذلك دينًا يجب أن يتبع ويسار عليه.

قال بشر بن منصور([7]): سمعت سفيان الثوري يقول، وسأله رجل فقال: على بابي مسجد إمامه صاحب بدعة ؟ قال:" لا تصل خلفه، قال: تكون الليلة المطيرة وأنا شيخ كبير ؟ قال:" لا تصل خلفه "([8]).

([1]) هو بندار بن الحسين، الشيرازي، شيخ الصوفية، أبو الحسين، وكان ذا أموال فأنفقها وتزهد، وله معرفة بالكلام والنظر، توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة. . انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ج١٠، ص٣٨٤ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج١٦، ص١٠٨ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج٣، ص٢٢٤.

([2]) سير أعلام النبلاء للذهبي، ج٤، ص١٠٩.

([3]) ذم الكلام وأهله/ شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، سنة الولادة ٣٩٦هـ، سنة الوفاة ٤٨١هـ، تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر مكتبة العلوم والحكم، سنة النشر ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م، ج٥، ص١٨٢ . ص١٨٣.

([4]) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٦، ص٢٠٠.

([5]) هو أحمد بن سنان القطان، أبو جعفر، من أهل واسط، إمام أهل زمانه، مات سنة ست خمسين ومائتين. انظر الثقات لابن حبان ج٨، ص٣٣ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ج٢، ص٨٠.

([6]) المرجع السابق، ج١٢، ص٢٤٥.

([7]) هو بشر بن منصور السليمى البصري، وسليمة من ولد مالك بن فهم من الأزد، أبو محمد، مات سنة ثمانين ومائة، بعد ما عمى، وكان من خيار أهل البصرة وعبادهم. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٢، ص٨٤ ، والثقات لابن حبان ج٨، ص١٤٠.

([8]) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ج٧، ص٢٨.

وقال الفِرْيَابِيُّ: سمعت سفيان ورجل يسأله عن من يشتم أبا بكر؟ قال: كافر بالله العظيم، قال: نصلى عليه؟ قال: لا، ولا كرامة، قال: فزاحمه الناس حتى حالوا بيني وبينه، فقلت للذي قريبًا منه: ما قال؟ قلنا: هو يقول: لا إله إلا الله؟، ما نصنع به؟ قال: لا تمسوه بأيديكم، ارفعوه بالخشب حتى تواروه في قبره([1]).

وقال مؤمل بن إسماعيل([2]): مات عبد العزيز بن أبي رواد ، وكنت في جنازته حتى وضع عند باب الصفا ، فصف الناس ، وجاء الثوري ، فقال الناس : جاء الثوري ، جاء الثوري حتى خرق الصفوف ، والناس ينظرون إليه ، فجاوز الجنازة ولم يصل عليه ، لأنه كان يرمى بالإرجاء"([3]).

وقال الإمام الذهبي في ترجمة عبد العزيز بن أبي رَوَّاد: كان ابن أبي رَوَّاد كثير المحاسن، لكنه مرجئ، قال مؤمل بن إسماعيل: مات عبد العزيز بن أبي رَوَّاد فجئ بجنازته، فوضعت عند باب الصفا، وجاء سفيان الثوري، فقال الناس: جاء سفيان، جاء سفيان، فجاء حتى خرق الصفوف، وجاوز الجنازة، ولم يصل عليها، لأنه كان يرى الأرجاء، فقيل لسفيان، فقال: والله إني لأرى الصلاة على من هو دونه عندي، ولكن أردت أن أُري الناس أنه مات على بدعة([4]).

وقال إبراهيم بن المغيرة . وكان شيخًا حجاجًا . قال:" سألت سفيان: أأصلي خلف من يقول: الإيمان قول بلا عمل؟ قال:" لا، ولا كرامة([5]).

وهذا الإمام عبد الله بن المبارك، تمر به جنازة مبتدع فيغلق على نفسه باب المسجد. قال هناد بن السّرِي([6]):" مات عمرو بن ثابت بن أبي المقدام، فلما مُرَّ بجنازته فرآها ابن

([1]) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٧، ص٢٥٣.

([2]) هو مؤمل بن إسماعيل أبو عبد الرحمن مولى آل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أصله من البصرة، سكن مكة، كان شديدًا في التمسك بالسنة، مات يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان، سنة ست ومائتين. انظر والجرح والتعديل/ لابن أبي حاتم الرازي ج٨، ص٣٧٤ الثقات لابن حبان ج٩، ص١٨٧.

([3]) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ج٧، ص٢٩.

([4]) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج٧، ص١٨٦.

([5]) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ج٧، ص٢٩.

([6]) هو هناد بن السرى التميمي الدارمي العابد كنيته أبو السرى من أهل الكوفة، الحافظ الزاهد، القدوة شيخ الكوفة المحدث، كان يقال له: راهب الكوفة لتعبده، توفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين ومائتين، عن إحدى وتسعين سنة رحمه الله تعالى، وله مصنف كبير في الزهد. انظر الثقات لابن حبان ج٩، ص٢٤٦ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ج٢، ص٧٠.

المبارك دخل المسجد، وأغلق عليه بابه حتى جاوزه"[1].

وقال عبد الله بن أحمد:" سمعت أبي يقول: قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم يوم الجنائز"[2].

فأهل الحديث كان لهم منهجًا مميزًا فريدًا في التعامل مع أهل البدع تمثل بهجرهم طالما بقوا على بدعهم، ليسلم ديننا منهم، وكي يعودوا للحق والجادة والصواب.

---

(1) الضعفاء الكبير/ للعقيلي، ج٣، ص٢٦١.

(2) سير أعلام النبلاء/ للذهبي، ج١١، ص٣٤٠.

الفصل الخامس

الحديث الموضوع

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحديث الموضوع وطرق كشفه.

المبحث الثاني: أسباب الوضع في الحديث.

المبحث الثالث: حكم الوضع في الحديث.

المبحث الرابع: أشهر الفرق المجوزة لوضع الحديث.

المبحث الخامس: نقد المتون من الجهة العقدية

المبحث الأول

تعريف الحديث الموضوع وطرق كشفه.

أولًا: تعريف الحديث الموضوع.

الْمَوْضُوع لُغَة: اسْم مفعول من الوضع مأخوذ من وضع الشَّيْء يَضَعهُ وضعًا([1])،أو مأخوذ من الضعة، وهى الانحطاط فى الرتبة، إشارة إلى عدم استحقاقه للرفعة وأنه لا رتبة له ولا قيمة، وأن منزلته الحقيقية أن يبقى مطروحًا غير معبوء فيه لا يأخذ به ولا يلتفت إليه، بخلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسمى " مرفوع " تعظيمًا لقدره ومراعاة لجهة نسبته إليه([2]).

ووضَع الشَّيْء وَضْعا: اختلقه، وتَوَاضَع الْقَوْم على الشَّيْء: اتَّفقوا عَلَيْهِ، والضَّعةُ والضِّعَةُ: خلاف الرّفْعَة فِي الْقدر([3])، وأَوْضَعْتُه فِي الأَمر إِذا وافَقْتَه فِيهِ عَلَى شَيْءٍ([4]).

ويأتي لفظ الوضع لمعانٍ عِدّة، منها:

١. الإسقاط كـ " وضع الجناية عنه " أي أسقطها، ومثله وضع الشيء عن كاهله إذا أسقطه.

٢. ويأتى بمعنى الترك، ومنه: إبل موضوعة، أى متروكة فى المرعى.

٣ـ وكذلك الاختلاق والافتراء ، كَـ " وضع فلان القصة " أي اختلقها وافتراها، ووضع الرجل الحديث: افتراه وكذبه، ومنه قيل: حديث موضوع أي مختلق مكذوب، ورجل وضَّاع أي كذاب مفتر([5]).

٤. ويطلق على الإلصاق يُقَالُ: وَضَعَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ كَذَا، أَيْ: أَلْصَقَهُ بِهِ ([6]).

([1]) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة/ لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ، ج١، ص٥.

([2]) معرفة أنواع علم الحديث/ لابن الصلاح، الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور عبد اللطيف الهميم، والشيخ ماهر ياسين الفحل، ط دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ص٢٠٠.

([3]) المحكم والمحيط الأعظم/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م، ج٢، ص٢٩٥.

([4]) لسان العرب/ لابن منظور، ج٨، ص٣٩٧.

([5]) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ، ص٧٩.

([6]) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي/ لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن

وتسميته بالحديث الموضوع تسمية مجازية.

وأما الموضوع اصْطِلَاحًا فهو: الكذب المختلق المصنوع المنسوب زورًا وبهتانًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم([1]).

ثانيًا: طرق كشف الحديث الموضوع.

إن طرق الكشف عن الحديث غير الصحيح ومنه الموضوع كثيرة جدًا والذي يهمنا منها ما يتعلق بالعقيدة الإسلامية؛ فإذا كان الحديث يخالف العقيدة الإسلامية الثابتة فلا شك أنه غير صحيح، ومن الحديث غير الصحيح ماله ظلمة كظلمة الليل، وجلود أهل العلم تقشعر منه وتتكره القلوب العامرة بذكر الله تعالى .

فإذا كان الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعارض العقول ويخالف المنقول ويناقض الأصول فهو حديث مكذوب عليه ومفترى بلا شك أو ارتياب.

قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى: كل حَدِيث رَأَيْته يُخَالف الْمَعْقُول، أَو يُنَاقض الْأُصُول، فَاعْلَم أَنه مَوْضُوع فلا تتكلف اعتباره([2]).

وقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ([3]):" إِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوْءِ النَّهَارِ نَعْرِفُهُ ، وَإِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ نُنْكِرُهُ"([4]).

وَقَالَ ابْن الجَوْزِي: إِن الحَدِيث الْمُنكر يَقْشَعِرُّ لَهُ جلد طَالب الْعلم، وينكسر مِنْهُ قلبه فِي الْغَالِب([5]).

محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ج١، ص٣١٠.

([1]) الميسر في علوم الحديث/ للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية والدكتور نعيم أسعد الصفدي، ص٨٠.

([2]) الموضوعات/ للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، خرج آياته وأحاديثه توفيق حمدان، ط دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م، ج١، ص٦٥.

([3]) هو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله بن موهبه بن منقد بن نصر بن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناه بن أد بن طابخه بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الثوري أبو يزيد الكوفي، من أئمة أهل السنة والجماعة في زمانه، وهو من أهل الزهد والورع، توفي في ولاية عبيد الله بن زياد. انظر تهذيب الكمال للمزي ج٩، ص٧٠ ، وتهذيب التهذيب لا بن حجر ج٣، ص٢١٠.

([4]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٤٣١.

([5]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص٦٢.

والأمثلة كثيرة والشواهد عديدة على كشف الحديث الموضوع لمخالفته العقيدة الإسلامية منها:

أولًا: حديث:" لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به ". لا أصل له.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" الْحَدِيثُ الَّذِي يَرْوِيهِ بَعْضُ النَّاسِ " إذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِجَاهِي " هُوَ مِنْ الْمَكْذُوبَاتِ الَّتِي لَمْ يَرْوِهَا أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ بِمَنْزِلَةِ مَا يَرْوُونَهُ مِنْ قَوْلِهِ:" لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ " فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا مِنْ الْمَكْذُوبَاتِ[1].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى :" حَدِيثُ "لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ" وَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْمُشْرِكِينَ عُبَّادِ الأَوْثَانِ "[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" قَوْلُ الْقَائِلِ:" لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ " هُوَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالْبُهْتَانِ فَإِنَّ عُبَّادَ الْأَصْنَامِ أَحْسَنُوا ظَنَّهُمْ بِهَا فَكَانُوا هُمْ وَإِيَّاهَا مِنْ حَصَبِ جَهَنَّمَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾"[3].

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى :" ومنها اعتقادهم أنهم إذا أحسنوا ظنهم بحجر واعتقدوا فيه فإنه ينفعهم " ، أصل هذه العقيدة الضالة حديث:" لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به " وأورده الحافظ العجلوني في (كشف الخفاء – ٢ / ١٥٢)، ونُقِلَ عن ابن تيمية أنه كذب، وعن ابن حجر أنه لا أصل له، وعن صاحب (المقاصد) أنه لا يصح، ونقل عن ابن القيم قوله:(هو من كلام عباد الأصنام الذين يحسنون ظنهم بالأحجار) "[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" مَنْ اعْتَقَدَ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ يَنْفَعُهُ أَوْ يَضُرُّهُ فَإِنَّ الِاعْتِقَادَ يَدْعُوهُ إلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ وَيَبْعَثُهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ مُطَابِقًا حَصَلَتْ الْمَنْفَعَةُ وَانْدَفَعَتْ الْمَضَرَّةُ إذَا انْتَفَتْ الْمَوَانِعُ وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ الِانْتِفَاعِ بِالْفِعْلِ أَوْ الضَّرَرِ بِهِ لَا يُوجِبُ حُصُولَ الْمَنْفَعَةِ وَالْمَضَرَّةِ وَإِنَّمَا هَذَا قَوْلُ بَعْضِ جُهَّالِ الْكُفَّارِ: لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ

---

(١) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج٢٤، ص٣٣٥.

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف/ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى:٧٥١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ص١٣٩.

(٣) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج١١، ص٥١٣.

(٤) التوسل أنواعه وأحكامه، آلف بينها ونسقها محمد عيد العباسي/ بحوث كتبها وألقاها محمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م، ص٢٢ . ص٢٣.

فَيَجْعَلُونَ الِانْتِفَاعَ بِالشَّيْءِ تَبَعًا لِظَنِّ الْمَنْفَعَةِ فِيهِ . وَقَدْ اعْتَقَدَ الْمُشْرِكُونَ الِانْتِفَاعَ بِالْأَصْنَامِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿ يدعوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ الحج ١٣.([1]).

ثانيًا: حديث:" يا آدم لولا محمد ما خلقتك ". باطل موضوع.

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى معلقًا على حديث " يا آدم لولا محمد ما خلقتك:" إن الله تبارك وتعالى قد أخبرنا عن الحكمة التي من أجلها خلق آدم وذريته فقال عز وجل: ﴿ **وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون** ﴾ الذاريات ٥٦، فكل ما خالف هذه الحكمة أو زاد عليها لا يقبل إلا بنص صحيح عن المعصوم صلى الله عليه وسلم كمخالفة هذا الحديث الباطل، ومثله ما اشتهر على ألسنة الناس:(لولاك لولاك ما خلقت الأفلاك) فإنه موضوع كما قال الصنعاني، ووافقه الشوكاني في(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) ، ومن الطرائف أن المتنبي ميرزا غلام أحمد القادياني سرق هذا الحديث الموضوع فادعى أن الله خاطبه بقوله: (لولاك لما خلقت الأفلاك) وهذا شيء يعترف به أتباعه القاديانيون هنا في دمشق وغيرها لوروده في كتاب متنبئهم (حقيقة الوحي)(٢).

ثالثًا: الحديث المروي " عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ قَدْ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ فَأْتُوهَا فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ الْمَهْدِيَّ» . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي دَلَائِلِ النبوَّة ([3]). منكر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" اللَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ خَلِيفَةٌ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالُوا لِأَبِي بَكْرٍ: يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ قَالَ: لَسْت بِخَلِيفَةِ اللَّهِ؛ وَلَكِنِّي خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَسْبِي ذَلِكَ. بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ يَكُونُ خَلِيفَةً لِغَيْرِهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا فِي سَفَرِنَا وَاخْلُفْنَا فِي أَهْلِنَا} وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ حَيٌّ شَهِيدٌ مُهَيْمِنٌ قَيُّومٌ رَقِيبٌ حَفِيظٌ غَنِيٌّ عَنْ الْعَالَمِينَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ وَلَا ظَهِيرٌ وَلَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَهُ إلَّا بِإِذْنِهِ"([4]).

([1]) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج١٩، ص١٤٦.

([2]) التوسل أنواعه وأحكامه، آلف بينها ونسقها محمد عيد العباسي/ للألباني، ص١٢٦ . ص١٢٧.

([3]) دلائل النبوة/ للبيهقي (٣٨٤ . ٤٥٨ هـ)، تحقيق: وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور: عبد المعطى قلعجى، الناشر: دار الكتب العلمية . ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م، ج٦، ص٥١٥ . ص٥١٦.

([4]) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج٣٥، ص٤٥.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى :" خليفة الله ليس لها طريق ثابت "([1]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" الْخَلِيفَةُ إنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُسْتَخْلَفِ بِمَوْتِ أَوْ غَيْبَةٍ وَيَكُونُ لِحَاجَةِ الْمُسْتَخْلَفِ إلَى الِاسْتِخْلَافِ. وَسُمِّيَ " خَلِيفَةً " لِأَنَّهُ خُلِّفَ عَنْ الْغَزْوِ وَهُوَ قَائِمٌ خَلْفَهُ وَكُلُّ هَذِهِ الْمَعَانِي مُنْتَفِيَةٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهَا؛ فَإِنَّهُ حَيٌّ قَيُّومٌ شَهِيدٌ لَا يَمُوتُ وَلَا يَغِيبُ وَهُوَ غَنِيٌّ يَرْزُقُ وَلَا يُرْزَقُ يَرْزُقُ عِبَادَهُ وَيَنْصُرُهُمْ وَيَهْدِيهِمْ وَيُعَافِيهِمْ: بِمَا خَلَقَهُ مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ مِنْ خَلْقِهِ وَالَّتِي هِيَ مُفْتَقِرَةٌ إلَيْهِ كَافْتِقَارِ الْمُسَبَّبَاتِ إلَى أَسْبَابِهَا. فَاَللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ الرحمن ٢٩، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ الزخرف ٨٤، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ خَلَفًا مِنْهُ وَلَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا سَمِيَّ لَهُ وَلَا كُفْءَ لَهُ. فَمَنْ جَعَلَ لَهُ خَلِيفَةً فَهُوَ مُشْرِكٌ بِهِ"([2]).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى :" لا يجوز في الشرع أن يقال: فلان خليفة الله، لما فيه من إيهام ما لا يليق بالله تعالى من النقص والعجز([3]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" الْمُرَادُ " بِالْخَلِيفَةِ " أَنَّهُ خَلَفَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ الْخَلْقِ، وَالْخَلْفُ فِيهِ مُنَاسَبَةٌ كَمَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ خَلَفَهُ عَلَى أُمَّتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَكَمَا { كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا سَافَرَ لِحَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ غَزْوَةٍ يَسْتَخْلِفُ عَلَى الْمَدِينَةِ مَنْ يَكُونُ خَلِيفَةً لَهُ مُدَّةً مُعَيَّنَةً } ، فَيَسْتَخْلِفُ تَارَةً ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ وَتَارَةً غَيْرَهُ { وَاسْتَخْلَفَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ } "([4]).

فخليفة الله مصطلح غير صحيح من جهة المعنى لأن الله تعالى يَخْلِفُ ولا يُسْتَخْلَفُ فينبغي اجتنابه، لا سيما وقد أنكره علماء الأمة الأعلام من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم.

([1]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، شهرته: الألباني، دار النشر: دار المعارف، البلد: الرياض . المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، ج١، ص١٩٧.

([2]) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج٣٥، ص٤٥.

([3]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ للألباني، ج١، ص١٩٧.

([4]) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج٣٥، ص٤٣.

المبحث الثاني

أسباب الوضع في الحديث

لقد عدَّ المحدثون لوضع الحديث أسبابًا كثيرة، وكان منها ما يتعلق بالعقيدة بشكل مباشر؛ فلقد كان لأصحاب العقائد الفاسدة الأثر الكبير والبالغ في افتراء واختلاق الأحاديث، من أجل ذلك كان لفساد المعتقدات واتباع رديء المذاهب أثرًا بارزًا وواضحًا جليًا على أهلها في وضع الحديث؛ سواء من أهل الكفر الأصليين أو أهل الفرق الناسبة نفسها للإسلام زورًا وبهتانًا.

فلقد عدَّ الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى ممن تعمدوا الكذب الصريح من الوضَّاعين؛ الزنادقة الذين قصدوا إفساد الشريعة وإيقاع الشك فيها في قلوب العوام، والتلاعب بالدين، وقوم كانوا يقصدون وضع الحديث نصرة لمذهبهم، وسول لهم الشيطان أن ذلك جائز([1]).

وقد ذكر الدكتور محمود الطحان من دواعي الوضع وأصناف الوضاعين الانتصار للمذهب، والطعن في الإسلام فقال:" لوضع الحديث دواعٍ كثيرة تدعو الوضاع لوضعه، فمن أبرزها ما يلي: الانتصار للمذهب: لا سيما مذاهب الفرق السياسية، وذلك بعد ظهور الفتنة، وظهور الفرق السياسية، كالخوارج، والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها، كحديث: "علي خير البشر، من شك فيه كفر"، وكذلك الطعن في الإسلام: وهؤلاء الوضاعون قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يكيدوا للإسلام جهارًا، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه([2]).

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى :" في طائفة كبيرة من الأحاديث الموضوعة التي صنعتها الأهواء والآراء المنحرفة ترويج لعقائد باطلة وبدع شنيعة([3]).

وهذا كلام صحيح لا غبار عليه وله شواهد كثيرة وروايات عديدة منها؛ قول عبد الله بن يزيد المعرى: عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث ممن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا([4]).

وقال ابن لهيعة([5]): سمعت شيخًا من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إن هذه

([1]) انظر الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٥ . ص١٦.

([2]) انظر تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص١١٣ . ص١١٤.

([3]) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ص٢٣٢.

([4]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٦.

([5]) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان، القاضي، الامام، العلامة، محدث ديار مصر مع الليث، أبو عبد الرحمن الحضرمي، الأعدولي، ويقال: الغافقي، المصري، ويقال: يكنى أبا

الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا([1]).

وكان محمد بن شجاع الثلجي([2]) يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم وينسبها إلى أهل الحديث، بقصد الشناعة عليهم؛ لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية([3]).

وقال حماد بن سلمة([4]): حدثنى شيخ لهم يعنى الرافضة قال: كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئا جعلناه حديثا([5]).

وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: محمد بن القاسم الطالكانى، وكان من رؤساء المرجئة ممن يضع الحديث على مذهبهم([6]).

وقال الشيخ المحدث أحمد شاكر رحمه الله تعالى :" الأسباب التي دعت الكذابين الوضاعين إلى الافتراء ووضع الحديث كثيرة؛ فمنهم الزنادقة الذين أرادوا أن يفسدوا على

النضر، ولم يصح، وكان من أوعية العلم، ومن رؤساء أهل مصر، ولد سنة خمس أو ست وتسعين، عاش ثماني وسبعين سنة، توفي سنة أربع وسبعين ومائة. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٥، ص١٨٢ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج٨، ص١١.

([1]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٦.

([2]) هو محمد بن شجاع، أبو عبد الله، يعرف بابن الثلجي، كان فقيه أهل العراق في وقته، وهو من أصحاب الحسن بن زياد اللؤلؤي، كان يبطل الأحاديث النبوية الصحيحة نصرة لمذهب أبي حنيفة، وكان وضاعًا كبيرًا للحديث، ولد لثلاثة وعشرين يومًا من شهر رمضان، سنة إحدى وثمانين ومائة، وتوفي فجأة وهو في صلاة العصر ساجد، لأربع ليال خلون من ذي الحجة، سنة ست وستين ومائتين، ودفن في بيت من داره ملاصقا للمسجد. انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج٥، ص٣٥٠ ، وتهذيب الكمال للمزي ج٢٥، ص٣٦٢.

([3]) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م، ج٢، ص٨٥٢.

([4]) هو حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دِيْنَارٍ البَصْرِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو سَلَمَةَ البَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ، البَزَّازُ، الخِرَقِيُّ، البَطَائِنِيُّ، مَوْلَى آلِ رَبِيْعَةَ بنِ مَالِكٍ، وَابْنِ أُخْتِ حُمَيْدٍ الطَّوِيْلِ، وكان من العباد المجابين الدعوة، ولم يكن له مثيل بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتبة، والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدري أو مبتدع جهمي، لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة، مات في ذي الحجة لإحدى عشرة ليلة بقيت منه، سنة سبع وستين ومائة،. انظر الثقات لابن حبان ج٦، ص٢١٦ ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ج٣ ، ص١٤٠ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج٧، ص٤٤٤.

([5]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٦.

([6]) المرجع السابق، ج١، ص١٦.

الناس دينهم، لما وقر في نفوسهم من الحقد على الإسلام وأهله، يظهرون بين الناس بمظهر المسلمين وهم المنافقون حقًا "([1]).

فلا شك عند علماء الإسلام أن أعداءهم من زنادقة الكفر يكيدون لهم وللإسلام بالليل والنهار، وقد قدر الله تعالى أن يقر ويعترف مجموعة من زنادقة الكفر بمكائدهم المدبرة التي يريدون من خلالها تشويه نبع الإسلامي الصافي وتلويث مائع العذب الزُلال، وقد كان ما وضعه الزنادقة من أحاديث مختلقة مفتراة على رسول صلى الله عليه وسلم بالآلاف المؤلفة.

قَالَ أَبُو أَحْمد ابْن عدي الْحَافِظ: لَمَّا أَخذ بن أبي العوجاء أُتَى بِهِ مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن عَليّ فَأمر بِضَرْب عُنُقه، فَلَمَّا أَيقَن بِالْقَتْلِ، قَالَ: وَالله لقد وضعت فِيكُم أَرْبَعَة آلَاف حَدِيث أحرم فِيهَا الْحَلَال وَأحل فِيهَا الْحَرَام، وَلَقَد فطرتكم فِي يَوْم صومكم وصومتكم فِي يَوْم فطركم([2]).

وقال المهدي: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربع مائة حديث فهي تجول في أيدي الناس([3]).

وقال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث([4]).

وقد جاء في رواية أخرى تحديد العدد مختلفًا فعن حَمَّاد بْنِ زَيْدٍ قال:" وَضَعَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفِ حَدِيثٍ([5]).

ومن الذين كانوا يضعون الأحاديث وهم زنادقة مغيرة بن سعيد وبيان.

قال ابن الجوزي: وكان ممن يضع الحديث مغيرة بن سعيد وبيان([6]).

وقال ابن نمير: كان مغيرة ساحرا، وكان بيان زنديقا فقتلهما خالد بن عبد الله القسري وأحرقهما بالنار([7]).

([1]) ألفية السيوطي في علم الحديث/ للإمام جلال الدين السيوطي، بتصحيح وشرح فضيلة الأستاذ أحمد محمد شاكر، الناشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ. ١٩٨٨م، ص٨١ ، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث/ لأحمد محمد شاكر، ط مكتبة دار التراث، طبعة ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٣م، هامش ص٧٦.

([2]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٥.

([3]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٤٣١ ، والموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٥.

([4]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٦.

([5]) الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي، ص٤٣١.

([6]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٥.

([7]) المرجع السابق، ج١، ص١٥.

المبحث الثالث

حكم الوضع في الحديث

إن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم حرام باتفاق أهل العلم من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويرون بأنه كبيرة من الكبائر؛ بل من أكبر الكبائر، وذلك أن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم في حقيقته إنما هو كذب على الله تعالى لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مبلغ عن الله تعالى وكل ما يخرج من فيه ما هو إلا كلام عن الله تعالى كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿ ٣ ﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿ ٤ ﴾ النجم ٣-٤.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب شيئا لم يوجبه أو حرم شيئا لم يحرمه فقد كذب على الله كما كذب عليه([1]).

فالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم هو في حقيقته كذب على الله تعالى وقول عليه بلا علم.

كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف ٣٣.

ولا شك أن الشيطان يأمر بالكذب على دين الله جل وعلا ليكدر صفاء الشريعة الإسلامية ونقائها على المسلمين ويلبس عليهم دينهم.

كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿ ١٦٨ ﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاء وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴿ ١٦٩ ﴾ البقرة ١٦٨-١٦٩.

ويعتبر خطر الوضاعين والكذابين على دين الإسلام أشد من خطر الملحدين الظاهرين في كفرهم، وذلك أن الوضاعين والكذابين هدمة من الداخل وأؤلئك هدمة من الخارج.

كما قال ابن عقيل عن شيخه أبي الفضل الهَمْدَاني: مبتدعة الإسلام و الكذابون و الواضعون للحديث أشد من الملحدين؛ قصدوا إفساد الدين من خارجٍ و هؤلاء قصدوا إفساده من داخلٍ؛ فهم كأهل بلد سعوا في فساد أحواله؛ والملحدون كالمحاصرين من خارجٍ؛ فالدخلاء يفتحون الحصن؛ فهم شر على الإسلام من غير الملابسين له([2]).

([1]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

([2]) المرجع السابق، ص١٧٨.

ولا ريب أن الكذب في أصله ممنوع لأنه يهدي إلى الفجور، وهو سبيل إلى دخول النار.

كما في الصحيحين عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ؛ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدِّيقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا "([١]).

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" يتوجه أن يفرق بين الذي يكذب عليه مشافهة وبين الذي يكذب عليه بواسطة، مثل أن يقول: حدثني فلان بن فلان عنه بكذا؛ فهذا إنما كذب على ذلك الرجل و نسب إليه ذلك الحديث؛ فأما إن قال: هذا الحديث صحيح، أو ثبت عنه أنه قال ذلك، عالمًا بأنه كذب؛ فهذا قد كذب عليه"([٢]).

ولقد جرى على لسان كثير من مؤلفي كتب مصطلح الحديث اتهام الإمام الجويني بالمبالغة وإغراب النجعة([٣]) حينما كَفَّرَ متعمَّدَ الكذبِ على النبي صلى الله عليه وسلم والأمر على خلاف ما قالوا([٤])، فلقد أصاب الجويني رحمه الله تعالى الحق فيما قال، ولقد ذهب إلى ما قال مجموعة من أهل العلم على رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ أحمد شاكر رحمهم الله تعالى وكان الأجدر بأهل المصطلح أن يبحثوا في مسألة الكاذب المتعمد على الشريعة أكثر ومن ثم أن يعلموا أن الجويني ليس وحيدًا فيما ذهب وقال، وقد انتصر العلامة المحدث أحمد شاكر رحمه الله تعالى لتكفير متعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: وقد جزم

([١]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الأدب، باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ وَمَا يُنْهَى عَنْ الْكَذِبِ، حديث رقم: ٥٦٢٩، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، حديث رقم: ٤٧١٩، ٤٧٢٠، ٤٧٢١.

([٢]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

([٣]) أي مجانبة الصواب والبعد عنه.

([٤]) انظر على سبيل المثال: فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لابن حجر، ج٦، ص٤٩٩، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ للحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله ٨٤٩هـ. ٩١١هـ، تحقيق: محمد أيمن بن عبد الله الشبراوي، ط دار الحديث القاهرة، سنة الطبع ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م، ص٢٤٦، وتيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص١١٥.

الشيخ أبو محمد الجويني ـ والد إمام الحرمين ـ بتكفير من وضع حديثًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قاصدًا إلى ذلك عالمًا بافترائه، وهو الحق([1]).

وإذا أراد المسلم أن يكون عنده زيادة علم في سبب حكم المحققين من أهل العلم على الكاذب على النبي صلى الله عليه وسلم متعمدًا بالكفر فليعلم أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا شك بأن صورة وضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم بلا نزاع هي إدخال في الشريعة ما ليس منها ونسبة ذلك للشرع، ولا يختلف اثنان من عوام الناس فضلًا عن عقلائهم أن هذا من الأخطار الكبيرة التي تواجه الشريعة.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" لا فرق بين تكذيبه في خبر واحد أو في جميع الأخبار وإنما صار كافرا لما يتضمنه من إبطال رسالة الله و دينه، والكاذب عليه يدخل في دينه ما ليس منه عمدًا، ويزعم أنه يجب على الأمة التصديق بهذا الخبر، وامتثال هذا الأمر؛ لأنه دين الله، مع العلم بأنه ليس لله بدين، والزيادة في الدين كالنقص منه، و لا فرق بين من يكذب بآية من القرآن، أو يصنف كلامًا، ويزعم أنه سورة من القرآن عامدًا لذلك"([2]).

وقال الدكتور يوسف القرضاوي:" إن قبول الأحاديث المكذوبة يُدخل في الدين ما ليس منه، أما رد الأحاديث الصحيحة فيخرج من الدين ما هو منه، ولا ريب أن كليهما مرفوض مذموم قبول الباطل ورد الحق" ([3]).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" لو كان ذلك الخبر مما ينبغي له الإخبار به لأخبر به لأن الله تعالى قد أكمل الدين فإذا لم يخبر به فليس هو مما ينبغي له أن يخبر به و كذلك الفعل الذي ينقله عنه كاذبًا فيه لو كان مما ينبغي فعله ويترجح لفعله فإذا لم يفعله فتركه أولى"([4]).

وقال الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق حفظه الله تعالى:" إن انتحال الأحاديث ونسبتها إلى الرسول النبي صلى الله عليه وسلم يعني بالضرورة إدخال ما ليس من الدين في الدين "([5]).

([1]) ألفية السيوطي في علم الحديث/ للسيوطي، هامش ص٦٦.

([2]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

(٣) المدخل لدراسة السنة النبوية/ للدكتور يوسف القرضاوي، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة الخامسة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، ص١٠٣.

([4]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

(٥) أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقيدة/ لعبد الرحمن عبد الخالق، ص٥، بدون دار طبع ولا تاريخ طبعة.

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" لو زعم زاعم أن الله فرض صوم شهر آخر غير رمضان أو صلاة سادسة زائدة و نحو ذلك أو أنه حرم الخبز و اللحم عالما بكذب نفسه كفر بالاتفاق([1]).

ولا ريب بأن ما يمثل الشرع من الوحي هما القرآن الكريم والسنة النبوية والوضع في كلاهما مرفوض ونسبة ما ليس منهما إليهما خطر كبير تعاقب وتحاسب عليه الشريعة الإسلامية أشد العقاب والحساب، وأن حكم ذلك كفر أكبر؛ فمن زاد آية للقرآن زعمها واختلقها من عند نفسه وهي ليست من القرآن كفر بالله جل وعلا ووقع في الكفر بلا منازع، ومثله مختلق الحديث في السنة النبوية وهو ليس منها، وقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم على أن الكذب عليه ليس ككذب على غيره من الناس الذين لا يوحى إليهم فقال:

كما في الصحيحين

عَنْ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:" إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ"([2]).

قال الدكتور محمد أبو شهبة: في قوله " إن كذبًا علي ليس ككذب على أحد " ما يشعر بأن حكم الكذب عليه ليس حكم الكذب على غيره، والكذب على غيره كبيرة؛ فيكون الكذب عليه أكثر من كبيرة أو أكبر الكبائر، وفي معنى الكذب على النبي .صلى الله عليه السلام .الكذب على الصحابة والتابعين، ولا سيما فيما لا مجال للرأي فيه، مما لا يعرف إلا من المشرع؛ لأن له حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما نبه على ذلك أئمة الحديث ([3]).

وافتراء الكذب على الوحي صفة للكفار أكدها الله تعالى في حقهم.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾النحل١٠٥.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى:" هذا التقييد للكذب بآيات الله، هو الذي يرشد إليه المقام؛ لأن قريشًا زعمت أن ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات مفترى منه على الله، فكان الرد عليهم: إنما يفتري الكذب بآيات الله الذين لا يؤمنون بآيات الله،

([1]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

([2]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، حديث رقم: ١٢٠٩ ، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث رقم: ٥ .

(٣) الإسرائليات والموضوعات في كتب التفسير/ للشيخ العلامة الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ط مكتبة السنة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ، ص١٦.

ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم قد شهدوا له هم بالصدق والأمانة، فلا يتصور منه الافتراء على الله، وهو الصادق الأمين "([1]).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" معلوم أن من كذب على الله بأن زعم أنه رسول الله أو نبيه أو أخبر عن الله خبرا كذب فيه كمسيلمة و العنسي و نحوها من المتنبئين فإنه كافر حلال الدم فكذلك من تعمد الكذب على رسوله "([2]).

وقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ وَالِدُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَبِي الْمَعَالِي:" يَكْفُرُ بِتَعَمُّدِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَكَى إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَنْ وَالِدِهِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دَرْسِهِ كَثِيرًا مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَمْدًا كَفَرَ وَأُرِيقَ دَمُهُ "(٣).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى:" الرسول صلى الله عليه وسلم أكمل البشر في جميع أحواله، فما تركه من القول والفعل فتركه أكمل من فعله، وما فعله ففعله أكمل من تركه، فإذا كذب الرجل عليه متعمدًا أو أخبر عنه بما لم يكن فذلك الذي أخبر عنه نقص بالنسبة إليه إذ لو كان كمالا لوجد منه و من انتقض الرسول صلى الله عليه وسلم فقد كفر "([4]).

وقَال ابْنُ حَجَرٍ الهيثمي: وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: وَقَدْ ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ إلَى أَنَّ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ كُفْرٌ يُخْرِجُ عَنْ الْمِلَّةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَعَمُّدَ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي تَحْلِيلِ حَرَامٍ أَوْ تَحْرِيمِ حَلَالٍ كُفْرٌ مَحْضٌ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمَا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ "([5]).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم:" الكذب بمنزلة التكذيب له، و لهذا جمع الله بينهما بقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ . . . ﴾العنكبوت٦٨؛بل ربما كان الكاذب عليه أعظم إثما من المكذب له، و لهذا بدأ الله به كما أن الصادق عليه أعظم درجة من المصدق بخبره فإذا كان الكاذب مثل المكذب أو أعظم، والكاذب على الله كالمكذب له فالكاذب على الرسول كالمكذب له "([6]).

([1]) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ص٨٣.

([2]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

([3]) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ للنووي، ج١، ص٦٩.

([4]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

([5]) الزواجر عن اقتراف الكبائر/ لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م، ج١، ص١٦٢.

([6]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى:" الكذب عليه صلى الله عليه وسلم من أكبر الكبائر لعظم ما يترتب عليه من المفاسد الكثيرة، وما صاحبه عن الكفر ببعيد "([1]).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" تعمد الكذب عليه استهزاء به واستخفاف؛ لأنه يزعم أنه أمر بأشياء ليست مما أمر به؛ بل وقد لا يجوز الأمر بها، وهذه نسبة له إلى السفه، أو أنه يخبر بأشياء باطلة، وهذه نسبة له إلى الكذب، وهو كفر صريح "([2]).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى :" ليس يخفى أن من كذب على من يجب تعظيمه فإنه مستخف به مستهين بحقه "([3]).

ولا يكفر من كذب متأولًا كمن قالوا نكذب له لا عليه، وهم بتأويلهم هذا جهال.

ومن كذب على النبي صلى الله عليه وسلم مكرهًا لدفع ضر يلحقه من عدو مثلًا فإنه لا يكفر، والله تعالى أعلم.

([1]) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله/ لعبد العزيز بن عبد الله بن باز (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، ج٢٦، ص٣١٦، بدون دار طبع ولا تاريخ طبعة.

([2]) الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيمية، ص١٧٨.

([3]) المرجع السابق، ص١٧٨.

المبحث الرابع

أشهر الفرق المجوزة لوضع الحديث

لقد اشتهرت في التاريخ الإسلامي بعض الفرق المنسوبة إلى الإسلام بتجويز وضع الأحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم وكانت لهم شبهات راجت عليهم وعلى أتباعهم ولبست على الناس دينهم، وأشهر هذه الفرق الكَرَّامِيَّة و الصوفية وأهل الرأي.

أولًا: الكرامية.

زعمت فرقة من المبتدعة، سموا بالكرامية([1])، جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما روي في بعض طرق حديث: " من كذب علي متعمدًا " من زيادة جملة: " ليضل الناس "؛ ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث، وقال بعضهم: " نحن نكذب له، لا عليه" وهذا الاستدلال في غاية السخف؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتاج شرعه إلى كذابين ليروجوه، وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين([2]).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى :" جَوَّزَتِ الْكَرَّامِيَّةُ الْوَضْعَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ"(٣).

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى :" قال الكرامية: إذا كان الكذب في الترغيب والترهيب، فهو كذب للنبي صلى الله عليه وسلم لا عليه([4]).

وقال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى :" جَوَّزَتِ الْكَرَّامِيَّةُ - وَهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ نُسِبُوا إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ السِّجِسْتَانِيِّ الْمُتَكَلِّمِ، والْكَرَّامِيَّة بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ فِي الْأَشْهَرِ - الْوَضْعَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، دُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ تَرْغِيبًا لِلنَّاسِ فِي الطَّاعَةِ، وَتَرْهِيبًا لَهُمْ، عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا رُوِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ " وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ " ، أَيْ قَالَ: إِنَّهُ شَاعِرٌ، أَوْ مَجْنُونٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا نَكْذِبُ لَهُ لَا عَلَيْهِ"([5]).

وقال العلامة المحدث أحمد شاكر رحمه الله تعالى:" جوزت الكرَّامية - بتشديد الراء - الوضع في الترغيب والترهيب، وهم قوم من المبتدعة، نسبوا إلى أحد المتكلمين، واسمه

([1]) قال ابن حجر الكرامية - بتشديد الراء - نسبة إلى محمد بن كرام السَّجِسْتَانِي وكان عابدًا زاهدًا إلا أنه خذل، انظر النكت/ لابن حجر، ج٢، ص٨٥٨، وللاستزادة حول الكرامية انظر تدريب الراوي/ للسيوطي، ص٢٤٧.

([2]) تيسير مصطلح الحديث/ لمحمود الطحان، ص١١٥.

([3]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ للسيوطي، ص٢٤٧.

([4]) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح/ لابن حجر، ج٢، ص٨٥٤.

([5]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ للسيوطي، ص٢٤٧.

محمد بن كرام السجستاني، وقولهم هذا مخالف لإجماع المسلمين، وعصيان صريح للحديث المتواتر عنه صلى الله عليه وسلم:" مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ "([1])، ([2]).
فمحمد بن كرام من المبتدعة وجاء بقول مخالف للدين الإسلامي ولكنه وجد من يتبعه في إفكه هذا فلكل ساقطة لاقطة.

ثانيًا: الصوفية.

وقع من كثير من الجهلة الذين يُنْسَبون إلى التعبد والزهد والصلاح وضعُ أحاديث في الترغيب والترهيب حسبة لله تعالى وخدمة للدين في زعمهم؛ ليحملوا الناس على فعل الخير، ويزجروهم عن ارتكاب الشر؛ بهذا الأسلوب الفاسد الحرام! وحينما أنكر على بعضهم هذا الصنيع وذكر لهم قوله صلى الله عليه وسلم:" مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ "([3])، قالوا نحن نكذب له صلى الله عليه وسلم ولا نكذب عليه، وهذا من شدة جهلهم بالدين، وغلبة الغفلة، وضعف العقل عليهم([4]).

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى:" شر أصناف الوضاعين وأعظمهم ضررًا قوم ينسبون أنفسهم إلى الزهد والتصوف، لم يتحرجوا عن وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب، احتسابًا للأجر عند الله، ورغبة في حض الناس على عمل الخير واجتناب المعاصي، فيما زعموا، وهم بهذا العمل يفسدون ولا يصلحون، وقد اغتر بهم كثير من العامة وأشباههم؛ فصدقوهم ووثقوا بهم، لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح، وليسوا موضعًا للصدق، ولا أهلًا للثقة"([5]).

([1]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ١٠٧، وكتاب: الأدب، باب: من سمى بأسماء الأنبياء، حديث رقم: ٥٧٢٩، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه، باب: تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم:٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد روي في الصحيحين في مواطن كثيرة عن جم غفير من الصحابة رضي الله عنهم .

([2]) ألفية السيوطي في علم الحديث/ للسيوطي، هامش ص٨١.

([3]) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ١٠٧، وكتاب: الأدب، باب: من سمى بأسماء الأنبياء، حديث رقم: ٥٧٢٩، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه، باب: تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم:٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد روي في الصحيحين في مواطن كثيرة عن جم غفير من الصحابة رضي الله عنهم .

([4]) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ص١١٦ . ص١١٧.

([5]) ألفية السيوطي في علم الحديث/ للإمام جلال الدين السيوطي، بتصحيح وشرح فضيلة الأستاذ أحمد محمد شاكر، هامش ص٨٠.

وقال الشيخ المحدث عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى:" هذا الصنف من الوضاعين أشد الأصناف خطرًا، وأعظمهم ضررًا؛ فإنهم لمظهر صلاحهم وزهدهم وتعبدهم يقع كلامُهم فيما يحدثون به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم موقعَ القبول والتسليم من العامة! ولا يظنون بهم الكذب ولا يتوقعونه منهم، وقد قام في خاطر هؤلاء الغَفَلة الجَهَلَة الكَذَبَة أنهم . إذ يضعون الأحاديث ترغيبًا وترهيبًا . يحسنون للإسلام صنعًا، ويفعلون خيرًا، ويغنمون أجرًا، وأنهم عند الله مشكورون(1).

ومن الشواهد على صحة ما قيل في حق من يكذبون حسبة ما قاله عبيد الله بن عدي الحافظ: سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران في مجلس أبي عروبة يقول: قلت لغلام الخليل: هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة(2).

فالعجب كل العجب من هؤلاء أن أصبح الكذب عندهم مندوبًا ومحبوبًا بل وأكثر من ذلك أصبح دينًا يتبع ومنهجًا يُعَلَّم للآخرين.

ثالثًا: أهل الرأي.

إن أهل الرأي من أشد الناس عداءً للسنة النبوية وما ذلك إلا لجهلهم بها؛ فقد جرت سنة الله تعالى في خلقه أن من جهل شيئًا عاداه، وكذلك لأنهم يرون أن أفضل الأمر ما يقولون، وأحسنه ما به يشيرون، فأحسن الأمور عندهم ما وافق عقولهم، وأقبحه ما عارضها، فالدين ما وافق عقولهم، وما لم يوافقها فليس بدين حسب زعمهم، ومن المعلوم من دين الله تعالى أنه ليس كل رأي يراه المرء حسنًا يكون هو دين الله تعالى .

كما أخرج أبو داود في سننه، وصححه الألباني.

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:" لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ "(3).

فالله تعالى يجعل من الأمور دينًا ليرى من يتبعه ممن ينكص على عقبيه ويرد أمره ويتهمه بالقبح ويرى أمر نفسه حسنًا.

ومن مفجعات أهل الرأي أن منهم من يرى جواز نسبة أي قول حسن للنبي صلى الله عليه وسلم وتركيب إسناد له.

---

(1) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ص١١٧.

(2) تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي، ج٥، ص٧٨ ، و الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٧.

(3) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الطهارة، باب: كيف المسح، حديث رقم: ١٤٠.

قال السيوطي رحمه الله تعالى: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الرَّأْيِ: مَا وَافَقَ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ جَازَ أَنْ يُعْزَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم (١).

وقال الشيخ العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى وهو يتحدث عن أصناف الوضاعين:" ومنهم من أجاز وضع الأسانيد لكلام حسن"([٢]).

ومن الشواهد العملية التي تؤكد وجود مثل هؤلاء، شهادة بعضهم على نفسه وافتخاره بذلك مثل قول محمد بن سعيد الأُرْدُنِيُّ:" إذا كان الكلام حسنا لم أبال أن أجعل له إسنادًا "([٣]). وكان يدعو الناس أن يضعوا لكل كلام حسن إسنادًا ولا بأس في نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم حسب زعمه ومذهبه.

فقال محمد بن سعيد([٤]): لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسنادًا([٥]).

وقال محمد بن عيسى بن الطباع([٦]): قلت لميسرة بن عبد ربه([٧]): من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قَالَ: وضعته أرغب الناس فيه([٨]).

وقال عبد الرحمن: سئل أبو زرعة عن ميسرة بن عبد ربه فقال: كان من أهل الأهواز، وكان يضع الحديث وضعًا، قد وضع في فضائل قزوين نحو أربعين حديثًا، كان

([١]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ للسيوطي، ص٢٤٧.

([٢]) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ص٩٣.

([٣]) تهذيب التهذيب/ لابن حجر، ج٩، ص١٨٥.

([٤]) هو محمد بن سعيد الشامي، الدمشقي، ويقال: الأردني، ويقال: ابن أبى قيس، ويقال: ابن الطبري، ويقال: ابن حسان، أبو عبد الرحمن، كان يضع الحديث عمدًا، كان صلب في الزندقة، متروك الحديث، لم أقف له على تاريخ ميلاد ولا وفاة. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج١، ص٩٤ ، الضعفاء الكبير للعقيلي ج٤، ص٧٠ ، وتهذيب الكمال للمزي ج٢٥، ص٢٦٤.

([٥]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص١٨.

([٦]) هو محمد بن عيسى بن نجيح، الحافظ الكبير الثقة، أبو جعفر بن الطباع البغدادي، أخو الحافظ الإمام، إسحاق بن عيسى، ويوسف بن عيسى، تحول إلى الشام، سكن الشام، ورابط بأذنة من بلاد الثغور، قال الذهبي: لم أظفر له بوفاة، وبقي إلى حدود العشرين ومائتين. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج١، ص٢٠٣ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج١٠، ص٣٨٦.

([٧]) هو ميسرة بن عبد ربه الفارسي، ثم البصري، الأكول، يرمى بالكذب، ووضع الحديث وقد أقر على نفسه بذلك، وذم العلماء له كثير ويطول ذكره، ولم أظفر له بتاريخ ميلاد ولا وفاة. انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٧، ص٣٧٧ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج٨، ص١٦٤ ، ولسان الميزان لا بن حجر ج٦، ص١٣٨.

([٨]) تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي، ج١٣، ص٢٢٢.

يقول: إني أحتسب في ذلك([1]).

وهذا لا شك من جهل هؤلاء بدين الله تعالى ومن تلبيس إبليس عليهم؛ فقاتل الله تعالى الجهل وأهله، لقد أساء لهم ولدينهم، وكاد أن يودي بغيرهم في الهاوية معهم، لولا رحمة الله تعالى وفضله وكرمه.

([1]) الجرح والتعديل/ لابن أبي حاتم الرازي، ج٨، ص٢٥٤.

المبحث الخامس

نقد المتون من الجهة العقدية

لقد تنوعت طرائق علماء الحديث في نقد ما نسب للنبي صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح رحمهم الله تعالى مما لا يصح حتى عُدَّ هذا من مناقب أهل الحديث التي تشهد لهم بالقوة العلمية وعِظَمِ حصانتهم العلية لدين رب البرية.

وكان من مناهج نقدهم وطرق ردهم للحديث المنسوب زورًا وبهتانًا للنبي صلى الله عليه وسلم مخالفته للعقيدة؛ فإذا وجد من الحديث ما يعارض المعتقد الصحيح وثبت هذا عليه كان مردودًا عندهم بلا شك أو ارتياب.

والأحاديث التي رُدَّت بالعقيدة من قِبَلِ علماء الحديث كثيرة جدًا تشير وبشكل واضح وصريح إلى أن العقيدة الإسلامية بوضوحها ونقائها وصفائها كان لها الدور الكبير والبارز في نقد كثير من الأحاديث المختلقات المكذوبات على خليل رب الأرض والسماوات ومنها:

أولًا: حديث عرق الخيل.

أخرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:" قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِمَّ رَبُّنَا، مِنْ مَاء مَهورٍ؟! قَالَ: لَا مِنَ الأَرْضِ وَلا مِنْ سَمَاءٍ، خَلَقَ خَيْلا فَأَجْرَاهَا فَعَرِقَتْ فَخَلَقَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَرَقِ "([1]).

هذا الحديث يُحْكَمُ عليه بالوضع والكذب بداهة وفطرة فضلًا من أن يُحْكَمَ عليه بالعلم الرصين، لمخالفته للشرع والعقل والمعتقد.

قال ابن عساكر رحمه الله تعالى:" حديث إجراء الخيل موضوع وضعه بعض الزنادقة ليشنع به على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل فيقبله بعض من لا عقل له ورواه وهو مما يقطع ببطلانه شرعا وعقلا(٢)".

وقال ابن الجوزي رحمه الله تعالى :" هَذَا حَدِيثٌ لَا يُشَكُّ فِي وَضْعِهِ، وَمَا وَضَعَ مِثْلَ هَذَا مُسْلِمٌ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَرَكِّ الْمَوْضُوعَاتِ وَأَدْبَرِهَا، إِذْ هُوَ مُسْتَحِيلٌ؛ لأَنَّ الْخَالِقَ لَا يَخْلُقُ نَفْسَهُ، وَقَدِ اتَّهَمَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ بِوَضْعِ هَذَا الحَدِيث مُحَمَّد بن شُجَاعٍ"([3]).

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى مرددًا نفس كلام ابن عساكر :" حديث إجراء الخيل موضوع، وضعه بعض الزنادقة ليشنع به على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل؛ فحمله بعض من لا عقل له ورواه، وهو مما يقطع ببطلانه شرعًا وعقلاً "([4]).

([1]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص٦٤.

([2]) تاريخ دمشق، ج١٣، ص١٤٥.

([3]) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص٦٤.

([4]) لسان الميزان/ لابن حجر، ج٢، ص٢٣٩.

وقد أنكر أهل العلم هذا الحديث أشد الإنكار لما حوى من مخالفات كثيرة تخالف العقيدة الإسلامية الثابتة بصريح المعقول وصحيح المنقول.

قال أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني رحمه الله تعالى :" هَذَا الْحَدِيثُ كُفْرٌ وَزَنْدَقَةٌ لَا يَنْقَادُ وَلَا يَنْقَاسُ، فَكَيْفَ خَلَقَ الْخَيْلَ الَّتِي عَرَقَتْ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ نَفْسُهُ، إِنَّا نُكَفِّرُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، فَكَيْفَ مَنْ قَالَ: نَفْسَهُ؟ ، وَإِنَّا لَا نَعْرِفُ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، فَكَيْفَ كَانَ هَذَا الْعَرَقُ قَبْلَهُ حَتَّى خَلَقَ مِنْهُ نَفْسَهُ، تَعَالَى عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُلْحِدُونَ، وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ الْكَفَرَةُ الْمُبْطِلُونَ، وَقَدِ افْتَرَى عَلَيْهِ الْمُجْرِمُونَ، بَلْ هُوَ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ الْمُرْسَلِ، فَقَالَ: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿ ١ ﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿ ٢ ﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿ ٣ ﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ الإخلاص: ١-٤. "([1]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" حديث عرق الخيل الذي كذبه بعض الناس على أصحاب حماد بن سلمة، وقالوا: إنه كذبه بعض أهل البدع، اتهموا بوضعه محمد بن شجاع الثلجي، وقالوا: إنه وضعه ورمي به بعض أهل الحديث، ليقال عنهم إنهم يروون مثل هذا، وهو الذي يقال في متنه: إنه خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق تعالى الله عن فرية المفترين وإلحاد الملحدين، وكذلك حديث نزوله عشية عرفة إلي الموقف علي جمل أورق، ومصافحته للركبان، ومعانقته للمشاة، وأمثال ذلك: هي أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم، فلا يجوز لأحد أن يدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية"([2]).

وقال الذهبي طيب الله ثراه:" هذا مع كونه من أبين الكذب هو من وضع الجهمية ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه اسم لشيء من مخلوقاته، فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل إضافة ملك وتشريف، كبيت الله وناقة الله، ثم يقولون: إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك فكلامه بالأولى، وبكل حال فما عدَّ مسلم هذا في أحاديث الصفات، تعالى الله عن ذلك، وإنما أثبتوا النفس بقوله: ﴿ . . . وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ . . . ﴾ المائدة١١٦([3]).

([1]) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير/ للحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض . المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢ م، ج١، ص١٨٩ . ص١٩٠.

([2]) درء تعارض العقل والنقل/ لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ . ١٩٩١ م، ج١، ص١٤٨ . ص١٤٩.

([3]) ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ للذهبي، ج٣، ص٥٧٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" من الزنادقة والملاحدة كذبوا أحاديث مخالفة لصريح العقل ليهجنوا بها الإسلام ويجعلوها قادحة فيه، مثل حديث عرق الخيل الذي فيه أنه خلق خيلاً فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق، فإن هذا الحديث وأمثاله لا يكذبه من يعتقد صدقه لظهور كذبه، وإنما كذبه من مقصوده إظهار الكذب بين الناس، كما يقولون: إنه وضعه بعض أهل الأهواء، ليقول: إن أهل الحديث يروون مثل هذا، ومع هذا فكل أهل الحديث متفقون على لَعْنَةِ مَنْ وَضَعَه([1]).

وقال ابن عراق رحمه الله تعالى:" عُدَّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ الثَّلْجِيِّ وَأَبِي الْمُهَزَّمِ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ الثَّلْجِيُّ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى وَاضِعِهِ، إِذْ لَا يَضَعُ مِثْلَ هَذَا مُسْلِمٌ وَلا بَسِيطٌ وَلا عَاقِلٌ([2]).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى :" هذا الحديث الباطل من وضع محمد بن شجاع الثلجي الحنفي كما صرح به علماء الحديث"([3]).

وهذا الحديث يجعل العرق قبل الله تعالى، والله تعالى لا أول له، ويجعل الذات الإلهية مخلوقة، وهذا هو الكفر الصريح الذي ليس وراءه كفر، وكل هذا مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة دون أدنى اختلاف أو شك.

قال تعالى: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ الحديد ٣.

وأخرج الترمذي في سننه، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وصححه الألباني عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا أَخَذَ أَحَدُنَا مَضْجَعَهُ أَنْ يَقُولَ:" اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ، وَرَبَّ الْأَرَضِينَ، وَرَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، وَفَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ، أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَالظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَالْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ، وَأَغْنِنِي مِنْ الْفَقْرِ"([4]).

([1]) درء تعارض العقل والنقل/ لابن تيمية، ج٧، ص٩٢ . ص٩٣.

([2]) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة/ لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، ج١، ص١٣٤.

([3]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ للألباني، ج٢، ص١٩٠.

([4]) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث رقم: ٣٣٢٢، وصححه الألباني في تحقيقه لكتاب مشكاة المصابيح/ لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٥ . ١٩٨٥، تحقيق: محمد ناصر الدين

وقال السيوطي رحمه الله تعالى:" هَذَا لَا يَضَعُهُ مُسْلِمٌ، بَلْ وَلَا عَاقِلٌ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ كَانَ زَائِغًا فِي دِينِهِ "(١).

وقال أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني رحمه الله تعالى :" هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، بَاطِلٌ كُفْرٌ، لَا أَصْلَ لَهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُوهُرَيْرَةَ، وَأَبُو الْمُهَزِّمِ وَإِنْ كَانَ مَتْرُوكًا فَلَا يَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا، وَلَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ يَسْتَجِيزُ أَنْ يُرْوَى عَنْهُ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ حِبَّانَ بْنِ هِلَالٍ، فَإِنَّمَا الْحَمْلُ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ الثَّلْجِيِّ"(٢).

ولقد كان محمد بن شجاع متعصبًا لمذهبه خبيثًا في طويته يطعن في أهل السنة بطريقة غريبة عجيبة يكذب عليهم وينسب الزور لهم ثم يحاكمهم على ما كذب هو عليهم.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ الْأَزْدِيُّ الْحَافِظُ:" مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الثَّلْجِيُّ كَذَّابٌ، لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ لِسُوءِ مَذْهَبِهِ، وَزَيْغِهِ عَنِ الدِّينِ "(٣).

وقَالَ عبد الله بن عدي الْحَافِظ:" مُحَمَّد بن شُجَاع الْبَلْخِي متعصب كَانَ يضع أَحَادِيث فِي التَّشْبِيه، ينسبها إِلَى أَصْحَاب الحَدِيث، يثلبهم بهَا، مِنْهَا حَدِيث الْفرس "(٤).

ومن أجل هذا الحديث وأمثاله التي رواها محمد بن شجاع كان أهل العلم يحكمون عليه بالابتداع والكفر واتباع الهوى.

قَالَ أَبُوعَلِيٍّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى خَاقَانُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنِ ابْنِ الثَّلْجِيِّ، فَقَالَ: مُبْتَدِعٌ صَاحِبُ هَوًى(٥).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سَمِعْتُ الْقَوَارِيرِيَّ يَقُولُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِعَشَرَةِ أَيَّامٍ، وَذُكِرَ ابْنَ الثَّلْجِيِّ، فَقَالَ: هُوَ كَافِرٌ(٦).

وكَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ فِي التَّشْبِيهِ يُنْسِبُهُ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لِيَثْلِبَهُمْ بِهِ رَوَى عَنْ حِبَّانَ بْنِ هِلَالٍ وَحِبَّانُ ثقة عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَن أَبِي الْمُهَزِّمِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَال: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا، مَعَ أحاديث كثيرة

الألباني، ج٢، ص٤٢، حديث رقم: ٢٤٠٨.

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ للسيوطي، ص٢٤٢.

(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير/ لأبي عبد الله الهمذاني الجورقاني، ج١، ص١٨٧.

(٣) المرجع السابق، ج١، ص١٨٨.

(٤) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص٦٤.

(٥) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير/ لأبي عبد الله الهمذاني الجورقاني، ج١، ص١٨٨.

(٦) المرجع السابق، ج١، ص١٨٨.

وضعها من هذا النحو، فلا يجب أن يشتغل به؛ لأنه ليس من أهل الرواية، حمله التعصب عَلَى أن وضع أحاديث يثلب أهل الأثر بذلك(١).

وَقَالَ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْأَشْيَبُ: مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الثَّلْجِيُّ، كَذَّابٌ خَبِيثٌ(٢).

فأهل العلم بينوا أحوال الكذابين والدجالين للناس وحذروا منهم أشد التحذير، وبينوا أن كثيرًا من روايتهم تخالف الفطرة السليمة والعقل الصريح.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال/ لابن عدي، ج٧، ص٥٥١.

(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير/ لأبي عبد الله الهمذاني الجورقاني، ج١، ص١٨٨.

ثانيًا: حديث رؤية الرب جل جلاله راكبًا على جمل في الحج.

أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانت عشية عرفة هبط الله عز وجل إلى السماء الدنيا؛ فيطلع إلى أهل الموقف؛ فيقول: مرحبًا بزواري والوافدين إلى بيتي، وعزتي لأنزلن إليكم، ولأساوي مجلسكم بنفسي؛ فينزل إلى عرفة؛ فيعمهم بمغفرته، ويعطيهم ما يسألون إلا المظالم، ويقول: يا ملائكتي، أشهدكم أني قد غفرت لهم، ولا يزال كذلك إلى أن تغيب الشمس، ويكون أمامهم إلى المزدلفة، ولا يعرج إلى السماء تلك الليلة؛ فإذا أسفر الصبح وقفوا عند المشعر الحرام غفر لهم حتى المظالم، ثم يعرج إلى السماء، وينصرف الناس إلى منى"(١).

قال ابن عساكر رحمه الله تعالى:" هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين"(٢).

وقد حكم ابن عراق رحمه الله تعالى بالبطلان على حَدِيثٌ " رَأَيْتُ رَبِّي بِمِنًى يَوْمَ النَّفْرِ عَلَى جَمَلٍ أَوْرَقَ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ أَمَامَ النَّاسِ "(٣).

وأخرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات

عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" رَأَيْتُ ربي عز وجل عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، عَلَيْهِ إِزَارٌ، وَهُوَ يَقُولُ: قَدْ سَمَحْتُ، قَدْ غَفَرْتُ إلا الْمَظَالِمَ، فَإِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ الْمُزْدَلِفَةِ لم يصعد إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَتَنْصَرِفُ النَّاسُ إِلَى مِنًى"(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" تَمْثِيلُ اللَّهِ بِخَلْقِهِ وَالْكَذِبُ عَلَى السَّلَفِ مِنْ الْأُمُورِ الْمُنْكَرَةِ سَوَاءٌ سُمِّيَ ذَلِكَ حَشْوًا أَوْ لَمْ يُسَمَّ، وَهَذَا يَتَنَاوَلُ كَثِيرًا مِنْ غَالِيَةِ الْمُثْبِتَةِ الَّذِينَ يَرْوُونَ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً فِي الصِّفَاتِ مِثْلَ حَدِيثِ " عَرَقِ الْخَيْلِ " و " نُزُولُهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَلَى الْجَمَلِ الْأَوْرَقِ حَتَّى يُصَافِحَ الْمُشَاةَ وَيُعَانِقَ الرُّكْبَانَ " " وَتَجَلِّيهِ لِنَبِيِّهِ فِي الْأَرْضِ " أَوْ " رُؤْيَتُهُ لَهُ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ " أَوْ " رُؤْيَتُهُ إيَّاهُ فِي الطَّوَافِ " أَوْ " فِي بَعْضِ سِكَكِ الْمَدِينَةِ " إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ"(٥).

---

(١) تاريخ دمشق/ لابن عساكر، ج١٣، ص١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ج١٣، ص١٤٥.

(٣) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة/ لابن عراق، ج١، ١٤٦.

(٤) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص٨٠.

(٥) مجموع الفتاوى/ لابن تيمية، ج٤، ص١٤٥.

وأخرج ابن عساكر في تاريخه عن أبي رزين بن لقيط بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي بمنى عند النفر على جمل أورق عليه جبة صوف أمام الناس"(١).

قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى:" هَذَا حَدِيثٌ لَا يَشُكُّ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ مَوْضُوعٌ مُحَالٌ، وَلا يَحْتَاجُ لاسْتِحَالَتِهِ أَنْ يُنْظَرَ فِي رِجَالِهِ، إِذْ لَوْ رَوَاهُ الثِّقَاتُ كَانَ مَرْدُودًا، وَالرَّسُولُ مُنَزَّهٌ أَنْ يَحْكِيَ عَنِ الله عز وجل مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُ رِجَالِهِ مَجَاهِيلُ وَفِيهِمْ ضُعَفَاءُ(٢).

وقال الألباني: موضوع(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" حديث الجمل الأورق وأنه ينزل عشية عرفة على جمل أورق، فيصافح المشاة ويعانق الركبان، وحديث رؤيته لربه في الطواف، أو رؤيته ليلة المعراج بعين رأسه وعليه تاج يلمع، بل وكل حديث فيه رؤيته لربه ليلة المعراج عياناً، فإنها كلها أحاديث مكذوبة موضوعة، باتفاق أهل المعرفة بالأحاديث، لكن الذين وضعوها يمكن أنهم كانوا زنادقة، فوضعوها ليهجنوا بها من يرويها ويعتقدها من الجهال، ويمكن أن الذين وضعوها كانوا من الجهال الذين يظنون مثل هذا حقاً، وأنهم إذا وضعوه قووا الحق(٤).

وعَن يحيى عبد الْوَهَّاب بن مَنْدَة قَالَ: حَدِيث الْجمال بَاطِل مَوْضُوع على رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٥).

وقد حكم محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي على حديث " رَأَيْتُ رَبِّي بِمِنًى يَوْمَ النَّفْرِ عَلَى جَمَلٍ أَوْرَقَ عَلَيْهِ جُبَّةُ صوف أَمَام النَّاس " بأنه مَوْضُوع لَا أصل لَهُ(٦).

وقد حكم قبله على هذا الحديث أبو الحسن علي القاري رحمه الله تعالى فقال: مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ(٧).

---

(١) تاريخ دمشق/ لابن عساكر، ج٢٧، ص٣٩٦.

(٢) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص٨٠.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ للألباني، ج١٣، ص٧٢٤.

(٤) درء تعارض العقل والنقل/ لابن تيمية، ج٧، ص٩٣.

(٥) الموضوعات/ لابن الجوزي، ج١، ص٨٠.

(٦) انظر تذكرة الموضوعات/ لمحمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ) الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى ١٣٤٣ هـ، ص١٢.

(٧) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى/ لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: محمد الصباغ الناشر: دار الأمانة / مؤسسة الرسالة - بيروت، ص١٠٤ ، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)/ لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :" حَدِيثِ الْجَمَلِ الْأَوْرَقِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فَيُعَانِقُ الرُّكْبَانَ وَيُصَافِحُ الْمُشَاةَ، وَحَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ فِي الطَّوَافِ، وَحَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ فِي بَطْحَاءِ مَكَّةَ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذِهِ كُلَّهَا أَحَادِيثُ مَكْذُوبَةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، وَالَّذِينَ وَضَعُوهَا مِنْهُمْ طَائِفَةٌ وَضَعُوهَا عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ لِيُقَالَ: إِنَّهُمْ يَنْقُلُونَ مِثْلَ هَذَا، كَمَا وَضَعُوا مِثْلَ حَدِيثِ عَرَقِ الْخَيْلِ عَلَيْهِمْ"(1).

فالأحاديث التي وضعها الكذابون من الزنادقة وغيرهم مما يخالف العقيدة الإسلامية كثيرة جدًا، فكان لزامًا على أهل العلم والبصيرة بيان عورها ومواطن مخالفتها، حتى يبقى دين الله تعالى ناصعًا أبيض نقيًا، ولا تفسد عقائد الناس.

الثانية، ١٣٩٨ هـ، ص١٠٢.

(1) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية/ لابن تيمية، ج٢، ص٦٣٥.

ثالثًا: حديث تحديد عمر الدنيا بسبعة آلاف سنة.

أخرج ابن عساكر في تاريخه عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من قضى حاجة المسلم في الله كتب الله له عمر الدنيا سبعة آلاف؛ صيام نهاره وقيام ليله"(١).

لقد حكم الشيخ الألباني رحمه الله تعالى على هذا الحديث بقوله: شديد الضعف(٢).

ولما كان هذا الحديث وما هو في موضوعه من تحديد لعمر الدنيا بسبعة آلاف سنة لم يثبت سندًا وكذلك متنًا نقده أهل العلم من المتن كما نقدوه من السند وبينوا أنه مخالف لمعتقد أهل السنة والجماعة حيث إن قيام الساعة لا يعلم ميعادها إلا الله تعالى وقد ثبت ذلك بصريح القرآن الكريم.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى حال ذكره لإمكانية معرفة الحديث الموضوع من غير أن ينظر في سنده فقال :" وَمِنْهَا مُخَالَفَةُ الْحَدِيثِ صَرِيحَ الْقُرْآنِ كَحَدِيثِ مِقْدَارِ الدُّنْيَا "وَأَنَّهَا سَبْعَةُ آلافِ سَنَةٍ وَنَحْنُ فِي الأَلْفِ السَّابِعَةِ"، وَهَذَا مِنْ أَبْيَنَ الْكذبِ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَكَانَ كُلُّ أَحَدٍ عَالِمًا أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ لِلْقِيَامَةِ مِنْ وَقْتِنَا هذا مائتان وأحد وخمسون سنة، والله تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ الأعراف ١٨٧، وقال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ لقمان ٣٤(٣).

وقد أكد على حكم ابن القيمِ الشيخُ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى عند ذكره أيضًا للأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعًا فقال: ومنها مخالفة الحديث لصريح القرآن كحديث مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف، ونحن في الألف السابعة!(٤).

(١) تاريخ دمشق/ لابن عساكر، ج٢٣، ص١٣٣.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ للألباني، ج٨، ص١٠٣.

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف/ لابن القيم، ص٨٠..

(٤) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، ص٢٤٩.

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذه جملةٌ من النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث وخلص لها من خلال هذه الدراسة، وهي على النحو التالي: .

أولًا: النتائج: .

١ـ كفَّرَ العلماء منكر السنة النبوية على العموم ورافض الأخذ بها وعدم معتبرها مصدر من مصادر الدين والتشريع.

٢. مستحل الكذب لا تقبل روايته في الحديث على الإطلاق.

٣. من رد حديثًا ثبت في السنة كان آحادًا أم متواترًا بضوابط الأخذ به كأن لا يكون منسوخًا فهو على خطر عظيم وضلال بعيد؛ فيجب الأخذ بالحديث النبوي كان آحادًا أم متواترًا في أي باب من أبواب الدين دون تفرقة وبلا تردد.

٤. ما يعد عند أهل مصطلح الحديث قولًا ضعيفًا من كفرِ لواضعِ الحديثِ الكاذبِ فيهِ عمدًا إنما هو قول راجح قامت الأدلة والبراهين عليه.

٥. كان لفساد المعتقد أكبر الأثر في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والوضع والاختلاق نصرة للمذاهب الفاسدة والأفكار الهدامة.

٦ـ نقاء العقيدة الإسلامية وصفائها ووضوحها كان له الدور الواضح والبارز في نقد كثير من الأحاديث التي نسبت للسنة النبوية.

٧ـ كان لأهل الحديث منهجًا دقيقًا وناصعًا في قبول ورد رواية المبتدع فيما وضعوا لذلك من ضوابط، وكذلك لمنهجهم في التعامل مع المبتدعين.

ثانيًا: التوصيات: .

١. البحث في مسائل علم أصول الحديث في العقيدة من الجهة الحديثية.

٢. إفراد المتخصصين لمسائل ومباحث في علوم أخرى حتى ولو كانت من المسلمات عند غيرهم وإعلان النتائج المتوصل إليها بأدلتها وبراهينها؛ فالمتخصص في علم أعلم بمسائل علمه غالبًا من غيره.

٣. أهمية التبادل في دراسة المباحث المشتركة في العلوم لأن كل متخصص يتناول مسائل علمه بطريقته المثلى.

٤. الدفاع عن السنة النبوية من الجهة العقدية يجب أن يكون بخطٍ متوازٍ مع الدفاع من الجهة الحديثية.

وأخيرًا: فإن هذا جهد المقل، فما كان فيه من خير فمن الله تعالى، وما كان فيه من سوء وخطأ وزلل فمن نفسي والشيطان، والله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم منه براء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية (١)

(١) مرتبة حسب ترتيب السور في القرآن.

إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ . . .	الأعراف	١٥٢	١٠١
قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . . .	الأعراف	٣٣	١١٣
وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ	الأعراف	١٥٨	١٣
يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا . . .	الأعراف	١٨٧	١٣٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ	الأنفال	٢٤	١٣
وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ . . .	التوبة	١٠٠	٥٦
وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿ ٦٥ ﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ	التوبة	٦٥-٦٦	٦٠+٥٩
وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً . . .	التوبة	١٢٢	٧٦
إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ	يوسف	٤٠	١٤
إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	الحجر	٩	١٧+١٥
إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ	النحل	١٠٥	١١٦
وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ	النحل	٤٤	٣٠+١٢
فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ	النحل	٤٣	٧٨
وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ	النحل	٨٩	١٩+١٨
سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا	الإسراء	٧٧	١١
وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ	الإسراء	٣٦	٧٥
فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	النور	٦٣	٨٠
وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا	النور	٥٤	١٣
إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ	الأنبياء	٩٨	١٠٧
يدعوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ	الحج	١٣	١٠٨
وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ	العنكبوت	٦٨	١١٧
إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ	لقمان	٣٤	١٣٢

وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ	الزخرف	٨٤	١٠٩
قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنَ الرُّسُلِ	الأحقاف	٩	٨٤
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ	محمد	٣٣	١٣
لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ . . .	الفتح	١٨	٤٥
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ . . .	الحجرات	٦	٢٠+٧٧
وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون	الذاريات	٥٦	١٠٨
وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿ ٣ ﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ	النجم	٣-٤	١٤+١١٣
يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ	الرحمن	٢٩	١٠٩
هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ	الحديد	٣	١٢٦
هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ . . .	الجمعة	٢	١٣
﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿ ١٧ ﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿ ١٨ ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿ ١٩ ﴾	القيامة	١٧- ١٩	١٥+٢٧
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿ ١ ﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿ ٢ ﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿ ٣ ﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾	الإخلاص	١-٤	١٢٥
﴿ وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾	الفلق	٤	٣

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية [1]

[1] مرتبة حسب الحروف الهجائية.

مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	+١١٦+٧٢ ١٢٠
يَا أَبَا بَكْرٍ لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ	٥٢
يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُبْعَثُ مِنْهُمْ الْبَعْثُ	٤٦
يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ	٤٦
يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ	٥٥

ثالثًا: فهرس الرواة المترجم لهم[١]

[١] مرتبة حسب الحروف الهجائية.

عمرو بن عبيد	٣٧
عوف بن مالك	٦٠
القاسم بن محمد	١٧
مؤمل بن إسماعيل	١٠٢
محمد بن إسحاق بن خزيمة	٢٢
مُحَمَّد بن عبد الله الجوزقي	٢٢
مكحول الشامي	١٥
نوح بن أبي مريم أبوعصمة	٣٤
هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ	٩٠
هناد السري	١٠٢
يحيى بن سعيد القطان	٨٩
يحيى بن معين	٣٤
يزيد بن هارون	٣٤
يونس بن خباب	٦٤

رابعًا: فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: الكتب.

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير/ للحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض . المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢ م.

٢. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة/ لأبي عبد الله عبيد الله ابن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، شهرته: ابن بطة، المحقق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي ورضا بن نعسان معطي و يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل و حمد بن عبد الله التويجري ، دار النشر: دار الراية، البلد:الرياض، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م.

٣. أحاديث في ذم الكلام وأهله/ لأبي الفضل المقرىء، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع . الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، تحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع.

٤. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/ لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨ م.

٥. الإحكام في أصول الأحكام/ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٦. الإحكام في أصول الأحكام/ لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد ابن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت . دمشق . لبنان.

٧. الاختلاف في المصطلحات العقائدية والفكرية وأثره على الأمة الإسلامية/ إعداد الطالب: حسن سليمان حلس، ص٢٠ مخطوط.

٨. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول/ لمحمد بن علي بن محمد بن

عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.

٩. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير/ للشيخ العلامة الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ط مكتبة السنة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ.

١٠. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى/ لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: محمد الصباغ الناشر: دار الأمانة / مؤسسة الرسالة . بيروت.

١١. الإصابة في تمييز الصحابة/ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الجيل . بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

١٢. أصول الحديث علومه ومصطلحه/ للدكتور محمد عجاج الخطيب، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.

١٣. ألفية السيوطي في علم الحديث/ للإمام جلال الدين السيوطي، بتصحيح وشرح فضيلة الأستاذ أحمد محمد شاكر، الناشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م،

١٤. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث/ لأحمد محمد شاكر، ط مكتبة دار التراث، طبعة ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م.

١٥. إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم/ لنزار بن عبد القادر ريان، مخطوط.

١٦. الانتصار لأصحاب الحديث/ لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار . السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.

١٧. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة/ لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م.

١٨. بحوث في تاريخ السنة المشرفة/ لأكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة: الرابعة.

١٩. بدائع الفوائد/ لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز . مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ . ١٩٩٦، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا . عادل عبد الحميد العدوي . أشرف أحمد الج.

٢٠. تاريخ بغداد/ لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت.
٢١. تاريخ دمشق/ لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ . ١٩٩٥ م.
٢٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ للحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله ٨٤٩هـ . ٩١١هـ، تحقيق: محمد أيمن بن عبد الله الشبراوي، ط دار الحديث . القاهرة، سنة الطبع ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
٢٣. تذكرة الموضوعات/ لمحمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ) الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى ١٣٤٣ هـ.
٢٤. التعريفات/ لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط عالم الكتب . بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٢٥. تفسير القرآن العظيم/ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩ م.
٢٦. تقريب التهذيب/ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، طبعة دار الرشيد بحلب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، تحقيق محمد عوَّامة.
٢٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لمحمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية . المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
٢٨. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة/ لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.
٢٩. تهذيب التهذيب/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٣٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ٦٥٤. ٧٤٢هجري، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه، الدكتور بشار معروف، ط

مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤١٥ هجري - ١٩٩٤م.
٣١. تهذيب اللغة/ لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٣٢. التوسل أنواعه وأحكامه، آلف بينها ونسقها محمد عيد العباسي/ بحوث كتبها وألقاها محمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٣. تيسير مصطلح الحديث/ لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٤. جامع بيان العلم وفضله/ المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٥. جامع البيان في تأويل القرآن/ لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٦. الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
٣٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المشهور بصحيح البخاري/ لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٨. الجرح والتعديل/ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ - ١٩٥٢.
٣٩. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح/ لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤، تحقيق: د. علي حسن ناصر، د. عبد العزيز إبراهيم العسكر، د. حمدان محمد.
٤٠. حجية السنة وتاريخها/ للأستاذ الدكتور الحسين شواط، رئيس الجامعة الأمريكية

العالمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م، حقوق الطبع محفوظة للجامعة الأمريكية العالمية.
٤١. حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم/ لعبد المتعال محمد الجبري، ط دار التضامن، الناشر مكتبة وهبة.
٤٢. الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام/ لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٥م.
٤٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ لأبي نعيم الأصفهاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م.
٤٤. الخلاصة في خصائص العقيدة الإسلامية/ جمع وإعداد: الباحث في القرآن والسنَّة علي ابن نايف الشحود، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩ م.
٤٥. درء تعارض العقل والنقل/ لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ . ١٩٩١م.
٤٦. دراسات في التصوف والفلسفة الإسلامية/ للدكتور صالح حسين الرقب، والأستاذ الدكتور محمود الشوبكي، ط مكتبة بيت المقدس، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
٤٧. دلائل النبوة/ للبيهقي (٣٨٤ . ٤٥٨ هـ)، تحقيق: وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور: عبد المعطى قلعجى، الناشر: دار الكتب العلمية . ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .١٩٨٨م.
٤٨. ذم الكلام وأهله/ شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، سنة الولادة ٣٩٦هـ، سنة الوفاة ٤٨١هـ، تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر مكتبة العلوم والحكم، سنة النشر ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
٤٩. الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين/ لعبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٥٠. الرسالة/ للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ .١٩٤٠م.

٥١. الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة/ محمد إبراهيم داود شحاذة الموصلي، مراجعة الشيخ أبي تراب الظاهري، بدون دار طبع، ولا رقم طبعة.
٥٢ . رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة/ للدكتور سيد بن حسين العفاني، ط در العفاني، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٦م.
٥٣. الزواجر عن اقتراف الكبائر/ لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
٥٤. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين/ لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار . المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٥٥. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل/ لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.
٥٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، شهرته: الألباني، دار النشر: دار المعارف، البلد: الرياض . المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٥٧. سنن ابن ماجه/ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير ب (ابن ماجه) ٢٠٩ . ٢٧٣هـ، حكم على أحاديثه وآثاره، وعلق عليه: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى.
٥٨. سنن أبي داود/ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ٢٠٢ . ٢٧٥هـ ، ط دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٥٩. سنن الترمذي/ للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩هـ رحمه الله، حكم على أحاديثه وآثاره، وعلق عليه: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى.

٦٠. سنن الدارمي/ للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي ١٨١ . ٢٥٥هـ ، حققه وخرج أحاديثه الأستاذ: سيد إبراهيم، والأستاذ: علي محمد علي، ضبط أصوله وفهرسه الدكتور: مصطفى الذهبي، ط دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠م.
٦١. سنن النسائي/ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الشهير ب (النسائي) ٢١٥ . ٣٠٣هـ، حكم على أحاديثه وآثاره، وعلق عليه: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى.
٦٢. سير أعلام النبلاء/ للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى ٧٤٨هجري . ١٣٧٤ ميلادي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة ١٤١٤هجري . ١٩٩٤ميلادي.
٦٣. شبهات حول السنة/ لعبد الرزاق عفيفي . رحمه الله .، ط وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ .
٦٤. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى/ لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
٦٥. شرح الأربعين النووية/ لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الثريا للنشر، ص٢٨٧، بدون رقم طبعة.
٦٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م.
٦٧. شرح السنة/ لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط . محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي . دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.
٦٨. شرح العقيدة الطحاوية/ لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٦٩. شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن/لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، سنة الولادة صفر ٢٩٧هـ، سنة الوفاة ذو الحجة ٣٨٥هـ، تحقيق عادل بن محمد، الناشر مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، سنة النشر ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.
٧٠. شرح نهج البلاغة/ لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى : ٦٥٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٧١. الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس الناشر: دار ابن حزم . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، تحقيق : محمد عبد الله عمر الحلواني ، محمد كبير أحمد شودري.
٧٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين . بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٧٣. ضحى الإسلام/ لأحمد أمين، ط دار الكتاب العربي بيروت . لبنان، الطبعة العاشرة بدون تاريخ.
٧٤. الضعفاء الكبير/ للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، المتوفى ٣٢٢هـ، حققه ووثقه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.
٧٥. الضعفاء والمتروكين/ لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، سنة الولادة٥١٠ هـ سنة الوفاة ٥٧٩ هـ، تحقيق عبد الله القاضي، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٠٦هـ مكان النشر بيروت.
٧٦. ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم/ المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.
٧٧. طبقات الشافعية الكبرى/ لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ط دار إحياء الكتب العربية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناحي.
٧٨. الطبقات الكبرى/ لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري الناشر: دار صادر . بيروت.
٧٩. العقائد الإسلامية/ للسيد سابق، ط دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان.
٨٠. العين/ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري

(المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٨١. فتح الباري شرح صحيح البخاري/ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٨٢. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي/ لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٨٣. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية/ لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور، (المتوفى: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.

٨٤. الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي/ للدكتور محمد حسن بخيت، ط مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦

٨٥. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها/ للدكتور غالب بن علي عواجي.

٨٦. الفصول في مصطلح حديث الرسول/ لحافظ ثناء الله الزاهدي، ص٩، بدون دار طبع، ولا رقم طبعة.

٨٧. القاموس المحيط/ لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

٨٨. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث/ للعلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي، تحقيق محمد بهجة البيطار، تقديم محمد رشيد رضا، ط دار النفائس، بدون رقم طبعة.

٨٩. الكامل في ضعفاء الرجال/ لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٠. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية/ لمحمد بن علي التهانوي، ط دار صادر . بيروت.
٩١. الكشاف المبين عن مناهج المحدثين/ للأستاذ الدكتور: أحمد يوسف أبو حلبية، الطبعة السادسة ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
٩٢. كشف الخفاء ومزيل الإلباس/ لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.
٩٣. الكفاية في علم الرواية/ لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر: المكتبة العلمية . المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.
٩٤. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ المؤلف: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٩٥. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة/ لجلال الدين السُّيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية.
٩٦. لسان العرب/ لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٩٧. لسان الميزان/ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ . ١٩٨٦، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند.
٩٨. لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ بقلم عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٧هـ بيروت.
٩٩. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية/ لشمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها . دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢ م.
١٠٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/ لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي . حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
١٠١. مجلة القافلة . دراسات في علم المصطلح العربي/ عبد الصبور شاهين، العدد الأول،

المجلد الثاني والثلاثون، محرم ١٤٠٤هـ أكتوبر ١٩٨٣م.
١٠٢. مجمل اعتقاد أئمة السلف/ لعبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد . المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر: ١٤١٧هـ.
١٠٣. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه، جمع وترتيب الفقير إلى الله عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي رحمه الله، ط دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
١٠٤. مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله/ لعبد العزيز بن عبد الله ابن باز (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، بدون دار طبع ولا تاريخ طبعة.
١٠٥. المحكم والمحيط الأعظم/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م.
١٠٦. مختار الصحاح/ لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية . الدار النموذجية، بيروت . صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
١٠٧. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة/ مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
١٠٨. المدخل لدراسة السنة النبوية/ د. يوسف القرضاوي، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة الخامسة ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
١٠٩. مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية مبادئ وآثار، الدكتور محمد حافظ الشريدة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.
١١٠. مسند ابن الجعد/ لمسند بغداد الحافظ الثبت أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، المولود ١٣٤ هـ . المتوفى ٢٣٠ هـ، رواية جمع الحافظ الثقة الكبير أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، المولود ٢١٤هـ . المتوفى ٣١٧هـ، مراجعة وتعليق وفهرسة الشيخ عامر أحمد حيدر، ط دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،

الطبعة الثانية ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.
١١١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . المشهور بصحيح مسلم/ لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى:٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت.
١١٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية . بيروت.
١١٣. مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، ط دار الدعوة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م.
١١٤. مصطلح الحديث/ لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: مكتبة العلم، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
١١٥. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)/ لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ.
١١٦. معجم مقاييس اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
١١٧. المعجم الوسيط/ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة، بدون دار طبع، ولا رقم طبعة.
١١٨. معرفة أنواع علم الحديث/ لابن الصلاح، الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور عبد اللطيف الهميم، والشيخ ماهر ياسين الفحل، ط دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.
١١٩. معرفة علوم الحديث/ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م.
١٢٠. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني/ لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، الناشر: دار الفكر . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٢١. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة/ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
١٢٢. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة/ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت.
١٢٣. مكانة السنة في الإسلام/ للدكتور محمد محمد أبو زهو، ط دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.
١٢٤. الملل والنحل/ لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.
١٢٥. المنار المنيف في الصحيح والضعيف/ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى:٧٥١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
١٢٦. مناقب الإمام أحمد بن حنبل/ لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ط دار الآفاق الجديدة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
١٢٧. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم/ لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، الناشر: دار صادر . بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.
١٢٨. منهاج السنة النبوية/ لشيخ الإسلام ابن تيمية، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.
١٢٩. منهج النقد في علوم الحديث/ لنور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: دار الفكر دمشق . سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
١٣٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
١٣١. منهج الاستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة/ لعثمان بن علي حسن، ط مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.
١٣٢. المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة . ضمن كتاب فقه النوازل/ للشيخ بكر أبو زيد، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٣٣. الموافقات/ لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار

ابن عفان، الطبعة الأولى١٤١٧هـ. ١٩٩٧م.
١٣٤. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله/ لمجموعة من المؤلفين: الدكتور محمد مهدي المسلمي. أشرف منصور عبد الرحمن. عصام عبد الهادي محمود. أحمد عبد الرزاق عيد. أيمن إبراهيم الزاملي. محمود محمد خليل، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع. بيروت، لبنان، سنة النشر: ٢٠٠١م.
١٣٥. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ط دار الندوة للنشر، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.
١٣٦. الموضوعات/ للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، خرج آياته وأحاديثه توفيق حمدان، ط دار الكتب العلمية بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.
١٣٧. موقف أصحاب الأهواء والفرق من السنة النبوية ورواتها جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديما وحديثا/ لأبي ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، الناشر: مكتبة الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
١٣٨. موقف أهل السنة والجماعة من البدع والمبتدعة/ لعبد الرحمن بن عبد الخالق، بدون دار طبع ولا رقم طبعة.
١٣٩. موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها/ لأبي لبابة حسين، ط دار اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.
١٤٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ. ١٩٦٣م.
١٤١. الميسر في علوم الحديث/ للأستاذ الدكتور: أحمد يوسف أبو حلبية، والدكتور: نعيم أسعد الصفدي، الطبعة الأولى رجب ١٤٢٦هـ. أغسطس ٢٠٠٥م، بدون دار طبع.
١٤٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله ابن ضيف الله الرحيلي الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
١٤٣. نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول/ لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، الناشر: دار القادري. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١. ١٩٩٠، تحقيق: حسن السماعي سويدان.

١٤٤. النكت على كتاب ابن الصلاح/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.

١٤٥. موقع أكاديمية المجد www.islamacademy.net

خامسًا: فهرس الموضوعات

ملخص البحث

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا البحث الذي كتبت جلى العلاقة القوية والوثيقة بين عِلْمَيْن من علوم الشريعة الإسلامية ألا وهما علم أصول الحديث وعلم العقيدة، وقد تمت الدراسة لعلم أصول الحديث من جهة عقدية فكانت الاستدراكات قليلة والموافقات كثيرة، وقد ظهر من خلال بحثنا هذا عظم علم أصول الحديث وأهله في مناهجهم المختلفة وطرائقهم المتعددة، ففي بحثنا هذا حذرنا ودعمنا؛ فما ترجح عندنا ضعفه مما يعد راجحًا عند أهل مصطلح الحديث حذرنا منه بأدلة راجحة وبراهين ساطعة، وما ترجح عندنا مما ترجح عند أهل مصطلح الحديث رجحناه ودعمناه؛ فكان البحث من الأهمية بمكان، والله تعالى الموفق وهو المستعان، وعليه التكلان.

Abastract

Praise in Allah, we glorify him; we ask Him for His assistance and beseech His forgiveness. We believe in Him, and in Him we place our confidence. We believe that Allah is One and he has no partner and Mohamad his Prophet and slave

This seartch which was wrote appearing the strong relationship between two studyings from Islamic legal that is (alhadith) and (alaqeda) the studing of(alsunah) from side of (alaqeda) so the understanding was alittle and tha agreement is huge during our study(alhadith) became great for(alsunah)